

٢
الثقافة للجميع





حرب المياه في الشرق الأوسط

حمد سعيد الموعد

حرب المياه
في الشرق الأوسط

حمد سعيد الموعد

دار كنعان للدراسات والنشر

دمشق - ص. ب (٤٤٣)

الاشراف الفني

جمـــال الأبطــح

اهداء

إلى والدي ...

الذي راقه الحنين إلى الأرض

حتى فارق الدنيا

هذا الكتاب . . .

ربما لم تكن المياه مشكلة ذات شأن قبل سنوات، وحتى اذا كان البعض ينظر اليها باهتمام، فقد كان ذلك يبدو كاهتمام اقتصادي أو زراعي لكن *تزايد وتائر الجفاف في العقد الأخير فرض مشكلة المياه كأحد الأخطار* الأساسية التي تهدد مستقبل الكثير من البلدان، فأصبح تعبير «أزمة المياه» شائعاً، بل أنه تحول من دائرة الاقتصاد والزراعة ليصبح مشكلة سياسية، أو مشكلة ستكشف عن كل أبعادها السياسية في المستقبل. ومشكلة المياه هذه لا تعلن عن ذاتها في العالم أجمع، بل في مجموعة من البلدان الشرق - أوسطية أولاً اضافة الى بعض البلدان الافريقية، وتندرج في هذه البلدان مصر وسوريا والأردن والكيان الصهيوني والعراق وتركيا وغيرها.

لقد حملت أزمة المياه وآفاقها المستقبلية الولايات المتحدة الامريكية على الاهتمام الشديد بها، وتكريس مجموعات دراسية تستقرىء دور المياه في المستقبل في تفجير حروب عديدة بين الدول المتنازعة على المياه، أي أن العنصر المائي في الشرق الأوسط أصبح عنصراً أساسياً في صياغة سياسة الولايات المتحدة المتعلقة بالشرق الأوسط فقد أصدر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، قبل سنتين دراسة جاء فيها: «ان الشرق

الأوسط يقف على حافة أزمة كبرى أخرى من أزمات الموارد الطبيعية، فقبل أن يحل القرن الحادي والعشرون يمكن للصراع حول الموارد المائية، المحدودة والمهددة أن يمزق الروابط الهشة القائمة فعلياً بين دول المنطقة، وأن يؤدي الى اضطراب لم يسبق له مثيل في هذه المنطقة».

ولا تبحث الدراسة الامريكية عن سبل مساعدة دول الشرق الأوسط بل تسعى أولاً وأخيراً الى تأمين المصالح الامريكية أو حماية «المصالح القومية الامريكية» حسب التعبير الامريكي الشائع، وهذا يعني أن مسألة المياه، التي تظهر للعيان مسألة غير سياسية يتم التعامل معها في البيت الأبيض بشكل يؤمن استثمارها سياسياً وأدراجها في اطار الاستراتيجية الامريكية الدولية. وبسبب هذا فان التقرير الامريكي يوصي بالأمور التالية:

١ ـ الاهتمام بتكنلوجيا المياه المتطورة.

٢ ـ تشجيع حكومات منطقة الشرق الأوسط على انتاج أشكال جديدة أكثر كفاءة لادارة الموارد المائية، واستراتيجيات تخزين الماء.

٣ ـ تحسين التنسيق بين الوكالات الامريكية التي تتعامل مع مسألة المياه.

٤ ـ الاهتمام بالبحوث طويلة المدى والتخطيط البعيد المدى أيضاً.

٥ ـ انشاء برنامج مائي مشترك بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط.

في هذا المنظور فان الولايات المتحدة تهدف الى أمرين أولهما تأمين سيطرتها الراهنة على الشرق الأوسط، لأنها تسعى الى تجاوز الأسباب التي تجعل الوضع في المنطقة قلقاً وقابلاً للانفجار باستمرار خاصة أن التقرير يشير بوضوح الى أن منطقة الشرق الأوسط «محفوفة بالعداءات العرقية

والدينية والسياسية» التي يمكن أن تنقل العلاقة بين البلدان المتجاورة من وضعها الهش الراهن الى وضع متفجر في المستقبل. هذا يعني ضرورة عمل الولايات المتحدة على خلق تعايش بين هذه الدول اعتماداً على مسألة المياه، الأمر الذي يعني هيمنة واشنطن الشاملة على المنطقة، اذ يمكن للموقف السياسي أن يحرم بلداً معيناً من المياه، ان كان الموقف مناهضاً لواشنطن ويمكن أن يعطي موقفاً مختلفاً نتائج مختلفة.

لكن الأمر الأكثر وضوحاً في التقرير الامريكي هو اعتبار التكنولوجيا المائية كأداة فعل سياسي، لأن احتكار هذه التكنولوجيا وتملك أكثر أشكالها تقدماً يعطي واشنطن، في المستقبل، أداة ضغط جديدة على حلفائها، وخصوصها أيضاً، ويصبح وضع هذه التكنولوجيا مساوياً لأهمية التكنولوجيا العسكرية الآن، الأمر الذي يعني امتلاك الولايات المتحدة باستمرار أسلحة للضغط على الدول والحكومات.

والجدير بالذكر أن الاهتمام الامريكي بمسألة المياه ليس جديداً، فقد أنجزت الولايات المتحدة دراسة عن مياه النيل مثلاً خلال الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤ وقد قامت بهذه الدراسة آنذاك لصالح اثيوبيا، التي كانت في ذلك الوقت حليفاً مطيعاً للولايات المتحدة وتستهدف هذه الدراسة استصلاح ٤٠٠ ألف هكتار من الأراضي القائمة على الحدود السودانية ـ الاثيوبية وانتاج كمية ضخمة من الكهرباء لتحقيق مستلزمات هذا المشروع، الذي ان تحقق يحرم مصر والسودان من خمسة بليون متر مكعب من الماء، ومن الملاحظ هنا أن الولايات المتحدة قامت بهذا المشروع في زمن نضال عبد

الناصر من أجل التحرر الوطني الاجتماعي، وكانت بمشروعها هذا تلوح لعبد الناصر بسلاح جديد وخطير، لأن مصادر النيل الأساسية تأتي من مرتفعات اثيوبيا وبامكان النظام الاثيوبي أن يتخذ من الماء سلاحاً لمعاقبة مصر والسودان إذا أراد.

إن مشكلة المياه، إذا لم يتم السيطرة عليها، قادرة على تفجير خلافات كثيرة في افريقيا وخارج افريقيا، وتبدو في هذا المجال أهمية التقرير الشهير المعروف بـ: تقرير ماكدونالد، الذي صدر في عام ١٩٨٧، والذي يؤكد أن موجة الجفاف، التي بدأت تضرب بعض البلدان الموجودة في افريقيا والشرق الأوسط ستستمر. يقول التقرير: «ان الجفاف سيستمر بضراوة وبدون فترات توقف تذكر أو فترات هدنة يعتد بها»، ويفسر هذه المسألة كسبب لتغير مناخي كوني، لايمكن السيطرة عليه أو ضبط أسبابه، والخلاصة الأساسية التي يصل اليها التقرير تقول أيضاً: «يوجد اجتماع عام بين كبار علماء المناخ على أن الجفاف سيستمر على الأرجح ولو بصورة متقلبة، ولهذا فانه من الحصافة وضع خطط طوارىء وفقاً لهذا الافتراض، اذا ماتم وضع خطط طوارىء كهذه لنهر النيل، وتم تنفيذها، فانه سيكون بالامكان احتواء أي آثار ضارة ناجمة عن قلة الايراد القادم من بحيرة ناصر». وبسبب ذلك فقد أعطت بعض الصحف العالمية نبرة مأساوية وهي تتحدث عن مستقبل مصر، اذ كتبت جريدة التايمز (٥ تشرين ثاني ١٩٨٧) مقالاً بعنوان: «مهد الحضارة العظيم يجف» جاء في مقدمته «نهر النيل يجف فقد استنزفت ثماني سنوات متعاقبة من الجفاف في الهضبة الاثيوبية مخزون

بحيرة ناصر، الكائنة خلف سد أسوان العالي، الى أدنى منسوب بلغته منذ عام ١٩٦٨، واذا استمرت مصر في استخدام الماء بالمعدل الراهن فان المخزون سينفذ تماماً في تموز القادم».

ولقد كتبت صحيفة «لوس انجلوس تايمز» الامريكية في ٢٣ كانون الثاني من عام ١٩٨٨. «قبل نهاية القرن ستواجه اسرائيل وجيرانها العرب نقصاً حاداً في المياه» سيضطرون أمامه إما للتعاون من أجل حل مشترك للأزمة، أو الى اشعال حرب حول طرق تقسيم المياه، ولقد اعتمدت الصحيفة في قولها هذا على دراسة استغرق اعدادها خمسة عشر شهراً، قام بها برنامج الشرق الأوسط بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، واقترحت الدراسة على البيت الأبيض القيام بفعل اداري يجمع خبراء الدول العربية واسرائيل والولايات المتحدة تقوم امريكا بتوجيهه وتمويله.. هكذا يمكن حل الخلاف الشرق أوسطي لا عن طريق الحرب بل عن طريق محاربة الجفاف، وتقول الصحيفة أيضاً أن المركز سيخصص عام ١٩٨٨ للقيام بعمل جدي لحث البيت الأبيض على الأخذ بالسياسة المائية التي تجمع اسرائيل والعرب معاً. وتقول بعض الصحف ان اجتماعاً بين خبراء دول الشرق الأوسط وامريكا قد حصل بالفعل عام ١٩٨٨ شاركت فيه اسرائيل ومصر أيضاً، على اعتبار أن ري منطقة سيناء والنقب لايمكن أن يتم إلا بواسطة مياه النيل.

ويستشهد الباحث المصري حلمي شعراوي في هذا المجال بما نشرته صحيفة دافار الاسرائيلية الصادرة في أول حزيران عام ١٩٨٦ والتي قالت

«يجري الاعداد لعرض مشروع نقل مياه النيل من مصر عبر صحراء سيناء الى قطاع غزة والنقب في مؤتمر «ارماند هامر» للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، والذي يفتتح في جامعة تل أبيب، يقوم المشروع على خطة مصرية لتوطين سيناء ونقل المياه اليها بواسطة قناة تبدأ من النيل وتقطع قناة السويس وتصل الى شبه جزيرة سيناء.. وسيعرض على المؤتمر مشروع آخر يشترك فيه الأردن واسرائيل لتحويل مياه فيضان نهر اليرموك في الأراضي الاردنية الى بحيرة طبرية التي أخذ منسوبها في الانخفاض.. بل ان الصحيفة تذكر أن عنصر المياه أساسي في مشروع ماريشال الجديد للشرق الأوسط..

ومهما كان الأمر فان مشروع ماريشال كما المشاريع الامريكية الأخرى، توضع بشكل يؤمن سيطرة الكيان الصهيوني، ويعطيها موقعاً متميزاً لا في علاقتها بمصر فقط، بل يعمل لتأمين سيطرتها على بلدان افريقية عدة تقع في حوض نهر النيل مثل زائير وكينيا ورواندا. ولعل هذا مايفسر سبب سيطرة الشركات الامريكية والغربية على جملة مشاريع الري في هذه البلدان، وسبب العناية الخاصة التي توليها اسرائيل للأبحاث العلمية الخاصة بموارد المياه.

إن جملة ماتقدّم تبين أهمية الكتاب الذي نقدمه، فهو يلمس حاضر الانسان العربي، ويحرّضه على رؤية أخطار المستقبل والاستعداد لها.

الناشر أوائل آب ١٩٩٠

مقدمـــة :

لابد من القول في البداية ، إن أزمة المياه في الشرق الاوسط ، أو ما يطلق عليه بعضهم اسم «حرب المياه» إنما هي جزء لايتجزأ من أزمة المنطقة ـ من الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، ولا تخرج هذه الازمة عن كونها أحد أشكال تجليات هذا الصراع ، وأحـد الصراعات الجانبية التي اعتادت المنطقة ان تشهدها بهدف التغطية على الصراع الرئيسي في المنطقة والتقليل من أهميته ، بل والتغطية عليه .

ولايمكن لأحد ان يتصور حدوث أزمة المياه في المنطقة ، رغم ندرة المياه وطبيعة الشرق الأوسط شبه الجافة ، لولا وجود اسرائيل واطماعها التوسعية في الأراضي العـربية المجـاورة لفلسـطين المحتلة ، واعتبـار مصـادر المياه العـربية ، امتداداً لتلك الاطماع ، ووضع كل العقبات التي تحول دون تمكين العرب من استغلال مصادرهم المائية واستخدامها في التنمية الاقتصادية .

أما بالنسبة لكل من تركية وأثيوبيا فقد ارتبطتا ، منذ الخمسينات من هذا القرن باتفاقيات تحالف مع الكيان الصهيوني ابرمها عام ١٩٥٨ ديفيد بن غوريون تحت اسم « اتفـاقية حلف الحزام المحيط» ، الهدف منها تخفيف الضغط العربي على اسرائيل والخروج من المقاطعة العربية ، والعزلة .

وليس صدفة ان تترافق عمليات قطع تركية لمياه نهر الفرات واستئثارها بالحصة الكبرى من مياه هذا النهر ، مع مخططات تركية للعب دور اقليمي متزايد في المنطقة واعتبار المياه احد مكونات القوة . وفي اثيوبية ، لن يحتاج المرء لبذل جهد كبير لكشف دور اسرائيل ومساعداتها لاثيوبية عسكرياً واقتصاديا ، بمافي ذلك مخططات إقامة سدود على نهر النيل ، مقابل سماح أثيوبية بهجرة يهود الفلاشا ، واعادة التواجد العسكري الاسرائيلي . إلى جزيرة دهلق المطلة على باب المندب .

أزمة المياه : أسبابها وآفاقها :

يقول الخبراء ان العالم سيشهد في القرن الحادي والعشرين صراعاً حاداً على المياه ، يشبه الى حد كبير الصراع على النفط ، ويقدرون ان ٢ , ١ مليار نسمة في العالم قد يعانون من آثار نقص المياه ، ولا يستبعد هؤلاء ان تشهد آسيا وأفريقيا ، حروباً لن تكون أهدافها سياسية ، بل انها ستندلع من أجل السيطرة على مصادر المياه ، الأمر الذي قد يؤدي الى خلق أزمات سياسية وصراعات طويلة ، لاتقل ضراوة عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

وفي الشرق الأوسط ، قد تكون المياه رهان المستقبل ، وقد يصبح تحقيق الأمن المائي هو هم المرحلة المقبلة لدول هذه المنطقة ، ويمكن أن تصبح حرب المياه أحد المظاهر الجديدة لعدم الاستقرار وذلك بالاضافة إلى الصراع

العربي الاسرائيلي[1] .

فقد جاء في تقرير نشره معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن ، في آذار ١٩٨٩ ، ان «الشرق الأوسط سيشهد ، في غضون السنوات العشرة القادمة حرباً للسيطرة على مصادر المياه . . . . نظراً لتصارع الاعداد المتزايدة من السكـان على امتلاك اكبر حصص من الامدادات المتضائلة من المياه . . ويمكن أن تبرز هذه الازمة قبل نهاية القرن الحالي . . الأمر الذي قد يؤدي الى تحطيم الروابط الهشة اصلاً بين دول الاقليم ، ويؤدي الى نشوب نزاع لم يسبق له مثيل[2] .

وحـول نفس المـوضـوع ، تحدث مسـاعـد وزير الخـارجية الامريكية الاسبق ، هارولد سوندرز في تقرير أعده حول أوضاع الشرق الأوسط . يقول السيد هارولد سوندرز :

. . ينبغي ان تقال كلمة واحدة حول مصدر آخر غير النفط ، هو ندره المياه . إن قضايا المياه ستحظى ، على نحو متزايد باهتمام الزعامة السياسية للمنطقة خلال السنوات القليلة الماضية . ولقد أصبحت مسألة سد المقارب [سـد اقـترح انشاؤه على نهر اليرموك] وقضايا إدارة المياه في الضفة الغربية مسألة بالغة الأهمية في المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية . . . ان المياه مورد

---

(١) John Cooley. The War Over Water.

(٢) الشرق الأوسط ، اللندنية ، ١٩٨٩/١٢/٢١ .

نادر في الشرق الاوسط . . . ومع ارتفاع المداخيل ، وتنفيذ التنمية ، يرتفع الطلب على المياه للاستهلاك الشخصي وللزراعة والصناعة . إلا أن هنالك مناطق كثيرة فيها موارد مائية كبيرة ، ولم تتطور بعد . ومن المحتمل ان يكون للطلب المتصاعد على مصدر مائي محدود ، وهو حيوي اكثر من النفط ، أهمية بعيدة الأثر كسبب للصراع وكحتمية للتعاون معاً[1]. . .

وتحدث الكاتب الامريكي جون كولي، الذي عمل في المنطقة سنوات طويلة مراسلاً لصحيفة كريستيان ساينس مونيتر Christian Science Monitor ومراسلاً لشبكة A.B.C للتلفزيون الامريكي ، عن حرب المياه في المنطقة في كتاب وضعه تحت عنوان «The war over water» .

يقول جون كولي :

«إن الماء ليس ضرورياً للحياة . . . بل هو الحياة نفسها . . تبرز هذه الملاحظة أمراً أساسياً في سياسات الشرق الأوسط ، وهي أنه في الحقيقة ، بعد نضوب النفط ، من المحتمل ان يسبب الماء الحرب ، ويصنع ويهدم الامبراطوريان والتحالفات في المنطقة . وستبقى خطط التنمية تعتمد على المياه في الشرق الأوسط . «ويمضي جون كولي قائلاً . . أنه منذ عام ١٩٤٨ ، كانت مسألة المياه، هي العائق الذي حال دون التوصل إلى اتفاق بين اسرائيل وجيرانها . . . والصراع على مياه الليطاني والأردن واليرموك

---

(١) انظر صحيفة القبس ، ١٩٨٠/٨/٢١ .

كانت سبباً في حرب ١٩٦٧ . وقد نجحت اسرائيل في تدمير منشآت تحويل الأردن التي أقامتها سورية واحتلت منابع الأردن وحالت دون انشاء سد على نهر اليرموك . وخلال اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ ، قامت اسرائيل باحتلال اللسان الأدنى لنهر الليطاني .

ويذهب المؤلف إلى حد القول ان «السوريين أبلغوا الحكومة اللبنانية بصورة رسمية في أيار ١٩٨٣ ، انهم لن ينسحبوا من لبنان إلا إذا ضمنوا أمن منابع العاصي وأنه لن يقع في أيدي معادية»[1] .

وتحدث كاتب امريكي آخر هو توماس ستوفر Thomas Stoover في الندوة الدولية حول «اسرائيل والمياه العربية» التي عقدت في عمان ، آذار ١٩٨٤ ، تحدث عن المياه العربية باعتبارها «غنائم حرب» بالمفهوم الاسرائيلي بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل لمنابع الاردن واليرموك وبانياس .

يقول توماس ستوفر في مداخلته التي ألقاها بعنوان . . غنائم حرب . . ان اطماع اسرائيل في المياه العربية هي جزء من مفهوم اسرائيلي متكامل لسياسة الموارد ، التي تشتمل على النفط والمعادن والسباق التجاري والحصول على اليد العاملة الرخيصة والمواد الاقتصادية الأخرى ، بالاضافة الى المياه .

ولابد من النظر إلى الأطماع الاسرائيلية من هذه الزاوية . . ان تخلي

---

(١) مصدر سابق . John Cooley. The War Over Water .

اسرائيل عن الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، يعني تخليها عن غنائم الحرب ».

وأضاف الباحث الامريكي توماس ستوفر قائلاً :

« . . . ان المنافع الاقتصادية في الشرق الاوسط تعرقل السلام . . . وتشجع اسرائيل على العدوان . . . لقد استنفذت اسرائيل مصادرها المائية فمدت بصرها الى الليطاني . لقد كان الجانبان السياسي والعسكري للصراع العربي - الاسرائيلي كبيرين جداً. بحيث انهما طمسا الجانب الاقتصادي. فمن خلال استغلال مياه الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان ، وفرت اسرائيل سنوياً ملياري دولار ثمن للمياه»[1]

وفي الجانب الاسرائيلي ، نقل عن بن غوريون ، رئيس وزراء اسرائيل الاسبق ، قوله عام ١٩٥٥ ، «إن حروب اسرائيل في المنطقة هي حروب مياه. » ورغم مافي هذا القول من مبالغة وتضليل، مبالغة في حاجة اسرائيل للمياه ، وتضليل للرأي العام العربي والعالمي لاخفاء الاطماع التوسعية الاسرائيلية وسياستها العدوانية ، إلا أنه لايخلو من الحقيقة . وهذا ما اكده الكاتب الاسرائيلي ، امون ماجين ، أحد المطلعين على شؤون المياه في اسرائيل. كتب امون ماجين مقالاً في صحيفة دافار بتاريخ

---

(١) انظر مداخلة الباحث الأمريكي توماس تسوفر ، في الندوة الدولية حول « اسرائيل والمياه العربية » تحت عنوان « غنائم حرب» عمان ، الأردن ، آذار ١٩٨٤ ، منشورة في صحيفة الشرق الأوسط اللندنية ، بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٩ .

١٩٧٨/١١/٢٥ جاء فيه :

إن قيام النزاعات على المياه ليس امراً نادراً في التاريخ ، سواء في هذه المنطقة أم في العالم . ولقد عرف الشرق الأوسط ، الذي تتعرض موارده المائية للنضوب ، ويعاني من مناخ حار ، عرف الكثير من هذه النزاعات . ولقد اضطرت دولة اسرائيل ، خلال عمرها القصير الدخول في مواجهات مع اثنتين من جاراتها : الاردن وسورية . وفي هذه الاثناء ، هنالك نزاع يتطور، وبشكل غير منظور ، بين اسرائيل والعرب الذين يعيشون حولها ، أو كما يقول البعض ، داخل حدودها ، وتتمحور النزاعات حول نفس الكمية من المياه : ٥٠٠ مليون م٣ من المياه سنوياً . . "[1].

إن الحرب التي يتحدث عنها الكاتب الاسرائيلي هي معركة تحويل نهر الاردن. ففي عام ١٩٦٤ قرر مؤتمر القمة العربي الأول القيام بسلسلة عمليات هدفها الأول استثمار مياه نهر الاردن وروافده ونهر الليطاني ، وتعهد المؤتمر بتحويل المشروع وشكل قيادة موحدة لهذا الغرض ، وفيما يلي أهم الخطوات التي كان من المقرر القيام بها[2] .

١ ـ تحويل مياه الحاصباني ، وشبعا في منطقة الحاصباني الأعلى في لبنان في نفق عبر كوكبا الى حوض الليطاني وتخزينها في مفيدون .

---

(١) دافار ١٩٧٨/١١/٢٥ .

(٢) عفيف البزري ، اسرائيل ، والمياه العربية ، دار الحقائق ، دمشق .

٢ ـ تنفيذ ما يلزم من انشاءات لاستثمار ينابيع الوزاني وسريد في لبنان ، وبـانياس في سورية لري الأراضي وتخزين الفائض في قناة قدرة تصريفها ١٤م^{٣}/ثا تخترق الجبهة السورية الى وادي الرقاد ليجري استثمارها في الأردن .

٣ ـ انشـاء سد في موقع المخيبة على نهر اليرموك أمام تلاقيه مع الرقاد لتخزين المياه المحمولة من لبنان وسورية في خزان يتسع الى ٢٠٠ مليون م^{٣} ويتم نقلها الى قناة الغور الشرقية في الاردن لاستثمارها .

٤ ـ زيادة ارتفاع قناة الغور الشرقية لرفع تصريفها من ١٠م^{٣}/ثا الى ٢٠م^{٣}/ثا.

٥ ـ إنشاء السدود والأقنية لنقل المياه عبر نهر الأردن الى الضفة الغربية لري أراضي غورها والمناطق المحيطة به .

وكان رد الفعل الاسرائيلي عنيفاً جداً . فقد قال رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك ، ليفي اشكوك : «ليس للبنان شأن في مشاريع تحويل المياه وإلا فإن ذلك سوف يكلفه استقلاله» وفي ١٩٦٥/٣/٢٦ هدد موشي دايان ، وزير حرب اسرائيل ، باستعـمال القـوة العسكـرية لمنع تحويل مجرى الاردن . وشنت اسرائيل عدداً من الاعتداءات فيما يلي أهمها :[١] .

في يومي ١٧و١٨ /٢ /١٩٦٤ قامت اسرائيل بمهاجمة الحدود السورية .

---

(١) مأخوذة عن عفيف البزري ، اسرائيل والمياه العربية ، مصدر سابق .

يوم ١٩٦٤/٣/٧ حشدت اسرائيل قواتها على الجبهة السورية وشنت عدة اعتداءات.

يوم ١٩٦٤/٥/١٣ هاجمت اسرائيل مواقع التحويل السورية .

في أيام ١٧/٧و١٠و١٩٦٤/١١/١٢ شنت اسرائيل ١٤ هجوماً اسرائيلياً على الحدود السورية .

يوم ١٩٦٤/١١/١٣ استخدمت اسرائيل قنابل النابالم على ورشات العمل في جميع مراكز العمل. وفي أيام ٦و١٥و١٧و١٨و١٩٦٥/٥/٢٢ هاجمت اسرائيل مناطق التحويل في سورية والأردن .

ونتيجة لتنفيذ المشاريع الاسرائيلية المائية على نهر الأردن ، تحصل اسرائيل على ٥٥٪ من مياه النهر بينما لايستطيع الاردن الاستفادة اكثر من ١٠٪ من مياه النهر . بل أن جيمس ب هيس، أحد مهندسي مشروع الاردن طالب بتحويل مياه نهر اليرموك الى بحيرة طبرية لتعويض «الوطن القومي اليهودي» عن المياه الضائعة في نهر الاردن الأعلى . . . ولما كان نصف مياه اليرموك من المقرر ان تذهب الى شرقي الأردن ، فقد اشترط هيس ان ينتظر الاردن انجاز كل مشاريع الري الاسرائيلية ، ومن ثم تأخذ ما يتبقى لها من مياه اليرموك . . .»[1].

وعندما نفذت اسرائيل مشروع الناقل القطري للمياه بعد تحويل نهر

---

(١) Geffrey D. Dilmen, Water Rightsin the Occupied Territories, Journal or Palestine Studies.

الأردن أضيفت إلى مياه النهر جنوب بحيرة طبرية كمية تساوي ١٦٠ ألف طن من المياه المالحة سنوياً[١]

وبعد توقيع الاتفاق السوري الاردني عام ١٩٨٧ لاقامة سد الوحدة على نهر اليرموك ، هاجمت اسرائيل المشروع وشنت حملة اعلامية لضمان دعم الولايات المتحدة للحيلولة دون تنفيذه[٢].

وأعلن تشيح بشاي مفوض المياه في اسرائيل أن الاتفاق السوري الأردني لاقامة سد على نهر اليرموك من شأنه أن يتسبب بأضرار جسيمة لاسرائيل . وإذا قام السوريون والأردنيون بتخزين المياه في بحيرات تخزين ، فإن كمية المياه التي ستصل إلى إسرائيل سوف تتناقص[٣] ويتضمن مشروع سد الوحدة إنشاء قناطر طولها ٩٢٣ متراً لتحويل مياه اليرموك عند الحدود السورية الاردنية ، وبعد ذلك يتم بناء حائط السد الذي يبلغ ارتفاعه ١٠٠م وإقامة محطة حرارية بكلفة ٣٥٠ مليون دولار .

اسرائيل تتجاهل الاتفاقيات المعقودة قبل عام ١٩٤٨

إن أطماع اسرائيل في المياه العربية وإصرارها على استحواذ أكبر حصة

---

(١) نفس المصدر .

(٢) معريف مأخوذة عن الرأي العام ١٩٨٧/٩/٦ .

(٣) النهار ١٩٩٠/١/١٦ .

ممكنـة منهـا ، ولو أدى ذلك إلى حرمان الشعوب العربية من هذه المياه ، واستخـدام كل الاسـاليب والوسائل الممكنة ، بما فيها العدوان المسلح ، للحيلولة دون قيام العرب بتطوير مواردهم المائية . وبالتحديد نهر اليرموك والاردن ، والليطاني ، ان ذلك كله يأتي خرقاً للمعاهدات التي وقعتها بعض الدول العربية والانتداب البريطاني في فترة ماقبل ١٩٤٨ . ومن أهم هذه الاتفاقيات .

١ ـ معاهدة عام ١٩٢٠ التي وقعت بين سورية وبريطانية . وتنص المادة الثامنة منها على انه خلال مدة ستة أشهر من توقيع هذه الاتفاقية ، يقوم فريق من التقنيين الذين تنتدبهم حكومتا سورية وفلسطين لتدقيق مياه الاردن الاعلى واليرموك وروافدهما . يقومون بدراسة كمية المياه اللازمة لري الأراضي وتوليد الكهرباء ، وذلك بعد أن تكون الأراضي الزراعية في لبنان وسورية قد رويت تماماً . وفي ضوء هذا التدقيق، تصدر الحكومة الفرنسية تعليماتها لاستعمال الفائض من المياه لمصلحة فلسطين .

٢ ـ معـاهـدة عام ١٩٢٢ . وجـاء في المادة الثالثة منها: «يحق لحكومة فلسطين أو للاشخاص المنتدبين من قبلها بناء سد لرفع مستوى مياه الحولة وبحـيرة طبرية، شريطة ان تدفـع تعـويضـات عادلة لاصحاب الاراضي المتضررة . «وجـاء في المـادة الرابعة : «إن الحقوق المكتسبة لسكان سورية ولبنان على مياه الاردن تبقى محفوظة» .

٣ ـ معاهدة عام ١٩٢٦ ، أي معاهدة حسن الجوار بين حكومتي فرنسا وبريطانيه لحساب سورية ولبنان وفلسطين . وقد جاء في المادة التاسعة منها :

«إن كل الحقـوق والعـادات التي كرستهـا النصوص والعادات المحلية في استعـمال مياه الأنهار والقنـوات والبحيرات للري والاستعمال تبقى سارية المفعول ضمن الشروط الحاضرة».

لكن اسرائيل ترفض الاعتراف بهذه المعاهدات لأنها ، كما يقول ، أبا ايبان ، وزير خارجيتها الاسبق ، تعتبر الاتفاقيات غير ملزمة لها .[1]

مياه الفرات والنيل في خطر :

على جبهة نهر الفرات ، وبعد أن استطاعت تركيه سلخ لواء اسكندرون الغني بمصادره المائية ، وحولت وبشكل نهائي مجرى نهر قويق الذي كان يروي مدينـة حلب . مما أدى إلى جفـافـه تمامـاً ، واستغلت الخـلافـات السورية ـ العراقية لاحتكار أكبر قدر ممكن من مياه نهر الفرات متجاهلة كل الدعوات لتوقيع اتفاقية حول تقاسم مياه الفرات مع كل من سورية والعراق .

لقد انخفض معدل تصريف نهر الفرات عند عبوره الحدود السورية من ٢٣ مليار م٣ سنوياً الى ١٩,٧ مليار م٣ وأصبح بموجب اتفاقية عام ١٩٨٧ لايزيد عن ١٥,٧٥ مليار م٣ .

---

(١) انظر القبس ١٩٨٤/٤/٨ .

بيد أن تركيه تريد استخدام المياه كسلاح سياسي للضغط على سورية والعراق لاتخاذ مواقف مناوئة للاكراد في تركية، وهي أيضاً تريد استخدام المياه كسلاح للعب دور اقليمي في الشرق الأوسط التي تريد تركية أن تحولها الى سوق لصادراتها الزراعية التي يتوقع ان تصل حاجاتها الى المواد الغذائية عند نهاية القرن العشرين الى خمسين مليار دولار سنوياً.

وفي خضم المشروع التركي للعب دور اقليمي في الشرق الأوسط ، تقوم تركية بانشاء اكثر من عشرين سداً على نهر الفرات ضمن ما يعرف بمشروع جنوب شرق الأناضول . ولملء سد أتاتورك قامت تركية بقطع مياه نهر الفرات بشكل تام ولفترة شهر كامل من ١٣ كانون الثاني إلى ١٣ شباط ١٩٩٠ متجاهلة كل المعاهدات والقوانين والاعراف الدولية حول حقوق الانتفاع بمياه الانهار الدولية ، ورفضت الاستجابة لتقليص فترة قطع النهر . بل وتهدد تركية ان عملية قطع مجرى الفرات قد تكرر أكثر من مرة وتطالب الدول العربية بجدولة حاجاتها المائية .

وتتعرض مياه النيل ، من جهة أخرى، لأخطار محدقة قد تتهدد الحياة البشرية والاقتصادية في مصر والسودان ، وقد تعطي مصداقية لما يقوله وزير الدولة للشؤون الخارجية المصري ، الدكتور بطرس غالي : «إن الحرب في أفريقية لن تكون سياسية ، لكنها ستندلع من أجل السيطرة على مصادر المياه . . . إن دول حوض النيل تتطلع للحصول على حاجتها من المياه . . . الامر الذي سيؤدي إلى خلق أزمة سياسية وخلق صراع لايقل

ضراوة عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي . »[1]. وتتحدد الأخطار التي تتهدد مياه النيل ، بصورة رئيسية ، بالمشاريع الاثيوبية لاقامة عدد من السدود على نهر النيل الأزرق بمساعدة اسرائيل التي قام فنيوها بدراسات شاملة لحوض النيل الأزرق، واستفادوا من الدراسات التي أعدها الخبراء الامريكيون في الستينات لاقامة عدد من السدود على نهر النيل الأزرق .[2]

---

(١) القبس ١٦/١١/١٩٨٩ .

(٢) البيان ١٣/١/١٩٩٠ .

الفصل الأول

حرب اسرائيل
على المياه العربية

المياه العربية والأطماع الصهيونية

لقد أصبح من المسلم به في الوقت الحالي، ان الذرائعية هي احدى المكونات الاساسية للسياسة الصهيونية ، قبل قيام الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة وبعد ذلك ، وعرف قادة الحركة الصهيونية من تيودور هرتزل وحاييم وايزمن ، وحتى ديفيد بن غوريون ، بذرائعيتهم التي كانت تختلف في مظاهرها تبعاً لتبدلات المواقف وموازين القوى ومصلحة الحركة الصهيونية . واستغلت الذرائعية بشكل كبير جداً لتبرير مطالب الحركة الصهيونية التوسعية وأطماعها في البلدان العربية المجاورة ومن بين أكثر القضايا التي استغلت في هذا المجال ، قضية المياه في فلسطين .

يقول تيودور هرتزل «إن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة ـ القديمة ، هم مهندسو مياه ، فعليهم يتوقف كل شيء ، من تجفيف المستنقعات إلى ري المساحات المجدبة وانشاء معامل توليد الطاقة الكهربائية»[1] .

---

(١) Arthur Ruppin, The Agricultural Colonization, of the Zionist Organiztion in Palestine, London, 1926, P.3.

ويقول فريشفاسر رعنان، في كتابه «حدود أمة».

« لما كانت المنظمة الصهيونية تهدف إلى جمع أكبر عدد من الناس في أرض محدودة المساحة ، أصبح من الواجب وضع مخططات للري واسعة النطاق ، ولما كانت الموارد المائية محدودة في فلسطين ، فقد جرى توسع تلك المخططات حتى تشمل الأراضي الواقعة إلى الشمال والشمال الشرقي في فلسطين حتى نصل إلى منابع الاردن ونهر الليطاني وثلوج حرمون ونهر اليرموك . . . إلى ذلك ان افتقار البلاد الى الفحم والبترول ، أوجب الاعتماد على انتاج الطاقة الكهربائية التي يمكن تأمينها من الليطاني واليرموك[1]؟

وعندما عقد مؤتمر الصلح في باريس ، وجهت الحركة الصهيونية رسالة للمؤتمر تطالب فيها بتوسيع حدود «الوطن القومي» ليشمل منابع اليرموك والاردن والليطاني . وهذا نص الرسالة .

نص الرسالة التي وجهها حاييم وايزمن الى ديفيد لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا بتاريخ ١٩١٩/١١/٢٩[2]

---

(١) H. F. Frishwaser Raianan, The Frontiers of a Nation. P. 87.

(٢) The Jewish Observer and Middle East Review, No. 16. 1973, p. 64.

مأخوذة عن :

حمد موعد، حول الأطماع الصهيونية التوسعية في فلسطين والبلدان العربية المجاورة ، مجلة الأرض ، العدد ٩ ، ١٩٨٥/٢١ ، ص ٢٤ ـ ٢٦ .

إلى دولة الرئيس د. لويد جورج. س.م.م.ن

سيدي :

في اللحظة التي توشك ان تشترك مع زملائك في المفاوضات النهائية التي سيتوقف عليها مصير فلسطين ، تود المنظمة الصهيونية ان تتوجه اليك في موضوع يسبب لها اعمق القلق ، ألا وهو مسألة حدود فلسطين الشمالية .

لقد وضعت المنظمة الصهيونية ، منذ البداية ، الحد الادنى من المطالب الاساسية لتحقيق الوطن القومي اليهودي ، ولا داعي للقول ان الصهيونيين لن يقبلوا ، تحت أية ظروف ، خط سايكس - بيكو ، كأساس للتفاوض . إنه لايقسم فلسطين التاريخية ، ويقطع نبع المياه الذي يزود الليطاني والأردن فحسب ، بل يفعل اكثر من ذلك بكثير .

إنه يحرم الوطن القومي اليهودي بعض اجود حقول الاستيطان في الجولان وفي حوران التي يعتمد عليها ، الى حد بعيد ، نجاح المشروع باسره. إنه (خط سايكس بيكو)سيأخذ منه (الوطن القومي اليهودي) عدداً من المستوطنات الصهيونية المزدهرة التي سيعاد تأسيسها ، ويسلب قسماً كبيراً من قيمة الضمانات التي اعطتها الدول المتحالفة والمشاركة للوطن القومي اليهودي .

إن قطع أي جزء حيوي لحياة فلسطين الاقتصادية من الارض في الشمال سوف يؤدي الى نشوء شعور بالمرارة العميقة في قلوب اليهود في فلسطين وفي انحاء العالم كافة . وبينما كانت حدود فلسطين التاريخية عرضة للتمييز المستمر ، تبعاً لمصائر اسرائيل المتغيرة ، كانت حدود فلسطين التوراتية في

الشمال تمتد من الصحراء شرقاً ، على طول سفوح حرمون ، موطن قبيلة دان الجبلي ، الى جانب الليطاني في الشرق. حيث يبدأ الانفصال بين جبال لبنان ، وجبال لبنان الشرقية بسلسلة من الهضاب المرتفعة .

وعلى كل حال ، لايمكن اليوم تعيين حدود على أساس الخطوط التاريخية فقط، ويزيد من ضرورة ما نطالب به شمالاً ، ان ما نطالب به شرقاً يقف قبل الحد التاريخي تقديراً للشعور الاسلامي المرتبط بسكة حديد الحجاز . ان مقتضيات الحياة الاقتصادية العصرية تتطلب بالحاح ما تدعيه من حقوق في الشمال . ان مستقبل فلسطين الاقتصادي كله يعتمد على مواردها المائية والقوة الكهربائية. وتستمد موارد المياه ، بصورة رئيسية من منحدرات جبل حرمون ومن منابع نهر الأردن والليطاني .

إن المهندسين البارزين «تمراس فوكس وشركاه» المفوضين من قبل المنظمة الصهيونية ، قد أرسلوا مؤخراً إلى فلسطين السير تشارلز متكالف والسيد جون فريمان ، اللذين قاما بدراسة دقيقة لامكانياتها الاقتصادية. ويعطي الكتاب الثاني نتائج تقريرهما المتعلق بهذا الامر. ونوجز فيما يلي أسس توصياتنا فيما يتعلق بحد فلسطين الشمالي.

١ ـ ليست فلسطين بلدا له ثروة طبيعية كبيرة ، وهي لن تصبح مزدهرة ومعمورة ، إلا بأحسن استعمال لمواردها الطبيعية .

٢ ـ يعيق فلسطين بصورة خطيرة افتقارها إلى الوقود، فلا يوجد فيها فحم حجري، وليس فيها سوى القليل جداً من الحطب ، ويحتمل قليل من النفط .

٣ ـ ستستمد ثروة فلسطين في المستقبل ، في الدرجة الأولى ، من تربتها ومناخها الملائمين لزراعة الفواكه والمحاصيل الأخرى الثمينة ، ولكن هذه المحاصيل تتطلب من الماء اكثر مما هو متوفر من المدخر الطبيعي ، لذلك كان العائق الثاني لفلسطين هو عدم كفاية ما يسقط من مطر .

٤ ـ للتعويض عن هذين العائقين ، زودت الطبيعة فلسطين بما يلي .

أ ـ المياه في الأردن .

ب ـ شلالات المياه لتوليد القوة الكهربائية .

ج ـ مياه جوفيه لايمكن استغلالها إلا بواسطة النفط أو الفحم الحجري .

د ـ مياه الليطاني للري المباشر أو لتحويل الأردن .

هـ ـ وسائل للتخزين في وادي الليطاني .

٥ ـ إن أ و ب وج مطلوب لاغراض الكهرباء .

٦ ـ لاحاجة الآن الى د. و هـ ، لكن يجب استعمالها للري والكهرباء وعند الحاجة إذا كان ذلك لايريد الحاق ضرر بمستقبل فلسطين الاقتصادي .

٧ ـ لاقيمة لكل من ج ود وهـ للمنطقة التي تقع شمال الحدود المقترحة ، ويمكن استعمالها فقط بصورة مفيدة في المنطقة التي تقع الى الجنوب .

٨ ـ لهذه الاسباب ، نرى من الضروري ان تضم حدود فلسطين الشمالية الليطاني ، الى مسافة ٢٥ ميلاً فوق المنحنى ومنحدرات جبل حرموزن الجنوبية لضمان السيطرة على منابع الاردن واتاحة تحرير المنطقة .

إن الصهيونيين مطلعون تماماً على اهتمامكم الشديد ، سيدي ، .

بمشكلات فلسطين الحالية وامكانياتها في المستقبل ، ذلك الاهتمام الذي يشاركك فيه زملاؤك البارزون ، وهم يثقون بأن حكومة بريطانيا لن توافق أبداً على أي تنازل ، يعتبر من وجهة نظر المنظمة الصهيونية كارثة خطيرة ، وانهم واثقون ان الحكومة البريطانية لن تضر أبداً بمصالح الوطن القومي اليهودي .

نحن ياسيدي

خدمكم المطيعون

وفي عام ١٩٢٠ وجه بن غوريون مذكرة باسم اتحاد العمال الصهيوني إلى حزب العمال البريطاني جاء فيها : [1]

«من الضروري ألا تكون مصادر المياه التي يعتمد عليها مستقبل البلاد خارج حدود الوطن القومي في المستقبل ، فسهول حوران التي هي بحق جزء من البلاد يجب ألا تنسلخ عنها، ولهذا السبب طالبنا دائماً أن تشمل أرض اسرائيل الضفاف الجنوبية لنهر الليطاني ، واقليم حوران حتى اللجاة جنوب دمشق ، وجميع الانهار التي تجري من الشرق الى الغرب أو الشمال إلى الجنوب ، وهذا يفسر أهمية الجليل الاعلى وحوران للبلاد بمجموعها . . إن انهار أرض اسرائيل هي الأردن والليطاني واليرموك ، والبلاد بحاجة الى

---

(١) مجلة فلسطين، عدد ١٧ ، ١٩١٧ ، مأخوذة عن مجلة الأرض للدراسات الفلسطينية عدد ٢١ ٦/١٩٨٥ .

هذه المياه بالاضافة الى ان النصاعة سوف تعتمد على تويد الكهرباء من القوى المائية .

وفي تشرين الثاني ١٩٢٠، اتخذت الحركة الصهيونية قرارا جاء فيه :

«يصر سكان فلسطين بالاجماع على أن تشمل الحدود الشمالية القسم الاسفل من الليطاني وكل منطقة وادي الاردن وروافده ومجاريه ، ويطلبون من المندوب السامي البريطاني اتخاذ الخطوات اللازمة»[1].

ويقول هوراس مئير كالين ، في كتابه «الصهيونية والسياسية العالمية :

«إن اقتصاد فلسطين وعدد الناس الذين يمكن اعالتهم ، ومكانة البلاد الثقافية ونظامها الاجتماعي ، يجب أن يعتمد إلى حد بعيد على درجات التصنيع التي يمكن تحقيقها . ويعتمد التصنيع على الطاقة. وخلال المرحلة الحالية ، لابد أن تنحصر الطاقة بالطاقة الكهربائية التي تولد اعتماداً على المياه .[2]

وسنناقش في فصول لاحقة الخطوات التي اتخذتها اسرائيل لسرقة مياه الأردن واليرموك والوزاني والحاصباني والليطاني .

---

(١) كاريني ، فلسطين الجديدة ، ١٩٢٢/ ، ص ٢٨٢ . مأخوذة عن مجلة الأرض للدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٥/٦/٢١ .

(٢) Horace Mayer Kallen. Zionism and World Potitics, London, 1121, pp. 288 - 289.

أطماع اسرائيل في مياه النيل

أثناء دراسة مشروع الاستيطان في العريش ، تطرق الزعيم الصهيوني تيودور هرتزل إلى مشروع إمداد المستوطنات اليهودية بالمياه من النيل وحمل الطمي على ظهر البواخر إلى منطقة العريش . ومنذ تلك الفترة وحتى يومنا هذا والصهاينة يتحدثون عن امكانية استجرار جزء يسير جداً من مياه النيل إلى فلسطين المحتلة لتخفيف حدة ضائقة المياه . ومن أشهر الذين درسوا المشروع ، استجرار المياه من النيل ، والذي أخذ عنه كل الذين تحدثوا عن الموضوع لاحقاً ، هو الصحفي الاسرائيلي اليشع كالي. وذلك في مقال نشرته صحيفة يديعوت أحرنوت بتاريخ ١٣/١٠/١٩٧٩[1] .

ويستهل اليشع كالي مقاله بالاستشهاد بالرئيس المصري السابق، أنور السادات . ، الذي أيد ، أثناء زيارته للقدس المحتلة في تشرين الثاني ١٩٧٧ فكرة امداد اسرائيل بالمياه من النيل وذلك لحل ضائقة المياه التي تعاني منها .

ثم انتقل ، بعد ذلك ليشرح مخططه ، الذي اطلق عليه اسم «حل

---

(١) المقال نشر في يديعوت احرونوت ١٣/١٠/١٩٧٩ . ونشرت معريف بتاريخ ١٧/٦/١٩٧٩ . مقالاً يتحدث حول نفس الموضوع « جاء فيه أن حل مشكلة اسرائيل المائية يتطلب فقط ١٪ من مياه النيل ، أي مايعادل ٨٠٠ مليون م³ سنوياً . ومنْ الجدير بالذكر أن مشروع تحويل مياه النيل طرح لأول مرة عام ١٩٠٣ عندما كان هرتزل يدرس مشروع الاستيطان في العريش .

نمـوذجي لضـائقـة المياه في اسرائيل »، ان استـيراد الماء أصبح في القرن العشرين أمراً عادياً ، حيث أن هونغ كونغ تستورد المياه من الصين الشعبية وسنغافوره تستورد المياه من ماليزيا ويمكن لاسرائيل ان تستورد المياه من مصر .

أما أهم خصائص المشروع ، من وجهة نظر الكاتب ، فهي :

أ ـ يمكن أن يحل أزمة المياه في اسرائيل نهائياً ، ولن يقتصر المشروع على ايصال المياه للنقب ، بل سيتم ارسالها الى أواسط اسرائيل وشمالها .

ب ـ إن الكمية التي تحتـاجهـا اسرائيل هي نصف مليارم[٣] سنـوياً ، وهذا ، كما يقول الكاتب يعادل ١ ـ ٢٪ من الاستهلاك المصري .

جـ ـ ان فائض مياه الري عند المصريين هي مياه جيدة جداً ، بالمصطلح الاسرائيلي ، وتعادل عشرة أضعاف استهلاك الزراعة الاسرائيلية .

د ـ ينوي المصريون إرواء ٢ مليون دونم في سيناء الأمر الذي سيخفف من تكاليف نقل المياه .

هـ ـ آثار المشروع على الضفة الغربية وقطاع غزة .

١ ـ في قطاع غزة : يعتبر هذا المشروع هو الحل الوحيد والأمثل لمشكلة المياه التي يعاني منها القطاع وخصوصاً في مجال الزراعة .

ب ـ في الضفة الغربية : سينهي المشروع عمليات الاستجرار التي تقوم بها اسرائيل لمياه الضفة الغربية الجوفية .

ولقد تصدى كتاب مصريون كثيرون للادعاءات الصهيونية بوجود فائض مائي مصري و كشفـوا الاطماع الصهيونية في مياه مصر ومن أشهر هؤلاء

الصحفي المصري كامل زهيري ، مؤلف «كتاب النيل في خطر» . والباحث المصري سيد زهره الذي يقول : ان كل قطرة مياه قد تذهب من النيل الى اسرائيل ستكون على حساب الاقتصاد المصري :

أما حجم الموارد المائية المصرية ، فهي ٩١,٥ مليار م٣ تستهلك مصر ٨٥,٥ مليار م٣، أي ما يعادل ٩٥,١٢٪ . وتخطط مصر لاستصلاح ٢,٨ مليون فدان حتى عام ٢٠٠٠ وهذا يحتاج الى ١٧ مليار م٣ من المياه سنوياً الأمر الذي سيجعلها تواجه عجزاً مائياً يقدر بحوالي ١٤ مليار م٣ . ولمواجهة هذا العجز المائي ستلجأ مصر الى ترشيد مياه الشرب والصناعة والزراعة وزيادة حصة المياه الجوفية . وزيادة معالجة مياه الصرف الصحي[1] .

مصادر المياه في فلسطين

تقسم مصادر المياه في فلسطين على النحو التالي :

أ ـ الانهار : وهي تشمل :

١ ـ نهر الأردن : يبلغ طوله ٢٥٢ كم ويصل عرضه أحياناً إلى ٣٠م، وهو لايصلح للملاحة لكثرة تياراته وتعرجاته وضحالة مياهه ووجود نحو ١٧ شلالاً صغيراً في مجراه .

---

(١) انظر مداخلة الصحفي كامل زهيري ، في الندوة الدولية حول اسرائيل والمياه العربية .

يقسم نهر الأردن الى ثلاثة أقسام أساسية وهي :

ـ الأردن الأعلى ويمتد من منابع النهر حتى الحولة وأهمها بانياس من جبل الشيخ والدان والحاصباني ، وهو أكثر الأنهر موازاة لخط سير نهر الأردن ، الأمر الذي يدعو البعض لاعتباره بداية للأردن نفسه .

ـ الأردن الأوسط : ويمتد من الحولة حتى بحيرة طبرية .

ـ الأردن الأدنى : ويجري بين طبرية والبحر الميت ، وتصب فيه روافد كثيرة وطوله نحو ٦٥ ميلاً .

وأهم روافد الأردن :

ـ نهر بانياس : (نحال حرمون) وينبع من جبل الشيخ ويلتقي الحاصباني على ١٤ كم من الحولة .

ـ نهر براعنيت (نحال عيون) احد روافد الأردن ، ينبع من منطقة مرجعيون ، ويلتقي الحاصباني قبل التقاء الأخير بنهر بانياس بـ ١٢٠٠م .[1]

٢ ـ نهر العوجا : (اليركون) ينبع من مساقط المياه المحيطة بمدينة نابلس ، وتتجمع مياهه في رأس العين على بعد ٢٠ كم الى الشمال الشرقي من يافا ويصب في المتوسط على بعد ٦ كم شمال يافا ، يبلغ طول النهر ٢٦ كم ، وهو أطول أنهار فلسطين ، بعد الأردن . عام ١٩٥٥ جرت مياهه الى

---

(١) انظر أطماع الصهيونية في مصادر المياه العربية ، فلسطين ، سورية ، لبنان ، حركة التحرير الفلسطيني ، فتح ، التعبئة والتنظيم ، قسم الدراسات ، أيلول ١٩٨١ .

النقب بانابيب طولها ١٠٤ كم . توجد عند مصبه محطة كهرباء تدعى ريدفع وهي تزود تل أبيب ويافا بالطاقة الكهربائية[1]

٣ ـ نهر المقطع : (قيشون) ويعرف أيضاً باسم نهر حيفا . وهو ثالث أنهار فلسطين من ناحية الطول . ينبع من جبلي فقوعة والطور ويخترق مرج ابن عامر حتى يصب في خليج حيفا ، على بعد ٤ كم متر شمال شرق المدينة .

تبلغ غزارة النهر ١٠ مليون م^{3}/سنوياً[2]

٤ ـ نهر روبين : ينبع من منطقة القدس بالقرب بيت نبالا والرام وبيت حنينا . ويلتقي برافده الأيمن وادي كسلا ورافده الأيسر وادي بتير قرب بلدتي عرطوف وصرعه ويصب في البحر المتوسط ، في جنوب يافا بـ ١٤ كم[3]

٥ ـ نهر الفجر : (نحال حديرا) تتجمع مياهه من الأمطار الساقطة على جبال جنين وطولكرم ويصب في المتوسط إلى الجنوب من قبسارية .

٦ ـ نهر الزرقاء : (نحال تنينم) ينبع من جبال نابلس ويصب في المتوسط شمال قيسارية والطنطورة. تبلغ غزارة النهر سنوياً ١١٠م^{3} مليون م^{3}.

٧ ـ نهر جالود : يعتبر حلقة الوصل بين سهل بيسان ومرج ابن عامر ،

---

(١) المصدر السابق .

(٢) د. أحمد عبد الرحمن حموده ، حيفا ، قصة مدينة ، سلسلة المدن الفلسطينية ، رقم ٢٤ .

(٣) حامد الخطيب ، الرملة ، قصة مدينة ، سلسلة المدن الفلسطينية ، رقم ٤ .

مساحة حوضه ٢٠٦ كم^2 ، ينبع الى الشرق من مدينة العفولة . أهم روافده : وادي العين ، وادي الواويات ، وادي جدوع ، وادي الأسمر[1] .

٨ ـ نهر النعامين : وينبع من تل الكرادية ، وتتجمع فيه الأمطار والسيول من دير حنا ، عرابة ، الرامة ، تقدر غزارة النهر ١٠ مليون م^3 سنوياً. ويصب جنوب عكا بـ ٣ كم .

٩ ـ نهر الكابري : ينبع من منطقة صفد : ويسقي الكثير من البساتين قبل أن يصب شمال عكا قرب قرية الزيب[2].

١٠ ـ وادي الفارعة : ينبع من عين الفارعة ، ويصب في الأردن ، وهو الوادي الوحيد دائم الجريان في منطقة نابلس .

١١ ـ وادي التفاح : وهو يتشكل من سيلي جرزيم وعيبال ويتصل بهما وادي ينحدر من هضاب عصيره الشمالية ويلتقي مع عدد من الروافد .

ب ـ المياه الجوفية :

تعتبر المياه الجوفية من أهم مصادر المياه في فلسطين ، وهي توفر جزءاً لايستهان به من المياه المستخدمة لمختلف أوجه النشاط البشري والاقتصادي في فلسطين المحتلة .

---

(١) يوسف عبيد ـ بيسان ، قصة مدينة ، سلسلة المدن الفلسطينية ، رقم ٧ .

(٢) مروان الماضي ، عكا ، قصة مدينة ، سلسلة المدن الفلسطينية ، رقم ٢ .

وسنناقش في هذا الفصل فقط الجزء المتعلق بفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ .

فيما يخص المياه الجوفية لأننا سنتناول وبالتفصيل وضع المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومحاولات اسرائيل لسرقة هذه المياه .

تتواجد المياه الجوفية في ثلاثة أحواض رئيسية هي : [1]

١ ـ طبرية والأردن الأعلى .

٢ ـ الحوض الساحلي .

٣ ـ حوض العوجا ـ الزرقا (يركون ـ تنينم) .

٤ ـ هنالك أحواض صغيرة أخرى .

وتتواجد هذه الأحواض المائية على تماس مع مياه البحر أو مع طبقات تحتوي على مياه مالحة . وهذا يتطلب المحافظة على منسوب معين يحول دون دخول المياه ذات النوعية المتدنية الى داخل الحوض . وتتوقف الكمية التي يمكن ضخها من المياه الجوية بمقدار الامطار الهاطلة ، ولهذا لابد من تخزين أمطار السنوات الماطرة لاستخدامها في سنوات القحط .

ولا بد من الاشارة إلى ان اسرائيل لاتسمح بنشر الكميات الحقيقية للمياه الجوفية المتواجدة ضمن ما يعرف بالمناطق الموجودة داخل الخط الأخضر

---

(١) انظر هآرتس . ١٩٨٦/٦/١٠ . مقال بقلم البروفيسور ، يعقوب بار والدكتور يهود نخيان بعنوان « لايمكن طباعة الماء » .

ولذلك فإن كلمة «المخزون» التي سترد في الجدول القادم إنما تشير إلى كمية المياه التي يمكن استجرارها وسطياً كل عام دون الحاق ضرر بالأحواض .

جدول رقم (١)

المياه الجوفية في اسرائيل (ملايين الامتار المكعبة)

الاستجرار السنوي		الاستجرار الزائد			
المصدر	المخزون	اوسطي سنوات		وسطي السنوات	
		١٩٨٥/١٩٨٤	٨٥ـ٨٠	١٩٨٥/١٩٨٤	٨٥ـ٨٠
طبرية والأردن الأعلى	٥٧٥	٥٩٢	٦٠٠	١٧	٢٥
الحوض الساحلي	٢٨٣	٣٨٩	٣٥٢	١٠٦	٦٩
حوض العوجا/الزرقاء (يركون ـ تنينم)	٣٣٠	٤٥٧	٣٨٥	١٢٧	٥٥
أحواض مياه جوفية أخرى	٥٢٢	٥١٢	٥٣٠	١٠	٨
المجموع	١٧١٠	١٩٥٠	١٨٦٧	٢٤٠	١٥٧

ويستدل من هذا الجدول ان الزيادة في الاستجرار مستمرة وان العجز في الحوض الساحلي قد يصل إلى نحو مليار م^3، وقد انخفض المنسوب في معظم الآبار في هذه المنطقة عن مستوى سطح البحر الامر الذي يؤدي الى تسرب

مياه البحر وزيادة ملوحة المياه الجوفية . وقد توقف ضخ المياه من الآبار بين هرتسليا والخضيره ، وهنالك ١٠٤ بئراً تزداد ملوحتها بشكل سريع .

والمياه الجوفيه عرضة للتلوث بشكل مستمر ، وذلك نتيجة لتواجد مجمعات القمامة والنفايات الصناعية السامة ، وتسرب مياه المجاري ، وتسرب المواد الكيمياوية ، المستخدمة في الزراعة وتسرب الوقود .

وللحفاظ على منسوب المياه الجوفية ، تلجأ اسرائيل الى حقن المياه الجوفية بكميات من المياه ذات النوعية الجيدة وذلك للحفاظ على نوعية المياه الجوفيه ، ويطلق الخبراء على هذه العملية «استراتيجية شبه التوازن أو التوازن المستحث»[1] .

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن استراتيجية شبه التوازن ، أو التوازن المستحث . راجع ، د. سعيد محمد أبو سعده . تنمية وتعبئةمصادر المياه في الوطن العربي . مصدر سابق ، ص ٨١ـ ٨٥ .

جدول رقم (٢)

المياه الجوفية في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨

كمية المياه العذبة التي تم ضخها في هذه الاحواض لمعالجة الملوحة (ملايين الأمتار المكعبة). وذلك عام ١٩٧٨ .

١ـ أحواض الساحل	عام ٩٧٢/٧١	عام ٧٦/٧٥	عام ٧٨/٧٧	عام ٧٩/٧٨	عام ٨٠/٧٩
حوض شكيمة	٣٧,٩	١,٢	٨,٤	٨,٤	١٢,٥
حوض بير طوبيا	٤٣,٣	١,٧	١٩,٦	٨,٢	١,٧
حوض غوش دان	٩.٧	—	٢.٢	—	—
حوض الشارون الشرقي	—	—	٣,٩	٣,٧	١,١
حوض وادي جيفر	—	-	٤,٦	٣,٣	٤,٦
حوض قيسارية	١٣,٨	٤,٢	١٧,-	٢,-	٢٤,٤
المجموع	١٠٤,٧	٧,١	٥٥,٧	٢٥,٦	٤٤,٣
٢ ـ حوض العوجا					
أ ـ حوض اللد	٣٨,٤	—	٢٠,٦	١٨,١	١٩,٣
ب ـ حوض المثلث	٥,٢	٢,١	١٦,٨	١٣,٧	١٥,١

المصدر : Statistical Abstract of Israel, 1978, p. 474.

مأخوذة عن المهندس صبحي كحالة . المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ورقة رقم ٩، بيروت ١٩٨٠ . ص٤٠ ـ ٤١ .

ومن أهم مشاريع المياه الجوفية في اسرائيل والتي أوردها مركز المعلومات الحكومي الاسرائيلي عام ١٩٧٨ :[1]

اسم المشروع	كمية المياه المستجرة بملايين م٣	المنطقـــــة
سنير	١	الحاصباني
عين الذهب	١,٨	الخالصة
عين أبيب	٧	سعسع
عين زين	٤	ترشيحا
عيون	١٠	الحولة
يسخار	١	أم جوني
الجليل	٥	الحولة
كريات حاييم	١,٥	شمال حيفا
الجليل الاسفل	٦	غرب طبرية
حطين	٢٥	غرب طبرية
ترنيل	١	عكا
كيشون(مقطع)	٩٠	حيفا

---

(١) tatistical Abstract of Israel, 1978.
مأخوذة عن بشير شريف البرغوثي ، المطامع الاسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة اصدار دار الجليل للنشر ، عمان ، ١٩٨٦ ، ص ١٢١ - ١٢٢ .

بيسان	٨٣	سهل بيسان
طبريا ـ بيسان	٢٥	جنوب طبريا
عميق حارود	٢٥	سهل بيسان
عميق المركزي	٤	مرج ابن عامر
وادي ارون	٢٢	جنوب حيفا
برديس حنا	١٢	شمال الخضيرة
المثلث	٤٠	المثلث
غوش دان	٤٠	يافا
حولون	٧	جنوب يافا
الشارون	؟	الخضيرة
غوش دان	١١٠	حنوب يافا
كفار سابا	١٤	غربي قلقيلية
شيران اللد	٧٠	غربي اللد
سوراك	٢٠	غربي اللد
يبن	؟	الرملة
جفعات برايز	٢٣	جنوب الرملة
ايلون	٣٢	غربي القدس
عجور	٨	كفار عتسيون
لخيش	٢٠	شرق الفالوجة
جات	٢٣	شمال الفالوجة

لاهط	١١	شمال عسقلان
النقب	١٠٤	شمال بئر السبع
جنوب النقب	٧	جنوب قطاع غزة
عربة	١٢	وادي عربة .

ولقد كشفت وكالات الانباء ان السلطات الاسرائيلية تحاول سرقة مياه سيناء الجوفية، بعد أن اكتشفت كميات كبيرة من المياه الجوفية هنالك تقدر بعدة مليارات من الامتار المكعبة «وتقوم اسرائيل بحفر آبار عيقة جداً تصل الى ١٢٠٠م وتضخ المياه الجوفية[1] .

ج : مياه الأمطار:

تستخدم مياه الأمطار للري بصورة مباشرة (المزروعات البعلية) ولتزويد مخزونات الأحواض الجوفية من المياه ، وكذلك مياه الينابيع والآبار. وتقع فلسطين على أطراف المنطقة الماطرة في الشمال وتمتد حتى تصل إلى المناطق الجافة . وهكذا تتراوح كميات الأمطار من ١٠٠٠ ملم سنوياً في منطقة صفد الى ٣٩ملم سنوياً في منطقة ايلات .[2].

---

(١) انظر البيان ١٥/١/١٩٩٠ ، مقال بعوان حرب المياه تندلع في المنطقة العربية

(٢) Jeffery D. Dillman, Water Rights in the Occupied Territories. Journal of pales-tine Shudies, NO. P. 46.

للاستفادة القصوى من مياه الأمطار أقامت السلطات الاسرائيلية عدداً من مشاريع تجميع مياه الأمطار ومن أهمها[1] :

١ ـ مشروع شكـما ، وهـو أول مشروع لجمع مياه الأمطار واقيم عام ١٩٥٨ ، وتم تطويره عام ١٩٦٥ ، ويقـع بالقـرب من شاطىء البحر في منطقة يدمردخاي ، شمال قطاع غزة . والمشروع عبارة عن خزان يتسع ٤ مليون م٣ وقد أقيمت في هذا الخزان محطات بقوة ١٢٠٠٠م٣/ سا ، وتدفع هذه المحطات المياه في انبوب قطره ٧٠ انش. وتوجه نحو منخفض رملي مساحته ٣٠٠ دونم ، حيث تتغلغل التربة بسرعة : ٣٠٠ سم يومياً.
وذلك لزيادة منسوب المياه الجوفية في المنطقة .

٢ ـ مشروع وادي منشي ، وهـو أكبر مشاريع جمع مياه الامطار ، وقد انشىء ١٩٦٦ ـ ١٩٦٨ ويقع في منطقة بردبس ـ حنا بالقرب من طريق تل أبيب ـ حيفا أما طاقة المشروع التخزينية فهي ١٤ مليون م٣، وتضخ المياه ضمن انبوب المياه القطري .

٣ ـ مشروع عين كارم طاقته التخزينية ٣ مليون م٣ ويقع في منطقة القدس

٤ ـ مشروع ايلون طاقته التخزينية ٤ مليون م٣ ويقع في منطقة اللطرون

٥ ـ مشروع كفار باروخ طاقته التخزينية ١٠ مليون م٣ ويقع في منطقة العفولة

٦ ـ مشروع اشكول طاقته التخزينية ٦ مليون م٣ ويقع في منطقة شفا عمرو

---

(١) انظر بشير البرغوثي . مصدر سابق

٧ ـ مشروع سلمون طاقته التخزينية ٨, . مليون م٣ ويقع في وادي حطين
٨ ـ مشروع زوهار طاقته التخزينية ٧, . مليون م٣ ويقع في كريات جات

أهم المشاريع المائية في فلسطين المحتلة :

أ ـ لمحة تاريخية :

سعت سلطات الانتداب البريطاني لمنح المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية كل الامتيازات بشأن المياه التي كانوا يطلبونها . ولقد وضعت عدة مشاريع لاستثمار مياه الاردن واليرموك ومن أهم هذه المشاريع :(١)

١ ـ مشروع روتنبرغ عام ١٩٢٦ : وهي شركة أسسها اليهودي الروسي بنحاس روتنبرغ ، لاستخدام مياه نهر الأردن واليرموك عند تلاقيهما في جسر المجامع ومستعمرة نهاريم لتوليد الكهرباء . وكان أول مدير لهذه الشركة هو هربرت صموئيل ، المندوب السامي البريطاني في فلسطين . ولقد حرمت امارة شرق الأردن من حق استثمار مياه الأردن واليرموك إلا بترخيص من شركة روتنبرغ .

---

(١) انظر أطماع الصهيونية في مصادر المياه العربية . فلسطين سورية ، لبنان ، حركة التحرير الوطني الفلسطيني ، فتح ، التعبئة والتنظيم ، الدراسات ، أيلول ١٩٨١ ، ص ٧٢ ـ ٧٥ .

٢ ـ امتياز تجفيف الحولة عام ١٩٣٤ : منحت سلطات الحكم العثماني امتياز استصلاح أراضي الحولة لعدد من اغنياء لبنان ، وما لبث هؤلاء أن تراجعوا عن تنفيذ المشروع بسبب التكاليف الباهظة التي يتطلبها والعقبات التي وضعتها سلطات الانتداب البريطاني فيما بعد . وفي عام ١٩٣٤ حصلت شركة تطوير الأرض الفلسطينية اليهودية على هذا الامتياز .

٣ ـ مشروع أيونيدس : وردت أول اشارة لامكانية استثمار مياه الأردن في تقرير لجنة بيل التي شكلتها الحكومة البريطانية عام ١٩٣٧ ، لدراسة الاحداث التي أدت الى ثورة ١٩٣٦ ، والتي أوصت بتقسيم فلسطين . وتنفيذاً لتوصيات لجنة بيل ، شكلت الحكومة البريطانية لجنة برئاسة المهندس الجيولوجي أيونيدس ، وقدم المهندس المذكور تقريراً مفصلاً جاء فيه :

أ ـ تحويل جزء من مياه اليرموك ٦ , ١م٣/ثا في قناة تتجه نحو الجنوب لتقطع وادي العرب، وتصل الى وادي زقلاب لتجمع تصريفهما الدائم ويصبح ٥٦ , ٢ م٣/ثا.

ب ـ تخزين فائض اليرموك في بحيرة طبرية ، وانشاء قناة تسحب مياهها من البحيرة مباشرة لري ٣٠٠ الف دونم من أراضي الغور الشرقية وانشاء قناة موازية في الغور الغربي.

ج ـ ضرورة التعاون مع شركة روتنبرغ لاستثمار مياه النهر .

٤ ـ مشروع لاودرميلك[1] :

لاودر ميلك مهنـــدس امـريكي مسيحي مؤيد للصهيونية ، ولـد عام ١٨٨٨ . في عام ١٩٣٨ كان مساعداً لمدير استصلاح التربة في وزارة الزراعة الامريكية ، وقد عمل في عدة بلدان في أفريقيا وأوروبا واسيا ، وصل لاودر ميلك الى فلسـطين عام ١٩٣٩ ، بتكليف من المنظمة الصهيونية العالمية لدراسة احوال المياه فيها ، وفي عام ١٩٤٤ اصدر كتابا بعنوان «فلسطين . . أرض الميعاد» ولقد ضمن لاودر ميلك في هذا الكتاب مشروعه لاستثمار مياه الأردن لري المنطقة واستغلال قدرتها المائية ، واقترح انشاء سلطة وادي الأردن وقـال ان ذلـك سوف يمكن فلسـطين من استيعاب أربعة ملايين لاجيء يهودي بالاضافة للعرب .

يقول لاودرميك في كتابه «فلسطين . . . أرض الميعاد» : [2]

إن الدراسة المستفيضة للامكانيات المتاحة لما سأدعوه سلطة وادي الأردن تجعلني اقتنع أن الاستفادة المثلى من النهر ومياهه وروافده لغرض استصلاح الأراضي وتوليد الطاقة سوف توفر المياه المطلوبة للمزارع وللصناعة والأمن على الأقل لمليون لاجيء يهودي من أوربة بالاضافة الى ١,٨ مليون عربي

---

(١) Encyclopedia of Israel and Zionism: Edited by Raplael Patai, Herzl press, New york, 1970, Vol. 2. P. 736.

(٢) D. H. Amiren, Geographical Aspects of Nationel Planning in Israel Management of Limitel Resources, Institute of British Geographers 1978. p. 122.

وتحتاج فلسطين الى شيئين اثنين : الماء والطاقة . الماء موجودفي مجرى النهر ، والطاقة المحتملة موجودة في مساقط المياه في البحر الميت . إن الهدف الأساسي لسلطة وادي الاردن هي توفير المياه العذبة من النهر وروافده لأغراض الزراعة والرعي في المناطق الجافة ، واستخدام مساقط المياه لتوليد الطاقة . ويتطلب برنامج الطاقة ادخال مياه البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الميت لتعويضه عن المياه العذبة التي تستخدم لتوليد الطاقة إن المسافة بين البحر الميت لتعويضه عن المياه العذبة التي تستخدم لتوليد الطاقة•إن المسافة بين البحر الميت وحيفا لاتزيد عن ٢٥ ميلاً . ويدخل في مجال سلطة وادي الأردن ، استصلاح أراضي النقب ، وهى تعادل مساحة فلسطين . . . . وماذا عن المليون والثلث من العرب الفلسطينيين ؟ ! انهم سوف يستفيدون كثيراً . .

٥ ـ مشروع هيز:[١]

G. H. Hayes مهندس امريكي استخدمته المنظمة الصهيونية العالمية مع لادورميلك لتنفيذ مشروع الأردن ، وللمهندس هيز تجربة في تطوير منطقة وادي تنسي الامريكية ، وبعد الانتهاء من دراسته للمشروع ، وضع هيز افكار ضمن مشروع اطلق عليه The Tennessee Valley Authorityon Jordan ويتضمن مشروع هيز المراحل التالية :

---

(١) Encyclopedia of Jsrael and Zionism, Vol. I. Ibid

- مرحلة استثمار المياه الجوفية في الساحل ومياه الحاصباني في لبنان لتوليد الكهرباء .
- مرحلة تحويل نهر بانياس في سورية الى تل القاضي (دان) في فلسطين لارواء الحولة والجليل ومنطقة مرج ابن عامر .
- تحويل مياه اليرموك الى بحيرة طبرية .
- تحويل كمية ٢ مليار م^{3} من مياه البحر الأبيض المتوسط الى البحر الميت .
- اقامة السدود والمنشآت في سهل البطوف لتحويل مياه الشتاء .
- استصلاح سهل الحولة وتجفيف المستنقعات .
- الاستفادة من ينابيع ووديان الاردن الغربي .
- انشاء السدود على مختلف وديان الساحل الغربي في فلسطين .

ولقد لعب مشروع لاودرميلك ـ هيس دوراً كبيراً في رسم الخطوط العامة لحدود الدولة اليهودية كما ورد في قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ . وهكذا اعطى قرار التقسيم اليهود الذين كانت ملكيتهم للأراضي لاتزيد عن ٧٪ من مجموع أراضي فلسطين ، ولا يزيد عددهم عن ٣٠٪ من عدد السكان، اعطي هؤلاء القسم الأكبر من مياه فلسطين .

وقد علق المهندس الامريكي هيس على هذه الحقيقة بقوله «لقد ضمت الدولة اليهودية منطقة تشتمل على مياه الأردن الأعلى ، وبالتالي منحت

الفرصة المؤاتية لتطبيق المفهوم الاساسي لمشروع لاودرميلك ـ هيس .»[1]

وكان حديث الدكتور عمانوئيل نيومان ، رئيس المنظمة الصهيونية الأمريكية أكثر وضوحاً فيما يتعلق بحدود الدولة اليهودية كما جاءت في قرار التقسيم . يقول الدكتور عمانوئيل نيومان :

«لحسن الحظ ، لقد كان الذين وضعوا التفاصيل الخاصة بقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة على اطلاع على التفاصيل الاساسية لمشروع لاودرميلك ـ هيس ولقد أخذوا هذه التفاصيل في الحسبان عند رسم حدود الدولتين . وهكذا منحت اسرائيل الفرصة لاخذ مياه الشمال الى السهول الخصيبة والى المناطق المجدبة في الجنوب . وبهذا الشكل ضمنت الدولة اليهودية امكانية استخدام اكثر مصادر البلاد حيوية ، المياه ، لاغراض الري على نطاق واسع ، ولا قامة المستوطنات الزراعية وانشاء محطات توليد الكهرباء»[2]

ومن الجدير بالذكر ان قبول اسرائيل قرار التقسيم لم يضع حداً لاطماعها بالمياة العربية . ففي مطلع الخمسينات كتب موشي شاريت (شرتوك) رئيس الوزراء الاسرائيلي حينئذ في مذكراته يقول :

---

(١) James B. Hayes, Tennersee Ualley Authority on the Jordan, preposals for irrigation and hlydroelctric Development in Palestine, Washingdon, Public Affairs press, 1948 P. 83.

(٢) Samir N. Saliba, The Jordan Dispute, The Hagues, Murdinus Nijhofl, 1968, P. 18

«يرى هو (دايان) ان الشيء الضروري هو أن نجد ضابطاً ولو برتبة رائد ، وعلينا ان نستميله ونكسبه الى صفنا ، أو نشتريه بالمال ، لنجعله يعلن عن نفسه منقذاً للموارنة في لبنان ، عندئذ يدخل الجيش الاسرائيلي الى الأراضي اللبنانية ، ويحتل المناطق الضرورية .

ويخلق نظاماً مسيحياً ليتحالف مع اسرائيل. ويصبح من الممكن ضمن المنطقة الواقعة جنوبي الليطاني الى اسرائيل. ويصبح كل شيء على مايرام» . [1]

المشاريع العربية لاستثمار مياه الأردن : [*]

جاءت هذه المشاريع بعد انتهاء حرب ١٩٤٨ ، وتحرر الأردن من القيود التي فرضتها امتيازات شركة روتنبرغ لاستغلال مياه الأردن . وقد كلفت الحكومة الاردنية شركة مردوخ ماكدونالد ، وهي شركة بريطانية لدراسة استثمار الثروة المائية في الأردن . بعد ذلك أوفدت الحكومة الامريكية الخبير م . أ بونجر وبعد ذلك كلفت الحكومة الأردنية شركة بيكر وهيرزا الاميركية

---

(١) Livia Rockach, Israels Sacred Terrorism, 3 rd ed. Belmont, MA. Association Of Arab American University Graduates Press, 1986, P. 26.

* هذه مشاريع أمريكية جاءت ضمن مايعرف بالنقطة الرابعة ، أو مشروع ملء الفراغ في عهد الامريكي أيزنهاور.

وضع الدراسة النهائية والتصميات للمشروع الاخير الذي اعتمدته ومذاك .

- مشروع ماكدونالد :

يعتبر هذا المشروع امتداداً وتطويراً لمشروع ايونيدس القديم . وقد رفعت لشركة تقريرها للحكومة الاردنية في آذار ١٩٥١ . ويقوم المشروع على ساس ان يحصر استثمار مياه الأردن لري الأراضي في ضفتي الأردن . ويوصي لمشروع بما يلي :

١ - انشاء قناة في الغور في الضفة الشرقية طولها ٧٠ كم وسعة ١٠ م^{3}/ثا ري ١٨٩ ألف دونم في الضفة الشرقية .

٢ - تمد القناة إلى مسافة ٢٦ كم لري ١١٠ ألف دونم .

٣ - استثمار المياه في الوديان لري ٥٦ الف دونم .

٤ - تحويل قسم من مياه القناة الشرقية الى الضفة الغربية لري ٢٠٠ الف دونم[1].

ب - مشروع يونجر لعام ١٩٥٢ :

قدمه الخبير الامريكي ميلز يونجر لاستثمار مياه الأردن واليرموك عند نقطة لمقارن وانشاء خزان يتسع لنصف مليار م^{3} .

ج - مشروع بيكر وهيرزا :

---

١) انظر الموسوعة الفلسطينية ، الجزء الأول ، الصفحات ١٤٨ - ١٥٢ .

وهو مشروع رفع للحكومة الأردنية وأيد المشروع انشاء سد المقارن .

د ـ مشروع جونستون :

قدمه مين جونستون مستشار وممثل شخصي للرئيس الامريكي ايزنهاور ويوصي المشروع بانشاء مايلي :

أ ـ انشاء سد على الحاصباني وجر المياه المخزونة بقساطل طولها ٢١ كم الى فلسطين لتوليد الكهرباء .

ب ـ تحويل بانياس في سورية والوزاني وسريد وبريغيث في لبنان إلى فلسطين المحتلة لري أراضي الجليل ومرج ابن عامر .

ج ـ انشاء سد في موقع العدسية لتحويل مياه اليرموك الى بحيرة طبرية*

هـ ـ مشروع كوتون لعام ١٩٥٤ :

وضعه الخبير الامريكي جون كوتون بناء على طلب الحكومة الاسرائيلية

---

* لابد من الإشارة في هذا المجال إلى أن المشاريع التي تحمل أسماء كل من ماكدونالد ، وبونجر ، بيكررهيرز ، وجونستون ، هي مشاريع أمريكية جاءت ضمن خطة الولايات المحدة في الخمسينات الرامية لملأ الفراغ واحتلال مكان الاستعمارين الفرضي والبريطاني في الشرق الأوسط .

وجاءت هذه المشاريع ضمن ماعرف في حينه باسم النقطة الرابعة . ولقد استهدفت هذه المشاريع توفير المياه اللازمة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في المناطق التي يعيشون فيها لحل المسألة الفلسطينية وضمان تعاون عربي ـ اسرائيلي ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في هذا المجال .

ويطالب المشروع بأن تحصل اسرائيل على ١,٢٩٠ مليار م٣ من مياه نهر الأردن ، وطالب بضرورة ادخال مياه الليطاني في حساب تقاسم المياه بين اسرائيل والدول العربية الأخرى وطالبت أن تحصل على ٤٠٠ مليون م٣ من مياه الليطاني سنوياً.

ورفض المشروع القبول باشراف لجنة دولية عن توزيع المياه واستثمارها في المنطقة وأعاد الحياة لمشروع تحويل نهر الأردن*

---

* جاء مشروع كوتون للرد على اعتراضات الجانب العربي على مشروع جونستون الذي تجاهل الحدود السياسية بين دول حوض اليرموك والاردن وروافدهما ، وأن المشروع يشكل اجحافاً للعرب فهو يحرم لبنان من الإستفادة من الليطاني . ويرغم الاردن على استجرار المياه من بحيرة طبرية ذات الملوحة العالية ، أما بالنسبة لسورية فقد خصها المشروع فقط به ٤٥ مليون م٣ من المياه اللازمة لري ٣ آلاف هكتار فقط . وقد ردت اللجنة الفنية العربية على هذه النقاط بمشروع متكامل فيمايلي أهم ماجاء فيه :

١ ـ عدم اهمال الحدود القائمة وخطوط الهدنة الحالية ، وعدم السماح لنقل المياه من الأنهار المعنية لارواء أراض خارج منطقة حوض تلك الأنهار .

٢ ـ انشاء سد على نهر اليرموك في موقع المقارن لتخزين ٤٧٥ مليون م٣ ، وأنشاء أربع محطات توليد كهرباء على النهر .

٣ ـ الاستفادة من ٣٥ مليون م٣ من مياه الحصباني لري ٣٥ ألف دونم وإنشاء محطة توليد في قرية الفجر .

٤ ـ أن تحصل سورية على ٢٤ مليون م٣ من المياه لارواء ٢٠ ألف دونم في منطقة بانياس و٢٢ الف دونم في البطيحة .

جدول رقم (٣)

توزيع مياه الأردن وروافـده كما ورد في بعض المشـاريع التي طرحت لاستثمار مياه الأردن :[1]

١ ـ مشروع ماكدونالد ـ بونجر

اسم البلد	كمية المياه (مليون م٣)	مساحة الأراضي المنوي ريها
سورية	٤٥	٣٠ الف دونم
الاردن	٧٧٤	١٩٠ الف دونم
اسرائيل	٣٩٤	٤١٦ الف دونم
لبنان	لاشيء	لاشيء

٢ ـ المشروع العربي لتحويل مياه الأردن :

لبنان	٣٥	٣٥ ألف دونم

---

٥ ـ تحصل اسرائيل على ٩٦ مليون م٣ منها ١٢٥ مليون م٣ لارواء أراضي الغور الشرقية و٥ :٣ ملايين م٣ لارواء أراضي الغور القريبة ، يضاف إلى ذلك ٢٧٠ مليون م٣ من مياه نهر اليرموك .

(١) أخذت المعطيات الواردة في هذا الجدول من الموسوعة الفلسطينية ، الجزء الأول ، ص١٥٣ و١٥٥ ، وكتـاب بشير شريف البرغوثي . المطامع الاسرائيلية في مياه فلسـطين والـدولة العربية المجاورة ، وكذلك كتاب المهندس صبحي كحاله ، المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها .

سورية	١٣٢	١١٩ ألف دونم
الاردن	٩٧٥	٤٩٠ ألف دونم
اسرائيل	٢٨٧	٢٣٤ ألف دونم

٣ ـ مشروع تشارلز مين

لبنان	لاشيء	لاشيء
سورية	٤٥	٣٠ ألف دونم
الاردن	٧٧٤	٤٩٠ ألف دونم
اسرائيل	٣٩٤	٤٢٠ ألف دونم

٤ ـ مشروع كوتون

لبنان	٣٠٠	٣٥٠ ألف دونم
سورية	٤٥	٣٠ ألف دونم
الاردن	٧١٠	٤٣٠ ألف دونم
اسرائيل	١٠٢٩٠	١٧٩٠ ألف دونم

ب ـ المشاريع التي دخلت حيز التنفيذ :

١ ـ مشروع المياه القطري :[1]

يعتبر المشروع في صورته الحالية خلاصة لعدد من المشاريع التي أشرف

---

(١) أخذت المعلومات عن مجلة الارض للدراسات الفلسطينية عدد ١٩٨١/٩/٧ ، وعن مواد محفوظة في ارشيف مؤسسة الأرض .

على اعدادها المهندس الامريكي جون كوتون ، الذي عمل مستشاراً لدى الحكومة الاسرائيلية في الفترة مابين ١٩٥١ ـ ١٩٥٥ . ولقد تم تنفيذ مشروع المياه القطري في الفترة مابين ١٩٥١ ـ ١٩٥٧ وذلك على ثلاث مراحل :

المرحلةالأولى : ١٩٥١ ـ ١٩٥٣

• في هذه المرحلة قامت اسرائيل بتجفيف مياه بحيرة الحولة ، وتعميق مجرى نهر الأردن بمقدار ٤ أمتار على طول ٥ , ٩ كم جنوب البحيرة ، وقامت بتنفيذ المشروع شركـة سوليل بونية الهستدروتية ، وهي أكبر الشركات في الكيان الصهيوني العاملة في مجال البناء وإنشاء المشاريع .

ويسبب معارضة سورية ، نقلت اسرائيل نقطة ضخ المياه من جسر بنات يعقوب على الحدود السورية ـ الاسرائيلية إلى قرية الطابغة على الشواطىء الغربية حيث أنشئت محطة سابير (محطة الطابغة) لسحب المياه من البحيرة.

وتم في المرحلة الأولى من المشروع :

١ ـ تجفيف بحيرة الحولة وجر ١٠٠ مليون م^3.

٢ ـ تحويل نهرالاردن للحصول على ٥٠ مليون م^3.

٣ ـ تحويل مياه طبرية وضخهـا في أقنية عبر بيسان للحصول على ٧٠ مليون م^3

٤ ـ تحويل المياه الربيعية المالحة الى بحيرة طبرية للحصول على ٣٠ مليون م ٣.

المرحلة الثانية : من ٤/ ٩/ ١٩٥٣ الى ٩/ ٥/ ١٩٥٥ :

نفذت هذه المرحلة شركة مقاولات أمريكية تم خلالها انجاز :

١ ـ القناة الشرقية: طولها ١٩,٥ كم وعرضها ٥٠ م لتصريف مياه الأردن .

٢ ـ القناة الغربية : طولها ١٦ كم وعرضها ٢٠ م لتجميع مياه الينابيع .

٣ ـ القناة الشمالية : طولها ٤ م وعرضها ١٢ م لربط القناتين .

المرحلة الثالثة: ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧ :

في هذه المرحلة نجحت اسرائيل في ازالة العقبة البازلتية عند مخرج البحيرة وازالتها نهائياً . واستهدفت هذه المرحلة نقل المياه السطحية الى قنوات الأردن ، وحمل ١٢ مليون م٣ من مياه البحيرة الى الأردن .

العمليات العسكرية التي تمت لتنفيذ المشروع :

قامت اسرائيل باحتلال بلدتي كراد الغنامة وكراد البقارة وطردت أهاليهما من المنطقة إلى الأراضي السورية ، وذلك بتاريخ ١٩٥١/٣/٣١ وبتاريخ ١٩٥١/٤/٦ احتلت القوات الاسرائيلية كامل المنطقة المنزوعة السلاح على الحدود السورية ـ الاسرائيلية .

انجز مشروع المياه القطري بشكل كامل عام ١٩٦٤ .

اجزاء المشروع :

١ ـ بحيرة طبرية :(١)

---

(١) انظر د. موسى سمحه ، قصة مدينة ، جزء رقم ٢٠ ، اصدار دائرة الثقافة م.ت.ف ص ٣٨ ـ ٤٣ .

المساحة ١٦٥ كم²، الطول ٢٣ كم، اعظم عرض لها ١٤كم .
يتدرج سطح المياه فيها من ٢٠٩ الى ٢١٤م دون سطح البحر .
الطاقة التخزينية للبحيرة ٣٠٠٠ مليون م³. ويبلغ الفائض المائي السنوي ٤٩٠ مليون م³ .
موارد البحيرة : ٦٥ مليون م³من الامطار ، ٥٦٠ مليون م³ من نهر الأردن ، ١٣٥ مليون م³من مجاري مائية أخرى .
تحيط ببحيرة طبرية طبقة من الاملاح تجعل عملية الملوحة في المياه مستمرة ، وأحياناً تفوق تدفق المياه العذبة الى البحيرة لأنه كلما أخذت مياه من البحيرة ازدادت نسبة ملوحة المياه ، بحيث يتعذر أخذ كميات كبيرة من مياه البحيرة بدون تعريض مستقبل مخزون المياه فيها لخطر الملوحة المتزايدة وتحولها إلى مياه غير صالحة للشرب ، إلا إذا زيدت كمية المياه العذبة التي تصب فيها .

محطة ضخ الطابغة : تقع محطة الضخ الرئيسية في موقع الطابغة على الجهة الشمالية الغربية للبحيرة . ومهمة المحطة ضخ المياه في مستوى ٢١٠م دون سطح البحر الى ٤٢م فوق سطح البحر . وهي معدة لتلقي ثلاث مجموعات تضخ كل منها باستطاعة ٦,٥ م³/ثا. مأخذ المياه عبارة عن برج خرساني جرى سحبه وتقويمه الى موقع التركيب واغرق هناك . يتصل البرج مع داخل المحطة بقساطل خرسانية مسبقة الاجهاد .

٢ ـ الأقنية : وتشتمل على :

أ ـ قناة الأردن وطولها ٣٥ كم .

ب ـ قناة البطوف وطولها ١٧,٥ كم .

٣ ـ الانفاق :

أ ـ نفق عيلبون طوله ٨٦٠م وقطره ٢٫٨م وهو يتلقى المياه من قناة مكشوفة .

ب ـ نفق شومرون طوله ١٫٦كم .

جـ ـ نفق مناشيه أ ـ طوله ٦٫٥ كم .

د ـ نفق مناشيه ب ـ طوله ٣٦٠م .

٤ ـ الخزانات :

أ ـ خزان سلمون/تسالموت/ أو خزان ليفي اشكول ، سعته ٨٠ ألف م^{3} ، مهمتـه استقبـال المياه القادمة من مركز ضخ الطابقة واعادة صخها ورفعهـا الى ارتفـاع ١١٠ م لتمكينهـا من اجتياز خط تقسيم المياه بين المنحدرين الشرقي والغربي في هضاب الجليل .

ب ـ خزان نطوفة : يستقبل المياه من نفق عيلبون ، حجمه الاجمالي ٤ مليون م^{3} .

ج ـ خزان رأس العين .

وصف مشروع ناقل المياه القطري كما ورد في الموسوعة الاسرائيلية[١]

---

(١) Encyclopedia of Israel and Zionism, Ibid, Vol. II pp. 825 - 826.

تخزن المياه من نهر الأردن في بحيرة طبرية ، التي تستخدم كنقطة انطلاق لناقل المياه القطري الذي ينقلها عبر الشريط الساحلي إلى النقب الشمالي .

« يبدأ مشروع الناقل القطري للمياه عند الطابغة /آثار كنيزون/ حيث تستخدم مضخات قوية لرفع المياه إلى ارتفاع ٥٠٠ فوق مستوى البحيرة ، وهنالك محطة أخرى في تسالموت التي ترفع المياه إلى قساطل أخرى ، على ارتفاع ٦١٥ قدماً . يمر الناقل القطري عبر نفق في الجبال في منطقة نطوفة /نيتوفة/ ويقع عند حدها الغربي خزان نطوفه . ثم تنقل المياه عبر أنابيب اسمنتية قطرها ١٠٨ انشأ عبر ثلاثة أنفاق في محاذاة السهل الساحلي الى ينابيع رأس العين/ روش هاعين/ بالقرب من بتاح تكفا . هنا ينتهي الناقل القطري للمياه لكن مياهه تحمل الى الجنوب بواسطة أنابيب من نهر العوجا / اليركون/ الى النقب . وقد انتهى العمل في هذا الجزء من المشروع قبل عام ١٩٦٤ ، وهو يتألف من ناقلين قطر كل منهما ٦٦ انشاً و ٧٠ انشاً . وهي تزود تل أبيب بالمياه وكذلك السهل الساحلي الجنوبي ثم يلتقي الناقلان في خزان زوهار /جنوب بئر السبع/ وتتوزع من هناك الى منطقة لخنيش والنقب الشمالي بواسطة أنابيب .*

---

* ولكننا نرى أن الوصف الذي قدمه عبد الرحمن أبو عرفه في كتاب « الاستيطان» التطبيق العملي للصهيونية أكثر دقة ولذلك سنورده كما جاء علماً أن هنالك اختلافاً في مقاييس بعض اجزاء المشروع .

«يتم سحب المياه من بحيرة طبرية على عمق ٢١٤ تحت سطح البحر الى محطة الضخ الرئيسية على شاطىء البحيرة الغربي قرب الطابغة . حيث يتم تزويد

٢ ـ مشروع العوجا ـ النقب :

هدف المشروع ايصال مياه الري والشرب الى منطقة النقب . وهو يتألف من جزئين :

أ ـ مشروع غرب العوجا / اليركون / : ويمتد من رأس العين حتى شمال

المحطة بالكهرباء من «ماتورات» محطة مجاورة أعدت خصيصاً لهذا الغرض ، وتضخ المياه إلى ثلاثة أنابيب . تتحد معاً . على مسافة معينة ، في أنبوب واحد يسمى أنبوب الضغط بطول ٢٢٠٠ م وبه يتم رفع المياه عبر تلال العريمه من عمق ٢١٤ م تحت سطح البحر إلى ٤٤ م فوق سطح البحر حيث تصب في قناة مفتوحة تسمى قناة الاردن . طولها ١٦ كم بعرض ١٢ م عند السطح و٥ ,٢م عند القاع وعمقها ١٥ ,٣ م وينحدر المجرى بمقدار ١٦ سم/كم باتجاه سهل الغوير مروراً بوادي محمود على عمق ١٥٠م . ووادي سلمون بعمق ١٥ م حتى تصل الى خزان سلمون الذي تبلغ سعته ٨٠٠ ألف م³ حيث تعبر منه المياه إلى محطة ضخ سلمون ووظيفتها رفع المياه إلى ارتفاع ١١٠ ـ ١٥٠م وتوجيهها نحو قناة عيلبون/ بيت نتوفا/ في سهل البطون قرب قرية عرابه . يبلغ طول القناة ١٧كم بعرض ٢٠م . وبعمق ٢٦٠ سم . هنا تصل المياه إلى أعلى نقطة لها عن سطح البحر . ثم تندفع في أنبوب فولاذي قطره ٣ م وطوله ١ كم حتى نفق عيلبون . وتصب قناة عيلبون في خزان البطون الذي أطلق عليه اسم ليفي اشكول ، بتاريخ ١٩٩٦/٤/٢١ . ثم تندفع المياه في أنابيب قطرها ٨ ,١ بوصة وطولها ٧٧ كم ويتصل مع خط العوجا / اليركون/ ـ النقب في منطقة رأس العين . ويستمر جريان المياه تحت الأرض ليجتاز وادي مالك حتى تصل مرج ابن عامر ثم تدخل في نفق شمرون وطوله ٦ ,١ كم .

النقب، وقد نفذ عام ١٩٦٠ وطوله ٦٥ كم وينقل ٨٠ ـ ١٠٠ مليون م^{3} .

يبعد الخط من خزان رأس العين الواقع بالقرب من بني براك ، ويغذى بواسطة أنابيب من منابع رأس العين ونهر العوجا ومن مركز معالجة مياه المجاري في تل أبيب .

محطات الضخ :

محطة ضخ رأس العين الى خزان كولا ومنها الى محطة ضخ اشيش عميق قرب اللد ، ثم تضخ المياه الى خزان بيديا ثم تنقل المياه الى القناة ١٧ كم بعرض ٢٠م . وبعمق ٢٦٠ سم، هنا تصل المياه الى أعلى نقطة لها عن سطح البحر ، ثم تندفع في انبوب فولاذي قطره ٣م وطوله ١ كم حتى نفق عيلبون . وتصب قناة عيلبون في خزان البطوف الذي أطلق عليه اسم ليفي اشكول بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢١ . ثم تندفع المياه في أنابيب قطرها ١,٨ بوصة وطولها ٧٧ كم يتصل مع خط العوجا / اليركون/ النقب في منطقة رأس العين . ويستمر جريان المياه تحت الأرض ليجتاز وادي مالك حتى تصل مرج ابن عامر ثم تتدخل في نفق شمرون وطوله ١,٦ كم[1] .

محطة الضخ قرب دوروت والمرحلة الأخيرة من الضخ إلى خزان طقومة .

ب ـ مشروع شرق العوجا : نفذ عام ١٩٥٥ ، وطوله ١٠٦ كم . وهو

---

(١) عبد الرحمن ابن عرفه ، الاستيطان ، التطبيق العملي للصهيونية ، إصدار دار الجليل ، والمؤسسة العربية للدراسات والنشر .

ينقل مياه العوجا بعد أن يأخذ الخط الأول ، مشروع غرب العوجا ، احتياجاته .

٣ ـ مشروع الجليل الغربي/ كيشون/ نهر المقطع[١] :

الهدف من المشروع : جمع مياه الينابيع ومياه الأراضي المجاورة ، ومياه فيضانات الانهر ، وتقدر هذه المياه بـ ١٨٠مليون م٣ لسد حاجات الزراعة ولايصالها للمناطق الصناعية وللاستهلاك المحلي ، وذلك من خلال وصل مياه الآبار والينابيع بواسطة أنابيب فولاذية الى الخط الرئيسي الذي يستمر من الحدود اللبنانية ويسير مخترقاً السهول والجبال حتى يصب في سد كفار باروخ» ويحصل المشروع في منطقة الجليل العربي والسهل الساحلي على ١٤٨,٤ مليون م٣سنوياً ومن مرج ابن عامر على ٣٤ مليون م٣ سنوياً .

ولقد حفرت عدة آبار لخدمة المشروع في منطقة شفا عمرو والدامون ، والكابري ، وعدة آبار أخرى في السهل الساحلي بين نهاريا وحيفا.

مصادر تغذية المشروع بالمياه :

أ ـ مياه جوفية :

١ ـ الآبار في منطقة عكا : وطاقتها ١١,٥ مليون م٣سنوياً .

٢ ـ آبار في خليج حيفا وطاقتها ٣٫٥ مليون م٣ سنوياً.

٣ ـ منطقة سفح جبل الكرمل : وطاقتها ٦,٥ مليون م٣ سنوياً .

---

(١) انظر جمال الأبطح ، المياه في إسرائيل ، رسالة جامعية لم تنشر .

٤ ـ مياه جوفية في الجليل العربي طاقتها ٩٣ مليون م٣
٥ ـ مجيدو وطاقتها ٣٥ مليون م٣.
٦ ـ شفا عمرو وطاقتها ٤,٨ مليون م٣.
ب ـ الينابيع :
١ ـ كيزيف : وطاقته ٣ مليون م٣
٢ ـ الكابري وطاقته ٩ مليون م٣
٣ ـ كاتون وطاقته ٣ مليون م٣
٤ ـ كاراتي وطاقته ١٠ مليون م٣
ج ـ نهر المقطع : تصريفه السنوي ١٨ مليون م٣ سنوياً.
د ـ مياه المجاري في منطقة حيفا .

٤ ـ مشروع وادي بيسان: الهدف منه ري الأراضي والمستوطنات في منطقة غوربيسان، وتستخدم المضخات التي تجر المياه من بحيرة طبرية . طاقة المشروع ٥٠ مليون م٣ سنوياً ، بدأت المرحلة الأولى عام ١٩٦٤ وانتهت المرحلة الثانية عام ١٩٨١ . يبلغ طول القناة ٥ كم . [يعرف هذا المشروع احياناً باسم مشروع اليرموك: بيسان ـ طبرية] .

٥ ـ مشروع مرج بيسان لجمع مياه ينابيع بيسان ومياه الوديان . طاقة المشروع ١٢٥ مليون م٣ مياه عذبة و٥٥ مليون م٣ مياه مالحة لتربية الاسماك .

٦ ـ مشروع رامات شحار يوجد على حدود مرج ابن عامر ومرج بيسان . .

طاقة المشروع مليون م[٣] سنوياً . انجز عام ١٩٦٦ .

٧ ـ مشروع الجليل الاسفــل ويقــوم على الاستفـادة من مياه طبرية ـ بيسان ، طاقة المشروع ١٢ مليون م[٣] سنوياً، أنجز على مرحلتين ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ .

٨ ـ مشروع هضبة الجولان : [١]

تقسم هضبة الجولان من حيث المياه الى ثلاثة أقسام :

١ ـ المنطقة الشمالية ويوجد فيها فائض مائي ، وتعاني من ضعف امكانية نقل المياه وامكانية الاستفادة منها .

٢ ـ المنـطقـة الـوسطى : وهي منطقة قليلة المستوطنات نسبياً وتصلح لاقامة خزان مائي لمياه الفيضان .

٣ ـ المنطقة الجنوبية : منطقة كثيرة الاستيطان ، تستخدم نظام ري باهظ التكاليف يقوم على ضخ المياه من بحيرة طبرية .

استهلاك المياه في الهضبة : ٤٦ مليون م[٣] سنوياً : موزعة على النحو التالي .

٣١,٣ مليون م[٣] في المنطقة الجنوبية .

٦,٠ مليون م[٣] في المنطقة الوسطى .

٨,٧ مليون م[٣] في المنطقة الشمالية .

---

(١) U. Gudor, Golan Heights, Early planning prospects for Agricultural Development. Jewish Agency For Eretz Jsrael Galilee office, November, 1967

أما مصادر المياه فهي :

١١ مليون م٣ من بحيرة طبرية .

١ مليون م٣ من الحمة ونهر الأردن .

مليون م٣ من آبار محلية وبركة رام .

٩ مليون م٣ من مصادر صناعية .

٩ ـ مشروع يسود هماعلا : طاقته السنوية ٥,٥ مليون م٣ .

١٠ ـ مشروع روش بينا : طاقته السنوية ٥,٥ م٣ .

١١ ـ مشروع كيرة نبا : طاقته ٧ مليون م٣ .

١٢ ـ مشروع وادي يثيل : طاقته ٦٠ مليون م٣ .

١٣ ـ مشروع حطين : طاقته ٣,٥ مليون م٣ .

١٤ ـ مشروع عميق هيرون طاقته ٩ مليون م٣ .

١٥ ـ مشروع جيشر : طاقته ١٠ مليون م٣ .

١٦ ـ مشروع الجليل الأوسط طاقته ٨,٥ مليون م٣

١٧ ـ مشروع شفا عمرو طاقته ٤٥ مليون م٣

١٨ ـ مشروع الغور الشرقي طاقته ٣٥ مليون م٣

١٩ ـ مشروع الغور الغربي طاقته ١٤ مليون م٣ .

٢٠ ـ مشروع شاطىء الكرمل طاقته ١٣ مليون م٣ .

٢١ ـ مشروع حدود المثلث كامنة ٥٧ مليون م٣ .

٢٢ ـ مشروع غوش دان : طاقته ٥٢ مليون م٣ .

٢٣ ـ مشروع سهل اللد : طاقته ٧٤ مليون م٣ .

٢٤ - مشروع شوئيفا : طاقته ٣٩ مليون^{3}.

٢٥ - مشروع غات طاقته ٥٧ مليون م^{3}.

٢٦ - مشروع عسقلان طاقته ١٣ مليون م^{3}.

٢٧ - مشروع عوتسيم طاقته ١٦ مليون م^{3}.

٢٨ - مشروع كريات غاث طاقته ٩ مليون م^{3}.

٢٩ - مشروع النقب طاقته ١٧٠ مليون م^{3}.

٣٠ - مشروع جبل النقب طاقته ١١ مليون م^{3}.

٣١ - مشروع يوطفتا طاقته ٥ مليون م^{3}.

٣٢ - مشروع عين ياهان طاقته ٩ مليون م^{3}.

٣٣ - مشروع ايلات طاقته ٦ مليون م^{3}.

٣٤ - مشروع اوفيرا طاقته ٧, ٠ مليون م^{3}(١).

قناة البحار

إن ربط البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت بقناة ، مشروع قديم ، يطلق عليه الاسرائيليون أحياناً «قناة هرتزل» لأن تيودور هرتزل ، مؤسس

---

(١) جمعت المعلومات عن هذه المشاريع من المصادر المتوفرة التي درست مسألة المياه في اسرائيل ومنها كتاب بشير شريف البرغوثي : المطامع الصهيونية في المياه العربية . فلسطين ، سورية ، لبنان كتاب اطماع الصهيونية في مصادر المياه العربية ، إصدار حركة التحرير الوطني الفلسطيني ، فتح وغيرها .

الحركة الصهيونية فكر به ، لكن هذا المشروع، في الواقع، هو مشروع بريطاني ارتبط بالمخططات الاستعمارية البريطانية في القرن التاسع عشر .

مشروع ألن :[1]

ففي عام ١٨٥٠ ، اقترح الكابتن البريطاني وليام الن اقامة مشروع للربط بين البحرين المتوسط والميت ، وجاء هذا الاقتراح في كتابه : «البحر الميت ـ طريق جديدة للهند » وفي العنوان دلالة واضحة على ارتباط المشروع بالمخططات البريطانية الاستعمارية للسيطرة على طريق الهند . ويتلخص مشروع وليام الن بانشاء قناة تربط خليج حيفا بوادي الأردن ، بالقرب من بيسان، ومن خلال ذلك ، تغمر المياه وادي الأردن ، ويرتفع منسوب البحر ، وبالمقابل يتم حفر للربط بين البحر الميت والبحر الأحمر من خلال خليج العقبة .

مشروع غوردون :

تحدث تشارلز غوردون ، الحاكم العسكري البريطاني في السودان ، عن احتمال «قيام تمرد مصري يؤدي الى طرد البريطانيين من مصر وحرمانهم من الاستفادة من قناة السويس» ولمواجهة مثل هذه الاحتمالات، ايد تشارلز غوردون ، مشروع وليام الن ، بعد ادخال بعض التحسينات عليه ، » سيجري اغراق البحر الميت بمياه من الشمال بحيث يرتفع منسوب مياه

---

(١) ملحق هارتس ، ١٩٨٠/٧/٤ . مقال بقلم اليعازار ليفن .

البحر الميت الى مستوى سطح البحر ، الأمر الذي سيسمح له بالتدفق نحو خليج العقبة [1]

ولم يتضاءل اهتمام البريطانيين الجاد بالقناة بين البحرين الا بعد أن اشتروا اسهم الخديوي اسماعيل في قناة السويس بمبلغ ٤ ملايين جنيه استرليني في تشرين الثاني ١٨٧٥ وأصبح البريطانيون بذلك المالكين الرئيسيين في الشركة العالمية لقناة السويس البحرية . وبعد تراجع اهتمام البريطانيين بالمشروع ، تلقفه المهندس السويسري المتهود(ماكس بو كارت) وطوره ليتلاءم مع مشاريع الاستيطان اليهودي في فلسطين . وفي عام ١٨٩٩ ، أرسل المهندس ماكس بوكارت رسالة الى تيودور هرتزل تتضمن نتائج ابحاثه وتوصي بشق قناة بدءاً من خليج حيفا وحتى غور بيسان ، وبمحاذاة نهر الأردن وصولا الى البحر الميت، بهدف استغلال فارق الارتفاع وقدره ٤٠٠ م بين سطح البحر الابيض المتوسط والبحر الميت لتوليد الطاقة ، وكان تصميم بوكارت يفترض اقامة ثلاث محطات هيدروكهربائية على ثلاث مستويات مختلفة بين جنوب طبرية وأريحا ، وأسقط من المشروع موضوع ابحار السفن عبر القناة [2] .

---

(١) نفس المصدر .

(٢) راجع الأبطح . جمال ، رسالة تخرج لم تنتشر حول مشاريع المياه في اسرائيل ، ص١٣ ـ ١٤ .

مشروع هرتزل

استناداً الى ما قدمه المهندس ماكس بوكارت ، تحدث تيودور هرتزل في كتابه «الأرض القديمة ـ الجديدة» «Altneuland» عن مشروع القناة التي تصل بين البحرين الأبيض المتوسط والميت ، وعن امكانية استغلال المشروع لتوليد الكهرباء . . «لقد وجدت متسعاً من الوقت لدراسة التصاميم . . . القناة من البحر المتوسط الى البحر الميت ، والتي استغلت فيها ، وببراعة فوارق الارتفاعات .

وفي عام ١٩١٩ اقترح المهندس النرويجي يورث شق نفق مباشر من البحر المتوسط عبر جبال منطقة الخليل بغية استخدام سقوط المياه لتوليد الطاقة على شاطئ البحر الميت .

وفي عام ١٩٢٥ اقترح مهندس فرنسي يدعى بيار جنادريون شق قناة بحار عبر مرج ابن عامر حتى غور الأردن وبناء محطتين للطاقة : الأولى في غور بيسان والثانية في نقطة التقاء البحر الميت بنهر الأردن .[1] .

مشروع لاودرميلك[2]

وفي بداية الاربعينات شكلت المنظمة الصهيونية العالمية «لجنة استقصاء الحقائق في فلسطين» بهدف دراسة امكانيات استيعاب المستوطنين اليهود

---

(١) نفس المصدر ، ص ١٥ .

(٢) ملحق هآرتس ١٩٨٠/٧/٤ ، العازر ليفن .

بنـاء على استغـلال الأراضي والمياه في فلسطين بالشكل الأمثل. وفي عام ١٩٤٣ نشرت اللجنة تقريرها ، وكانت برئاسة الخبير الامريكي ، جيمس هايس ، وحمـل التقرير توقيع الخبيرين جون سافنع وولتر لاودرميلك. ويقترح التقـرير تحويل مياه نهر الأردن لغـرض الري ، والتعويض عن انخفاض مستوى البحر الميت بتدفق مياه البحر المتوسط عبر قناة تربط البحرين .

ويشرح لاودر ميلك خطته لاستغلال المياه والطاقة على النحو التالي: [1]

« . . . . يتطلب برنامج الطاقة ادخال مياه البحر ، من البحر الأبيض المتوسط الى وادي الأردن لتحقيق الغرض المزدوج: ـ تعويض البحر الميت عن فقدان مياه الأردن العذبة المحولة . واستغلال مياه البحر لاغراض توليد الطاقة .

ويبعد وادي الأردن نحو ٢٥ ميلاً عن البحر الأبيض المتوسط عند خليج حيفـا ، ومن بين الامكـانيات الثـلاث لتحقيق الربط ، تشق هيئة وادي الأردن قنـاة مفتوحة بطول ٧ أميال تقريباً على مقربة من حيفا حتى جبل الكرمل ، ونفقاً طوله ٢٠ ميلاً عبر مرج ابن عامر وصولاً إلى حافة منحدرات وادي الأردن السحيق ، وستصمم القناة والنفق لجر ما يكفي من مياه البحر نحو ١٠٠٠ قدم م٣/ثا للتعويض عن تحويل المياه العذبة من الأردن . . . . وستسقط مياه البحر في وادي الأردن من على ارتفاع ١٢٠٠ قدم ، مما يسمح

---

(١) معريف . ١٩٨٠/٦/٢٦ .

بتوليد الطاقة الكهربائية ، . . . وتشير التقديرات الى ان سقوط المياه بمعدل يتراوح ١٠٠٠ ـ ١٥٠٠٠ /م[٣]/ثا من على ارتفاع ١٢٠٠ قدم يمكن من توليد طاقة بمقدار يتراوح ما بين ٧٦و ١١٠ الف كيلو واط مع امكانية مضاعفتها . "

وبين عامي ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ قدم المهندس الامريكي حون كوتون ، عدة تقارير لتطوير الأراضي والطاقة الكهربائية في الكيان الصهيوني بناء على تكليف من وزارة الزراعة .

وقد تفحص كوتون في تقريره الأول مالايقل عن سبعة خطوط محتملة للربط بين البحر المتوسط والبحر الميت . اثنان منها فقط يتعلقان بجر مياه البحر المتوسط المالحة مباشرة الى بحيرة طبرية التي كانت ستتحول الى حوض مالح بعد أن يكون قد انجز تحويل مياه الأردن قبل أن يصب في البحيرة، في سهل السمكية شمال غرب بحيرة طبرية (ناحال قرازيم). ويقترح في مشروعه السادس جر مياه البحر المتوسط عبر مجرى نهر المقطع «كيشون» ثم عبر قناة مفتوحة وصولاً الى مستعمرة حماديا على بعد ٢٨ كم من العفولة ، حتى تسقط في وادي الأردن[١] .

وفي عام ١٩٦٠ ، حذر البروفيسور يوفال نيئمان الذي كان رئيساً لشعبة التخطيط في الأركان العامة في الجيش الاسرائيلي ، حذر من المصير المأساوي

---

(١) معريف ١٩٨٠/٨/٢٦ .

للبحر الميت، وطرح مشروع انشاء قناة من ايلات على البحر الاحمر، الى سدوم على البحر الميت، لكن المشروع لم ير النور بسبب وجود هضبة ارتفاعها مئات الأمتار وطولها نحو ٣٠ كم والطريق الوحيدة لنقل المياه هي عبارة عن نفق في الصخر مثل أسلوب قناة كوينتوس اليونانية . ومن الواضح ان شق القناة يتكلف مبالغ باهظة جداً[1]

مشروع شلومو غور :

عاد البرنامج الذي اقترحه شلومو غور الى المشروع الذي اقترحه كل من ويليام الن و شارلز غوردون ، والذي تحدث عن انشاء قناة للملاحة . ويتحدث برنامج شلوموغور عن انشاء قناة للملاحة من خليج حيفا الى بيسان، وتدفق المياه من خلال قناة موازية لنهر الاردن إلى البحر الميت . وتحدث شلومو غور عن شكوك الملك حسين حول المشروع، أما ولي عهده الامر حسن فقد «عقب بحماس وصاح بأن يخته سوف يرسو في ميناء بيسان «بيت شان» ويبحر من هناك في رحلاته في القناة وفي البحر المتوسط».

ونتيجة للمشروع ستكون بحيرتان ، الأولى صغيرة بالقرب من بيسان. والثانية وهي بحيرة هيلش قرب البحر الميت ستكون مساحتها ١٨٤٠ كم٢ ، الأمر الذي سيؤدي إلى انعاش السياحة والتجارة وازدهار مدينة بيسان .

ولقد أخذت الصحافة على مشروع شلوموغور مبالغته في الفوائد التي قد

---

(١) هآرتس ١٩٨٠/٧/٤ .

تجنيها اسرائيل من هذا المشروع «فالتجارة الأردنية ـ الاسرائيلية صغيرة جداً ويمكن ان تقتصر في وجهة نظر قناة المياه على عدة سفن في العام» كما ان معظم الصادرات الأردنية هي من البوتاس والفوسفات في الجنوب ، وهي تصدر عن طريق ميناء العقبة . كما ان مرور القناة سيوجه ضربة شديدة للحياة والخضرة في وادي الأردن وقد يقضي على ٢٠٠ مليون م٣ من المياه سنوياً تأتي من نهر الأردن ومن جهة أخرى ستضطر القناة لقطع ١٠٠كم ضمن أراضي الضفة الغربية وقد حذرت الصحف الاسرائيلية من أنه حتى في الـواقـع السياسي الحالي لايخطر في الأذهان أن الولايات المتحدة سوف تسمح لاسرائيل بأعمال تنمية واستيطان على مثل هذا الاطار الواسع . . . ومن غير المعروف ماذا ستقول سلطات الحكم الذاتي عندما تنتقل الضفة الغربية اليها» وقد تتعرض بعض المناطق المقدسة المسيحية للغرق وفوق كل هذه الاعتبارات لابد من أخذ موافقة الأردن المسبقة على تنفيذ المشروع . وآخذاً العوامل السالفة الذكر بعين الاعتبار ، قدم مفوض المياه في اسرائيل مئيرنتير رسالة بتاريخ ١٩٧٩/٨/٧ أعلن فيها عن معارضته للمشروع المذكور[1] .

حكومة الليكود وقناة البحار

بعد تسلم الليكود للسلطة في اسرائيل عام ١٩٧٧ ، أعلن مناحيم بيغن

---

(١) هآرتس ١٩٨٠/٧/٤ .

رئيس الوزراء الاسرائيلي حينئذ عن تشكيل لجنة لدراسة كل البرامج برئاسة البروفسور بوفال نيئمان[1] وقد ضمت اللجنة في عضويتها مفوض المياه ممثل عن وزارة الخارجية ، ممثل عن شركة الكهرباء ، البروفسور شلومو ألستين من جامعة بار ايلان ، المسؤول عن الاعتمادات في وزارة المالية ، يسرائيل اركين ، والعالم اريبه لافي من وزارة الصناعة ، وبعد أكثر من ١٥ جلسة ومناقشات دامت نحو شهر ، أوصت اللجنة المذكورة بحفر القناة في تل قطيف في قطاع غزة الى جنوب البحر الميت في منطقة مسعدة ، ولقد عرفت هذه اللجنة فيما بعد باسم لجنة التنظير لمشروع قناة المياه بين البحرين .

وفي ١٢/٨/١٩٨٠ قدم التقرير الذي رفعته لجنة التنظير لوزيري الطاقة والمالية في حكومة مناحيم بيغن الأولى ، وقد ناقشته الحكومة الاسرائيلية في جلستيها بتاريخ ١٧ و ٢٤ آب ١٩٨٠ ويمكن تلخيص المناقشات على النحو التالي[2] :

- المصادقة المبدئية على مشروع قناة تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت ، لأغراض انتاج الكهرباء ولأغراض تنموية اخرى .

- أعربت الحكومة عن أملها بتحقيق المشروع بمساعدات حكومية واستثمارية فردية .

---

(١) معريف ١/١٠/١٩٨٠ . مقال بقلم يوفال نيئمان « مياه للحياة وليست للعداء » .

(٢) معريف ١/١٠/١٩٨٠ .

ـ كلفت وزارتي الطاقة والمالية بالاهتمام بالمشروع
ـ شكرت الحكومة لجنة التنظير ورئيسها البروفسور يوفال نيئمان
وقبل الحديث عن الفوائد التي تحدثت عنها الصحف الاسرائيلية والتي ستعود قناة البحار بها على الاقتصاد الاسرائيلي لا بد لنا ان نتذكر الارتفاع الحاد الذي طرأ على اسعار الوقود في مطلع الثمانينات اما اهم الفوائد الاقتصادية كما يلي :
ـ يمكن لمحطة الكهرباء التي ستقام عند الطرف الأخير للقناة ، نقطة التقائها مع البحر الميت ، ان تولد ما قيمته ٨٪ من احتياجات اسرائيل من الكهرباء .
ـ يمكن توفير مبلغ ٢٠٠ مليون دولار من أصل مبلغ ٢,٦ مليار دولار تنفق لشراء الوقود بأسعار ١٩٨٠
ـ المشروع يمكن أن يساعد في استغلال البحر الميت كبحيرة شمسية .
ـ كلفة المشروع لايتجاوز ٦٨٥ مليون دولار بأسعار ١٩٨٠ ، وهذا المبلغ يكفي لانشاء محطة توليد عادية .
ـ المحطة الهيدروكهربائية يمكن أن توفر على اسرائيل الاعتماد على تشغيل المحطات الغازية في ساعات الاستهلاك الأقصى في النهار ، وذلك من خلال فتح الحاجز المائي وإغلاقه في ساعات الاستهلاك الأدنى .
مشروع القناة من قطيف إلى ماداه :
وافقت الحكومة الاسرائيلية بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٩ على حفر قناة البحار وقد تقرر البدء بأعمال الحفر خلال شهرين من تاريخه ، وتبدأ القناة من تل

القطيف الذي يقع على شاطىء البحر المتوسط جنوبي دير البلح وشمالي خان يونس في قطاع غزة ، وتنتهي في منطقة مسادا جنوب غربي البحر الميت مروراً بمنطقة بئر السبع .[1]

ولقد صمم المشروع لسحب مياه البحر المتوسط بواسطة جهاز أطلق عليه جهاز ادخال المياه يركب في أسفل الجرف المتعرج في تل القطيف الواقع شمال خان يونس وجنوبي دير البلح وسيتوغل هذا الجهاز مسافة ٦٠٠ م . داخل البحر بواسطة عائم بحري حاجب للأمواج حيث تركب مضخات كبيرة تضخ بين ٣٥ و ٥٠ م/ثا عبر أنبوب ضغط يبلغ طوله ٧ كم إلى منطقة التلال شرقي قطاع غزة ومنها ترفع المياه بواسطة مضخات خاصة إلى ارتفاع ١٠٠م فوق سطح البحر بالقرب من عين هاشلوشاه/ كيبوتس في منطقة بئر السبع /[2]

بعد ذلك تصب المياه بفعل الجاذبية في قناة مفتوحة ذات جدران اسمنتية ، تشكل أول جزء من الخط الجنوبي ، ويبلغ طولها ١١ كم وعرضها ما بين ١٠ و ٢٠ متراً وفي منطقة الخلصة /في النقب/ يصبح عرض القناة ٢٠ متراً. وبحسب المخطط الهيكلي فيها محطة نووية تستخدم مياه القناة لأغراض تبريد المحطة النووية وكمواقع سياحية[3] .

---

(١) معريف ١٩٨١/٥/١٥ ، مقال بقلم بوفال نيثمان، بعنوان « قناة البحار . اعتبارات سياسية» .

(٢) معريف ١٩٨٠/٨/٢٦ .

(٣) معريف ١٩٨٠/٦/٦ .

وفي ضواحي نيريم في منطقة بئر السبع تتدفق المياه بعد ذلك عبر نفق يقع على عمق ٤٠٠ م ويبلغ طوله ٨٦ كم وقطره ٥ أمتار . وتقطع القناة النقب الشمالي ، مروراً بتل الملح ، ومرة أخرى تسير المياه جنوبي بئر السبع ، في قناة مغلقة عبر الكتلة الصخرية في منطقة عراد إلى ان تنتهي في بركتي تجميع للمياه بالقرب من معاليه يائير شمال غربي مساده على مرتفعات سلسلة جبال القدس التي تطل على البحر الميت ، وفي أسفل بركتي تخزين المياه ستقام محطة لتوليد الكهرباء طاقتها ٥٧٠ ميغا واط .[1]

تجميد مشروع قناة البحار

إن السبب الأول والأساسي لتجميد مشروع قناة البحار هو الانخفاض الكبير الذي طرأ على اسعار النفط ، من ٣٤ دولار للبرميل عام ١٩٨٢ إلى ٢٨ دولار للبرميل عام ١٩٨٣ و ١٨ دولار للبرميل عام ١٩٨٦ وهـذا ما أشارت إليه صحيفة عل همشمار عند مناقشتها للمشروع عندما قالت «انه مشروع اقتصادي يطير في الفضاء بأكمله ، فهو بعيد ومفصول عن أي منظور عالمي للتطور المحتمل لأسعار النفط . . لايوجد لمشروع قناة البحار أي أمل حقيقي اقتصادي .[2] .

وفي عام ١٩٨٤ ، وبعد تشكيل ما سمي بحكومة «الوحدة الوطنية»

---

(١) معريف ١٩٨١/٥/١٥ .

(٢) علهمشمار ١٩٨٠/٨/٢٥ .

المعراخية ـ الليكودية ، تزايدت المعارضة الحكومية للمشروع ، فقد أيد المشروع يتسحاق موداعي ، وزير الطاقة حينئذ بينما عارضه يورام اريدور ، وزير المالية ووصفه بأنه كارثة اقتصادية ، وعندما تسلم موشي شاحال وزارة الطاقة أعلن عن تجميد المشروع تمهيداً لتصفيته بشكل منظم[٣] .

لقد كشف عمانوئيل روزينفي صحيفة معريف ان التقرير الذي قدمته لجنة التنظير برئاسة يوفال نيئمان تتضمن عدة تناقضات «فاللجنة الهندسية ضمن لجنة التنظير وافقت على ما كان واضحاً دوماً ، وهو امكانية شق قناة البحار من الناحية الهندسية ، والمسألة تقتصر على اختيار الطريقة الهندسية المناسبة . غير أن عضوي اللجنة الاقتصادية ـ البروفسور ـ زئيف هيرش والبروفسور شيشنسكي رفضا المشروع . . إن المشروع غير مجدي من الناحية الاقتصادية وهو ينطوي على اخطار وأضرار تؤثر في اقتصاديات الدولة[٤] .

وأضاف عمانوئيل روزين ان التقرير الذي قدمته اللجنة الاقتصادية قد جرى تحويره بشكل يفهم منه تأييد مشروع القناة والبدء الفوري بالتنفيذ ، والسبب في ذلك كما شرحه الدكتور ران موستزن الذي كان عضواً في شعبة الموازنات في وزارة المالية وعضو اللجنة الفرعية الاقتصادية ، في مقابلة مع مجلة «سفيفوت» : «لقد تم اعداد تقرير معقولية المشروع دون موافقة

---

(٣) علهمشمار ١٩٨٣/٢/١٧ .

(٤) معريف ١٩٨٤/١٢/٧ مقال بعنوان «في قناة البحار . . . لايتدفق إلا المال» .

ومصادقة لجنة المراقبة ودون موافقة الباحثين والعلماء الذين استند التقرير إلى عملهم حتى أن التوصية المباشرة بتنفيذ المشروع لم تنسجم حتى مع نتائج التقرير مثلما تم تقديمه»[1] .

ولقد كتب أعضاء هيئة التخطيط الاقتصادي الذين قرأوا التقرير : «إن القـراءة الصحيحـة للحقـائق التي أوردها التقرير والمعلومات المتوفرة لدى الشركة «شركة البحر المتوسط ـ البحر الميت» حتى استكماله تفرض النتائج التـالية : على أسـاس الفائدة من الطاقة مع الأخذ بعين الاعتبار خسارة المردود والنفقات الاضافية التي ستلحق بمصانع البوتاس ، فإن المشروع غير مجد في هذه اللحـظة ! !»[2] . ومن الجـدير بالذكر ان الخسارة التي تلحق بمصانع البوتاس الاسرائيلية على البحر الميت قدرت بـ ١٠٠ مليون دولار سنـوياً ويضـاف إلى ذلك الخسائر التي ستتعرض لها المصانع الأردنية على البحر الميت نتيجة لارتفاع منسوب البحر .»[3] .

لكن المشروع ، مشروع قنـاة البحـار ، لايزال يلقى هوى في نفـوس كثـيرين في الكيان الصهيوني ، فقد وصف مناحيم بيغن يوم البدء بتنفيذ المشروع «انه يوم عظيم لشعب اسرائيل وللانسانية جمعاء . .» ويقول عنه نائب رئيس الوزراء ، وزير الاسكان ، ديفيد ليفي «انه مشروع طلائعي

---

(١) معريف ١٩٨٤/١٢/٧ . مقال بقلم عمانوئيل روزين .
(٢) نفس المصدر السابق .
(٣) نفس المصدر السابق .

من الدرجة الأولى . أما أوري غوردون ، زعيم حركة تيلم الدينية ، فقد تحدث عن المشروع قائلاً : «إنه مشروع سيتدفق نحوه الشباب اليهود المتحمسون من كل انحاء الشتات لحفر القناة والنفق» أما البروفسور يوفال نيئمان رئيس لجنة التنظير بشأن المشروع وأشد المتحمسين له، فقد أشار إلى أن المشروع سيؤدي الى «هجرة مئات المهندسين والعلماء إلى البلاد للاشتراك في بناء المشروع[٤] .

مشكلة المياة في اسرائيل
حجمها الحقيقي وآفاقها المستقبلية

توطئة :

يلاحظ الباحثون ان هنالك تضخيماً متعمداً ومبالغة في ازمة المياه التي تعـاني منهـا اسرائيل . وأحيانـاً تأتي هذه المبـالغـة من قبـل الاسرائيليين انفسهم . فقد جاء في التقرير الذي قدمه الوفد الاسرائيلي الى مؤتمر التصحر الذي عقد في نيروبي عاصمة كينيا في الفترة ما بين ٢٩ آب و ٩ أيلول ١٩٧٧ تحت اشراف الأمم المتحدة ان اسرائيل «تستخدم ٩٥٪ من مواردها المائية

---

(٤) علهمشمار ١٧/٢/١٩٨٣ مقال بقلم حايم مرغليت «مشروع قناة البحار يدخل حجرة التجميد» .

ويصل هذا الاستهلاك اليوم إلى مليار و ٩٠٠ مليون م[٣] في السنة ، وهذا هو المعدل السنوي لتجدد جميع موارد المياه » أو أحد تقارير الأمم المتحدة الذي قال ان «٩٥٪ من مياه اسرائيل الجوفية قد نضبت وان ٦٧٪ من استهلاك اسرائيل من المياه «يأتي من مصادر خارجية : ـ الضفة الغربية وروافد الأردن وسفوح هضبة الجولان المحتلة ؟ إن هذا التركيز الاسرائيلي المتعمد على أزمة المياه انها يخفي وراءه أطماع اسرائيل التوسعية في المياه العربية سواء داخل الضفة الغربية وقطاع غزة أو منع الدول العربية ، سورية ، الأردن ولبنان من استغلال مصادرها المائية ، نهر الأردن ، اليرموك ، الليطاني ، بالشكل الأمثل ، وأهم من هذا وذاك استمرار احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة أو فرض الحكم الذاتي بالمفهوم الاسرائيلي الذي عرضه بيغن اثناء مفاوضات كامب ديفيد / حكم ذاتي للسكان وليس للأرض/ لضمان استمرار سرقة مياه هذه المناطق من قبل اسرائيل . وتستغل هذه الأمور الثلاثة لوضع المجتمع الاستيطاني في اسرائيل في جو نفسي يضغط على المؤسسات في الكيان لتأمين أكبر عدد ممكن من الاحتياط المائي ، وجعل قضية الموارد المائية احدى ذرائع الحرب : Casus Bell في الاستراتيجية السياسية لاسرائيل ويمكن ان تخوض حرباً من أجلها . وفي الوقت نفسه تبرير تشديد الخناق على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة وحصارهم لاجبارهم على ترك الأرض .

تعتبر المياه ، بموجب التشريعات الصادرة عن الكنيست الصهيوني عام ١٩٤٨ ملكية عامة ، وتعود سلطة الاشراف عليها للدولة ، وذلك من خلال

وزارة الزراعة ، التي يشرف وزيرها على لجنة المياه ومدير عام هذه اللجنة هو المسؤول عن متابعة النواحي التنظيمية المتعلقة بالمياه مثل اصدار رخص للحفر وتحديد كميات الانتاج وشروط العمل . وإلى جانب لجنة المياه يوجد :

شركة تخطيط المياه «تاهل» : انشئت عام ١٩٥٢ وارتبطت بالسلطات الحكومية ، تملك الحكومة الاسرائيلية ٥٢٪ من أسهمها ، وتملك الوكالة اليهودية ٢٤٪ من الأسهم والصندوق القومي اليهودي ، كيرين كايمت ، ٢٤٪ من الأسهم ايضاً .

شركة مكوروت : تشكلت عام ١٩٣٨ ، بالتعاون بين الصندوق القومي اليهودي ، كيرين كايمت والوكالة اليهودية ، وهي تختص ببناء الأقنية ، وتشرف على امداد المناطق السكنية بالمياه وتخطيط توزيع المياه المتوفرة على قطاعات الاستهلاك المختلفة ، للشرب والزراعة والصناعة . وتعود ملكية شركة مكوروت ٣٣٪ للحكومة الاسرائيلية ٣٤٪ للوكالة اليهودية و ٣٣٪ للصندوق القومي اليهودي وبلغ عدد مستخدميها عام ١٩٦٩ نحو ٣٥٠٠ عامل ومهندس[1] .

ومن خلال هذه المؤسسات الثلاث ، تحتكر السلطات الاسرائيلية

---

(١) . معريف ١٩٨٠/١٢/٦ ، ومصادر أخرى موجودة في أرشيف مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية . دمشق .

الاشراف والسيطرة على موارد المياه في فلسطين المحتلة .

مصادر المياه في اسرائيل

اختلفت تقديرات المياه الموجودة في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وذلك حسب مصادر تلك التقديرات فمن جهة افادت تقديرات جيمس هيس حول حجم الواردات المائية في فلسطين المحتلة ، والتي نشرها عام ١٩٤٨ ان حجم الواردات المائية يتراوح بين ٢,٣ و ٢,٨ مليار م٣ سنوياً .

وجاء في دراسة نشرها المهندسان الأمريكيان جيمس هيس وجون كوتون ، وهما كانا يعملان لدى الحكومة الاسرائيلية كخبراء مكلفين بدراسة المشكلة المائية وجاء في تلك الدراسة ان حجم الواردات المائية هو ٢٢٤٥ مليون م٣ وتجدر الاشارة إلى ان هاتين الدراستين دمجتا واردات المياه في نهر الليطاني ضمن دراستهما لواردات المياه في فسطين المحتلة ، وذكرت مصادر وزارة الزراعة الاسرائيلية أن حجم الواردات المائية خلال الفترة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٥٥ هو ١,٨ مليار م٣ وفي عام ١٩٥٨ قدر فريق من الخبراء الهولنديين هذه الكمية بنحو ١,٧ مليار م٣ بينما جاء في التقرير الرسمي الذي ورد في الكتاب السنوى لحكومة اسرائيل لعامي ١٩٦١/١٩٦٢ أن حجم الواردات هو ١,٨ مليار م٣ [١] .

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع د. يوسف صايغ ، الاقتصاد الاسرائيلي، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٦٣ ، ص ٢٣٤ .

ومن جهة أخرى قدرت سلطات الانتداب البريطاني مصادر المياه على النحو التالي[1] :

١ ـ أحواض الحولة وينابيعه	١٣٠ مليون م٣ (تم تجفيف البحيرة لاحقاً)
٢ ـ حوض ينابيع طبرية	٢٤٠ مليون م٣
٣ ـ حوض نهر اليرموك وينابيعه	٤٩٥ مليون م٣
٤ ـ مجاري الضفة الشرقية	٢٧٠ مليون م٣
٥ ـ مجاري الضفة الغربية	٢٤٠ مليون م٣
٦ ـ أبار جوفية	٥٠ مليون م٣
المجموع	١٢٧٠ مليون م٣

وقدرت كمية المياه الفاقدة نتيجة للتبخر بنحو ٣٠٠ مليون م٣

وأورد المهندس صبحي كحالة ، في كتابه المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، أن مصارد المياه في فلسطين المحتلة هي [2] :

---

(١) المهندس عبد العزيز الأعرج . الكيان الصهيوني واستغلاله لمياه فلسطين، القبس، ١٩٨٨/٩/٢ .

(٢) المهندس صبحي كحالة ، المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي ـ الاسرائيلي ص ٩ .

١ ـ نهر الأردن	٦٠٠ مليون م³	أي ٣٧٪
٢ ـ مياه سطحية وجوفية في جبال الجليل	١٥٠ مليون م³	أي ٩٪
٣ ـ مياه جوفية في الساحل	٥٠٠ مليون م³	أي ٥ ,٢٩٪
٤ ـ نهر العوجا وينابيعه	٢٣٠ مليون م³	أي ١٤٪
٥ ـ مياه الفيضانات	٩٠ مليون م³	أي ٥ ,٥٪
٦ ـ تكرير المياه المستعملة	٨٠ مليون م³	أي ٥٪
المجموع	١٩٥٠ مليون م³	النسبة ١٠٠

ويذكر جيفري د ديلمان . في مقال نشرته جورنال أوف بالستين ستديز ، أن مصادر المياه في فلسطين المحتلة تتراوح ما بين ١٦١٠ و ١٦٦٠ مليون م³ وهي موزعة حسب المصادر على النحو التالي :[1]

١ ـ ينابيع جوفية	٩٥٠ مليون م³
٢ ـ الأردن والجليل	٦٠٠ مليون م³
٣ ـ مياه انسياب سطحيه	٦٠ ـ ١٠٠ مليون م³
المجموع	١٦١٠ ـ ١٦٦٠ مليون م³

أما الكاتب الاسرائيلي حاييم مرغليت ، فهو يقول تحت عنوان «برنامج

(1) Jeffrey D. Dillman, Water Raghts in the Occupied Territories, Journal of Palestine Studies.

شامل للمياه حتى عام ٢٠١٠ أن كمية المياه المستخدمة في فلسطين المحتلة عام ١٩٨٥ هي على الشكل التالي[1]

المصدر	صالحه للشرب	مالحه	مياه للري	المجموع
مياه جوفيه	١٢٠٥	١٣٥	-	١٣٤٠
أحواض الأردن	٦٢٠	-	-	٦٢٠
مياه السيول *	١٥	١٠	١٥	٤٠
مياه الري المالحة	٣٠	-	٨٠	١١٠
المجموع	١٨٧٠	١٤٥	٩٥	٢١١٠
تآكل	٦٠	-	٦٠	-
الباقي	١٨١٠	١٤٥	٩٥	٢٠٥٠

ولو أمعنا النظر في المعطيات الواردة أعلاه في التقديرات المختلفة لامكننا القول ان التقديرات التي وضعتها سلطات الانتداب لم تأخذ في الحسبان التطورات اللاحقة على مصادر المياه التي جاءت نتيجة التوسع في استغلال المياه الجوفية ومياه الأمطار وكذلك مياه الصرف الصحي بعد معالجتها ، أما تقديرات السيد جيفري د . بلهان فهي لم تأخذ في الحسبان ان السلطات الاسرائيلية تأخذ نحو ٣٠٠ ـ ٣٥٠ مليون م^3 من المياه الجوفية في الضفة

(١) علهمشمار ١٩٨٨/٥/٣١ . مقال بقلم حايم مرغليت بعنوان «برنامج شامل للمياه حتى عام ٢٠١٠ .

الغـربية وقطاع غزة ، ولم يأخذ المهندس صبحي كحالة امإكانية استغلال اسرائيل لمياه الـري المـالحـة ، وكـذلـك معـالجتهـا لمياه الصرف الصحي واستغلالها للزراعة والصناعة(*)

ويتضح البون الشاسع في حصص الأفراد من المياه و الغبن الشديد الذي يلحق بالفلسـطينيين اذا علمنـا أن نصيب الفرد في اسرائيل هو ٣٧٥ م٣ سنوياً ، ونصيب المستوطن هو ٦٤٠ ـ ١٤٨٠ م٣ سنوياً أما العرب في المناطق المحتلة فلا يزيد نصيب الفرد منهم عن ١٠٧ ـ ١٥٦ م٣ سنوياً(١)

مشاريع تطوير المصادر المائية

١ ـ مشروع السنوات السبع

وضع المشروع في تشرين الأول ١٩٥٣ بهدف زيادة كمية المياه المستخدمة من ٨١٠ مليون م٣ سنوياً إلى ١٧٣٠ مليون م٣

أي تقريباً مضاعفة تلك الكمية ، وزيادة مساحة الأراضي المروية إلى ثلاثة أضعاف خلال السنوات السبع .

---

(١) Teffery D. Dillman Ibid.

* تجدر لإشارة إلى أن المعطيات التي أوردها المهندس صبحي كحالة هي ذاتها الواردة في موسوعة اسرائيل الصهيونية . المجلد رقم ٢ ص١٢٠٥ ـ ١٢٠٦ انظر:

Encyclopedia of Israel and Zioniom, Vol. 2 New york, 1971. PP. 1205 - 1206 .

٢ ـ مشروع السنوات العشر

بعد فشل مشروع جونستون ١٩٥٦ ، عدل مشروع السنوات السبع ، ليصبح مشروع السنوات العشر ، وأصبحت مهمة هذا المشروع زيادة كمية المياه المستثمرة من ٩٠٠ مليون م٣ سنوياً إلى ١٨٠٠ مليون م٣ سنوياً وذلك في عام ١٩٦٦ ، وزيادة الأراضي المروية من ١,٨٨٠ مليون دونم إلى ٣ ملايين دونم ، وقد تضمنت تفاصيل المشروع تجفيف بحيرة الحولة واستعمال مياهها والمياه المسحوبة من نهر الأردن لري شمال فلسطين وجر المياه من الطرف الجنوبي لبحيرة طبرية في قناة طبرية ـ بيسان لري الأراضي الواقعة بين طبرية وبيسان ، وتخزين قسم من مياه اليرموك في بحيرة طبرية وجر مياه نهر الأردن من جسر بنات يعقوب إلى أراضي النقب .

٣ ـ مشروع طبرية ـ النقب : والهدف من هذا المشروع زيادة عدد السكان حتى ٣ مليون نسمة عام ١٩٧٠ و ٤ مليون نسمة عام ١٩٨٠ وزيادة الطاقة المائية من ١٢٥٠ مليون م٣ سنوياً حتى ١٨٥٠ مليون م٣ سنوياً[1]

ونتيجة لهذه المشاريع ارتفعت كمية المياه المستثمرة في اسرائيل على النحو

---

(١) لقد تحدثت كل الكتب والدراسات التي كتبت عن مشكلة المياه في اسرائيل عن هذه المشاريع وقد تحدثنا عنها هنا بإيجاز لأننا خصصنا فصلاً كاملاً للحديث عنها في مكان آخر من هذا البحث .

التالي[1]

١٩٤٩	٣٥٠ مليون م^3
١٩٥٧	١٢٧٤ مليون م^3
١٩٦٧	١٤٧١ مليون م^3
١٩٧٦	١٧٢٨ مليون م^3
١٩٨٦	١٩٥١ مليون م^3

وارتفعت مساحة الأراضي المروية من ٢٩٢ ألف دونم عام ١٩٤٩ إلى ١٢٣٠ ألف دونم ثم وصلت في مطلع السبعينات إلى ١٧٢٤ ألف دونم .

وتعتبر الزراعة هي المستهلك الأكبر للمياه تليها المياه المستخدمة في الشرب ومن ثم تأتي الصناعة ، فقد كان توزيع المياه المستهلكة عام ١٩٧٩

---

(١) وردت هذه الأرقام في بحث كتبه الدكتور حسن عبد القادر صالح رئيس قسم الجغرافيا في الجامعة الاردنية بعنوان «حرب المياه بين العرب واسرائيل» ونشر في شؤون عربية ، عدد أيلول ١٩٨٨ .

ويلاحظ أن هذه المعطيات هي أقل مما ورد في المقال الذي كتبه حاييم مرغليت ونشر في صحيفة علهمشمار بتاريخ ١٩٨٨/٥/٣١ . والذي ذكر أن كمية المياه المستخدمة عام ١٩٨٥ هي ٢٠٥٠ مليون م^3 ولابد من الاشارة أيضاً إلى انه يدخل في هذا الرقم مقدار ٣٠٠ ـ ٣٥٠ مليون م^3 تسرقها اسرائيل من مياه الضفة الغربية وقطاع غزة بالاضافة إلى ١١٠ مليون م^3 هي كمية المياه التي يستخدمها سكان الضفة الغربية وقطاع غزة سنوياً .

على النحو التالي[1] :

زراعة	١٢٠٠ مليون م³
صناعة ومدن	٤٠٠ ملون م³
مياه الضفة الغربية وقطاع غزة التي تسرقها اسرائيل	٢٥٠ مليون م³
المجموع	١٨٥٠ مليون م³

ويلاحظ انه مع ثبات نسبة المياه المستهلكة في الزراعة ، هنالك تزايد باضطراد في كمية المياه المستهلك للشرب والصناعة ، وذلك على النحو التالي الذي يوضحه الجدول التالي :

	١٩٤٩	النسبة	١٩٧٥	النسبة	١٩٨٠	النسبة
الزراعة	٢٦٠	٧٤,٣٪	١٣٢٥	٧٧٪	١٢٦٠	٦٩,٦
الصناعة	١٥	٤,٣٪	٩٥	٥,٥٪	١٥٠	٨,٣٪
مياه الشرب	٧٥	٢١,٤م	٣٠٠	١٧,٥٪	٤٠٠	٢٢,١٪

وفي عام ١٩٨٥ بلغت كمية المياه المستهلكة في الزراعة نحو ١٢٧٠ مليون م³ ووصلت كمية المياه المستهلكة في الصناعة والشرب إلى ٥٣٥ مليون

---

(١) انظر صحيفة معريف ١٩٨٠/٣/٣١ . بينما يقدر ياثير كوتلر كمية المياه المستخدمة في نفس العام بنحو ١٩٠٠ مليون م³ . انظر معريف ١٩٨٠/٤/٤ . مقال بعنوان تجمعات مياه : خط أحمر .

م³ كما ورد في صحيفة عل همشمار بتاريخ ١٩٨٦/٤/٨ ، علماً أن المهندس عبد العزيز الأعرج يقدر الكمية ما بين ٧٠٠ ـ ٨٠٠ مليون م³ وذلك استناداً إلى دافار ١٩٨٦/٥/٣٠ مقال بقلم شمعون فايس .

أزمة المياه في اسرائيل في العقد الماضي

بدأت معالم أزمة المياه في اسرائيل تتضح منذ أواخر السبعينات ، ففي عام ١٩٧٨ كتب الكاتب الاسرائيلي ايلي العاد عن أزمة المياه في اسرائيل في صحيفة هارتس تحت عنوان «الجدال حول المياه» كتب يقول :

«إن التقديرات المستقبلية القائلة بزيادة عدد سكان المدن وارتفاع مستوى المعيشة تفرض بالضرورة زيادة المياه بمقدار ٤٠٠ مليون م³ حتى عام ١٩٩٠ ، وإن لم يتم الحصول على هذه الكمية من المياه ، لابد من سحبها من الانتاج لاستخدامها للشرب . وهذا يعني سحب ثلث كمية المياه المستخدمة في الزراعة . إن سحب المياه من الزراعة لحساب الاستهلاك المنزلي سيؤدي إلى احداث تراجع اقتصادي ـ اجتماعي وسيؤثر على توزيع السكان[1] .»

ولمعالجة هذه الأزمة ، يقترح كانتور رئيس مجلس ادارة تاهل ، المسؤولة عن تطوير المصادر المائية في اسرائيل ، تزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بمصادر

---

(١) هآرتس ١٩٧٨/٤/٢٧ مقال بقلم ايلي العاد . تحت عنوان «الجدال حول المياه» .

مياه من الخارج، أي أن تستولي اسرائيل على المياه الموجودة في هذه المناطق والتي تقـدر بـ ٨٠٠ ـ ٩٠٠ مليون م^{٣}. قال ارنـون ماجن في مقال نشرته صحيفة دافار:

« يقول كانتور، رئيس مجلس ادارة تاهل، ان هنالك حل واحد ووحيد، وهـو تزويد يهودا والسـامـرة بالمياه من مصـادر محلية ؟! لكن ما هي هذه المصادر؟ ان نهر الاردن قد جرى استغلاله تقريباً بشكل كامل من خلال الناقل القطري للمياه ومضخات المياه الاخرى، ولايسعني إلا أن أظن أن المقصود هو الليطاني أو النيل. لان دراسة الخريطة بدقة متناهية لن تدلنا على مصادر للمياه داخل مناطقنا أو قريبة منها. . . لكن مناحيم كانتور يملأ فمه ماءً ويرفض أن يفصح عن المكان الذي يريد أن يسحب منه المياه إلى يهودا والسامرة بدون الحاق الضرر بعقب آخيل الاسرائيلي[(١)] ».

وكان عام ١٩٧٩ قليل الأمطار بحيث انخفض منسوب مياه بحيرة طبرية بمعدل ٣ أمتار ووصل إلى ٢١٢م تحت سطح البحر، علماً أن المتر الواحد على سطح البحيرة يساوي ١٦٠ مليون م^{٣} [٢]

وتحدث الكاتب حاييم لانداو عن ازمة المياه في مقال نشرته صحيفة عل همشمار تحت عنوان « ضائقة المياه تزداد حده ». يقول حاييم لانداو «إن أزمة المياه الأكثر حدة وخطراً بالنسبة للقطاع الاقتصادي من أزمة الطاقة التي كثر

---

(١) دافار ١٩٧٨/١١/٢٦ مقال بقلم ارنون ماجن بعنوان « حل مشكلة المياه» .
(٢) ياثير كوتلر، مجمعات المياه : خط أحمر معريف ١٩٨٠/٣/٣١ .

الحديث عنها. والواقع أن بلادنا لاتفيض بالوقود السائل وتقوم باستيراده، أما الماء فلا يستورد، فهو هبة السماء». ومضى حاييم لانداو يقول «تحتاج اسرائيل إلى مجمعات مائية مقدارها خمسة مليارات من الأمتار المكعبة وذلك لتأمين ١,٦ مليار م٣ سنوياً».[1]

وتناول ياثير كوتلر وضع المياه الجوفية في اسرائيل في مسلسل من ثلاث حلقات نشرته صحيفة معريف تحت عنوان «مجمعات المياه : خط أحمر»: فنقل الكاتب عن مفوض المياه (رئيس لجنة المياه التي يشرف عليها وزير الزراعة) قوله «لايوجد مزيد من المياه لانتشار استيطان زراعي جديد». وبين كوتلر انعكاس أزمة المياه على أوضاع المستوطنات، خصوصاً المستوطنات الجديدة، إذ أن أسعار المياه قد تضخمت بمعدل ٣٥٠٪ خلال العام ١٩٧٩/١٩٨٠. ففي بحيرة لخيش وصلت تكلفة م٣ واحد من المياه إلى ١٥ ليرة اسرائيلية، بينما السعر الرسمي هو ٦,٥ ليرة اسرائيلية، وفي الأماكن البعيدة عن البحيرة وصلت تكلفة المتر المكعب من المياه إلى ٢٢ ليرة.[2]

وكشف كوتلر عن سرقة اسرائيل للمياه العربية في الضفة الغربية فقال: «العرب يستهلكون في الزراعة ١١٠ مليون م٣ في الوضع الحالي، ولو جرت

---

(١) حاييم لانداو «ضائقة المياه تزداد وحده» علهمشهار ١٩٧٩/٨/٢٤ .
(٢) ياثير كوتلر، مجمعات المياه : خط أحمر ، معريف ١٩٨٠/٤/٤ .

عملية استصلاح كل الأراضي القابلة للزراعة، لارتفع معدل استهلاك العرب للمياه لأغراض الزراعة إلى ٦٠٠ مليون م٣ لهذا السبب تقوم اسرائيل بمنع زيادة استهلاك المياه لأغراض الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة[(١)]

وفي عام ١٩٨٠ هطلت أمطار غزيرة وبلغ فائض المياه الجوفية ٥ مليار م٣ وكانت كمية المياه المستغلة على النحو التالي :[(٢)]

مياه جوفية ٩٥٠ مليون م٣ .

نهر الأردن وطبرية ٦٠٠ مليون م٣

مياه الفيضانات ٦٠ ـ ١٠٠ مليون م٣

أما مياه الضفة الغربية فكانت على النحو التالي :

مياه جوفية ٦٥٠ مليون م٣

نهر الأردن ٢٠٠ مليون م٣

مياه انسياب سطحي ٥٠ مليون م٣

المجموع ٩٠٠ مليون م٣

وحول حاجات اسرائيل المستقبلية للمياه تحدث الكاتب يائير كوتلر فقال :

«من الواضح أن حاجتنا ضرورية للمياه وتستدعي زيادة حوالي ٧٠٠ مليون م٣ على الأقل، تضاف للمقدار الحالي، لكن لانستطيع الافتراض بأنه

---

(١) يائير كوتلر ـ مجمعات المياه : خط أحمر، معريف ١٩٨٠/٤/٦ .

(٢) معريف ١٩٨١/٣/٣١ .

سيكون ممكناً اضافة ٥٠٠ مليون م³ للاستهلاك العادي الذي يصل الى ١,٩ مليار م³، أي أن الحد الأدنى من المياه المطلوبة في نهاية هذا القرن هي ٢,٦ مليار م³ .

وتنبأ كوتلد بالضرر الذي سيلحق بمصادر المياه الجوفية في حال «استمرار الضخ الهمجي الزائد عن اللزوم خلال سني الجفاف والرقابة الضعيفة» وتنبأ أيضاً بتزايد احتجاج سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ومقاومتهم لسرقة مياههم. «وسنسمع عالياً صوت عرب يهودا والسامرة وقطاع غزة» .

ويستنتج مما يقوله كوتلد، أن اسرائيل ستواجه حتى نهاية هذا القرن عجزاً مائياً يقدر بـ ٢٠٠ مليون م³، أما الكمية الباقية أي ٥٠٠ مليون م³ ستحصل عليها اسرائيل من مصادر هي :

٣٥٠ مليون م³ من خلال معالجة مياه المجاري.
٧٥ مليون م³ من الآبار الهامشية.
٧٥ مليون م³ من مياه الفيضانات.

ويلاحظ المرء المتتبع لأحوال الأزمة المائية في اسرائيل أن مشكلة تزايد الضخ من المياه الجوفية استفحلت بشكل أثار القلق في نفوس كثيرين من الباحثين في الكيان الصهيوني ودق بعضهم ناقوس الخطر يحذرون من مغبة عدم الانتباه للأزمة ووضع الحلول الناجعة لمعالجتها. ومن بين هؤلاء البروفيسور يعقوب بار والدكتور يهود تخهان، اللذان كتبا بحثاً مشتركاً نشرته صحيفة هارتس بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٠ تحت عنوان «لا يمكن طباعة الماء»

ومن أهم ما جاء فيه[1] :

« تزايد الضخ من المياه الجوفية يؤدي إلى حدوث عجز مائي في أحواض المياه الجوفية، فالعجز في الحوض الساحلي هو ١,٤ مليار م³ وقد انخفض منسوب المياه في هذا الحوض عن مستوى سطح البحر الأحمر الذي يؤدي إلى تسرب مياه البحر وزيادة ملوحتها. أما في المنطقة بين هرتسليا والخضيرة، هنالك ١٠٤ بئراً تزداد ملوحتها بشكل سريع ».

ومن المعلوم أن عام ١٩٨٦ كان قليل الأمطار الأمر الذي أدى إلى انخفاض منسوب بحيرة طبرية إلى مستوى متدني جداً بلغ ٢١١,١٩ م دون سطح البحر، الأمر الذي يهدد مدينة طبرية ومستوطنات الغور بانقطاع مياه الشرب والري». ويقدر انخفاض منسوب مياه البحيرة بـ ٣٠٠ مليون م³

ونتيجة لتناقص الأمطار، تناقصت كمية المياه الجوفية التي تم ضخها فبلغت ٣١٠ مليون م³ بدلاً من ٤١٠ مليون م³ تم ضخها عام ١٩٨٥ وذلك في منطقة طبرية أما في المنطقة الساحلية فقد تم ضخ ٢٧٠ مليون م³ بدلاً من ٤٣٠ مليون م³ تم ضخها عام ١٩٨٥.

وتحدث مفوض المياه تسيمح يشاي، عن أزمة المياه بتشاؤم قائلاً «نحن الآن نستخدم آخر قطرات المياه الموجودة لدينا».[2]

ولمواجهة هذه الأزمة قررت الحكومة الاسرائيلية اتخاذ الاجراءات التالية :

---

(١) هآرتس ١٩٨٦/٦/١٠ مقال بقلم البروفيسور يعقوب بار والدكتور يهود نخمان .

(٢) معريف ١٩٨٦/٥/٢٩ . مقال بقلم اريبه نحمكين .

ـ تقرر ايقاف ري ٢٥٠ ألف دونم.

ـ تخفيض كميات المياه المخصصة للزراعة والاستهلاك المنزلي بـ ٥٪ لتوفير ١٧٠ مليون م٣

ـ تقليص كمية المياه التي يجري ضخها إلى ٤٠٠ مليون م٣

ومن الجدير بالذكر أن عدد الآبار الارتوازية قد ارتفع بشكل مضطرد منذ قيام الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨.

ففي عام ١٩٤٧ بلغ عدد الآبار الارتوازية ١٤٠٠ بئراً وبلغت كمية المياه المستخرجة منها ٢٣٠ مليون م٣.

وفي عام ١٩٥٨ بلغ عدد الآبار ٢٣٣٠ بئراً ووصلت كمية المياه المستخرجة إلى ٩٠٠ مليون م٣.

وفي عام ١٩٧٩ وصل عدد الآبار الارتوازية إلى ٤٠٠٠ بئراً.

الوضع المائي للأقلية العربية:

يشكل العرب في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ نحو ١٧٪ من عدد السكان ويملكون نحو ٨٪ من الأراضي المروية، لكن حصة العرب من المياه المستخدمة للزراعة هي ١,٢ مليون م٣ أي ما يعادل ١,٨٪ من مجموع المياه المستعملة في الزراعة. وبشكل آخر، يتضح من المعطيات السابقة أن كل مزارع صهيوني يستهلك ما يساوي حصة ٢٨ فلاح عربي.

وكدليل على هذا الغبن الصارخ الذي يلحق العرب في مسألة توزيع المياه، نورد الجدول التالي الذي نقلته صحيفة هارتس، ونشره السيد بشير

شريف البرغوتي، في كتابه «الأطماع الاسرائيلية في مياه فلسطين والبلدان العربية المجاورة» وهو يتضمن مقارنة بين قرية المشهد العربية المحتلة عام ١٩٤٨ ومستوطنة يغعيت وذلك فيما يتعلق بحصص الافراد من المياه.[1]

	قرية المشهد	مستوطنة يغعيت
عدد السكان	٢٤١٧	٨٠٥
المعتمدون على الزراعة	١٤٠٠	٧٢٠
مساحة الأرض المزروعة	٤٧٠٠	١١٥٦٣
عدد الدونمات للفرد الواحد	٣,٣	١٦
كمية المياه للدونم الواحد	ـ	٣٠٦٢

آفاق مشكلة المياه:

لقد أشرنا أكثر من مرة لدى معالجة أزمة المياه إلى العجز المائي المتوقع أن تواجهه اسرائيل في نهاية هذا القرن، وبينا أن مقدار هذا العجز يتراوح ما بين ٤٠٠ ـ ٥٠٠ مليون م^{3} وان بعض المصادر الاسرائيلية تحاول المبالغة في أزمة المياه في اسرائيل وذلك لأسباب سياسية محضة ستطرق إليها فيما بعد.

ولمواجهة أزمة المياه، طلب مفوض المياه تسيحح يشاي، اعداد برنامج شامل لمرفق المياه وقد وضع هذا البرنامج مسؤولون في تاهل (شركة تخطيط

---

(١) انظر بشير البرغوثي، المطامع الاسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة. دار الجليل، عمان، ١٩٨٦

المياه في اسرائيل) وينقسم البرنامج إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى حتى عام ١٩٩٠

المرحلة الثانية حتى عام ٢٠٠٠

المرحلة الثالثة حتى عام ٢٠١٠

ولدى استعراض وضع المياه، لاحظ المشرفون على وضع البرنامج الأشياء التالية:

١ ـ أوضاع شبكات تزويد المياه وضرورة ترميمها للقيام بدورها المستقبلي.

٢ ـ أوضاع الآبار الارتوازية التي تزداد ملوحتها بسبب الضخ الزائد وتسرب مياه البحر وبالتالي لابد من زيادة عمق الآبار الارتوازية، ولاعادة وضع المياه الجوفية إلى وضعها الحقيقي، لابد من تخفيض كمية الضخ بنسبة ٥٠٪ عن مدى ١٠ ـ ٢٠ سنة، أي من حوالي ٤٠٠ مليون م٣ إلى ٢٠٠ مليون م٣ سنوياً وتسرب مياه السيول الموجودة في المخزونات التي ينبغي اعدادها لهذا الغرض. وفي خزان مرج ابن عامر وبيسان مليء جداً ويجب أن يبقى الضخ على مستواه الحالي أي ٥١٠ مليون م٣ سنوياً.

٣ ـ ضرورة اعادة النظر في توزيع المياه لتصبح على الشكل التالي:

مياه الشرب من ٤٢٠ مليون م٣ عام ١٩٨٥ إلى ٦٤٠ مليون ٣ عام ٢٠٠٠

الصناعة من ٨٠ مليون م٣ عام ١٩٨٥ إلى ١٣٥ مليون م٣ عام ٢٠٠٠

الزراعة من ١٤٠٠ مليون م٣ عام ١٩٨٥ إلى ١١٠٠ مليون م٣ عام ٢٠٠٠

٤ ـ لمعالجة أزمة مياه الشرب والزراعة يجب رفع ميزانية التطوير لقطاع المياه من ٣٠ مليون دولار سنوياً عام ١٩٨٧/ ١٩٨٨ إلى ٩٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠

٥ ـ معالجة أسعار المياه ومعالجة مشكلة الاعانات المالية المقدمة لأسعار المياه حيث يتضح أنه في ثلثي المصانع تبلغ تكلفة المياه أكثر من السعر الأقصى للمياه. ولاعطاء فكرة عن هذا الموضوع نقول أنه إذا كان سعر المتر المكعب الواحد من المياه هو ١١ سنت فإن كمية الدعم ستصل إلى ٦٠ مليون دولار، وإذا ارتفع سعر المتر المكعب إلى ١٥ سنت تنخفض كمية الدعم إلى ٣٦ مليون دولار، ولو ارتفع سعر المتر الواحد إلى ٢٠ سنت لانخفض الدعم إلى ١٥ مليون دولار فقط.

ونبين في الجدول التالي أوضاع مصادر المياه عام ١٩٨٥ والوضع المتوقع لها عام ٢٠٠٠

جدول رقم ٤

المصدر	وضع المصدر عام ١٩٨٥				وضع المصدر عام ٢٠٠٠			
	صالحة للشرب	مالحة	للري	المجموع	صالحة للشرب	مالحة	للري	المجموع
المياه الجوفية	١٢٠٥	١٣٥	ـ	١٣٤٠	٩٥٥	١٦٠	ـ	١١١٥
حواض الأردن	٦٢٠	ـ	ـ	٦٢٠	٦٦٠	ـ	ـ	٦٠٠

مياه السيول	١٥	١٠	١٥	٤٠	٣٠	—	٥٠	٨٠
مياه الري العائدة	٣٠	—	٨٠	١١٠	—	—	٢٧٥	٢٧٥
المجموع للتزويد	١٨٧٠	١٤٥	٩٥	٢١١٠	١٦٤٥	١٦٠	٣٢٥	٢١٣٠
تأكل	٦٠	—	٦٠	—	٤٠	—	٤٠	—
المجموع للتزويد	١٨٠	١٤٥	٩٥	٢٠٥٠	١٦٠٥	٣٢٥	٢٠٩٠	

المصدر للمعطيات الواردة في الجدول والتفاصيل التي سبقته هو عل همشمار ١٩٨٨/٥/٣١، مقال بقلم حاييم مرغلييت، بعنوان برنامج للمياه حتى عام ٢٠١٠.

الفصل الثاني

الحرب الاسرائيلية
على مياه المناطق المحتلة

مصادر المياه في المناطق العربية المحتلة

١ ـ **الضفة الغربية**: تقسم مصادر المياه في الضفة الغربية إلى:

١ ـ الأمطار: تعتبر الضفة الغربية في وسط فلسطين المحتلة تقريباً وذلك بالنسبة للمنطقة الشمالية ذات الأمطار الغزيرة والمنطقة الجنوبية شبه الجافة. وتتراوح أمطار الضفة الغربية ما بين ٤٥٠ و٦٠٠ ملم سنوياً. وهي موزعة حسب المناطق على الشكل التالي:

أريحا ١٤٦ ـ ١٥٢ ملم.

طولكرم ٥٠٠ ـ ٦٠٠ ملم.

نابلس ٦٠٠ ـ ٦٥٠ ملم.

البيرة ورام الله ٦٠٠ ملم.

بيت لحم ٥٥٠ ملم.

جنين ٥٠٠ ملم.

الخليل ٤٥٠ ـ ٥٠٠ ملم.

٢ ـ الينابيع وتنتشر في مختلف أرجاء الضفة الغربية في الطبقة القريبة تقريباً، وقد اعتمد عليها السكان تقريباً لتأمين حاجاتهم من الموارد المائية اللازمة للزراعة. (انظر الجدول رقم «١»)

قائمة بأسماء أهم الينابيع في الضفة الغربية وطاقاتها الانتاجية:
مقدرة بآلاف الأمتار المكعبة

أ ـ الأحواض الشرقية: مجموع المياه ٤٩٧٥٣ وتساوي ٩٣,٣٪ من انتاج عيون الضفة الغربية.

١ ـ الشمسية الفوقا ١٢٢
٢ ـ الشمسية التحتا ٢٢٢
٣ ـ البيضا ١٩٠
٤ ـ الدير ٦٧
٥ ـ حمام المالح ٧٠٨
٦ ـ الفارعة ٤٣٣٤
٧ ـ دوليب ٣٥٣
٨ ـ السدرة ٢٥٣
٩ ـ عين البيضا ٨٢٦
١٠ ـ القديرة ٩٩٥
١١ ـ الجسر ١٧٣
١٢ ـ التبان ١٣١٢
١٣ ـ نفنا ٥٤
١٤ ـ بلاطة ١١٦
١٥ ـ الصبيان ١٨٠
١٦ ـ أبو صالح ١٠٣
١٧ ـ مسكه ١٦٨٥
١٨ ـ شبلي ١١٤٤
١٩ ـ فصايل ٥٦٣
٢٠ ـ العوجا ٥٦٤٦
٢١ ـ شوشة ٥٤٢
٢٢ ـ الديوك ٤٩٨٨
٢٣ ـ النويعمة ٢٢٠٠
٢٤ ـ الفوار ـ لايوجد أرقام
٢٥ ـ القلط ٣٠٢٨
٢٦ ـ السلطان ٥٨٠٥
٢٧ ـ غزال ٣٠٨
٢٨ ـ تنور ١٥٥٦
٢٩ ـ عين الفشخة ١٢٠٣٩
٣٠ ـ عيتان ـ لاتوجد أرقام

ب ـ الأحواض الغربية :

١ ـ برقين ٥١
٢ ـ جنين ١٢٣
٣ ـ اطعه ١٣٥
٤ ـ رأس العين ٢٣٧
٥ ـ العسل ١١٨
٦ ـ تربون ٤٠٤
٧ ـ برقة ٧٢
٨ ـ بيت الما ٤٣٣
٩ ـ زواتا ٣٠٦
١٠ ـ شريش ١٨٤
١١ ـ فؤاء ٩١
١٢ ـ هارون

١٣ ـ كفر فرات ٦٥
١٤ ـ عجول ٣٣
١٥ ـ شامية ٤٥
١٦ ـ المطوة ٦٠
١٧ ـ دلج واللقطان ٩٣
١٨ ـ الزرقاء ١٦٤
١٩ ـ عين عريك الفوقا ٢١٩
٢٠ ـ عين عريك التحتا ١٣١
٢١ ـ وادي ادلب ١٩١
٢٢ ـ حراشة ٦٦
٢٣ ـ يتير ٦٣
٢٤ ـ قنار الغربية ٢١

مجموع انتاج المياه ٣٥٧٢ م^3 وتساوي ٦,٧٪ من انتاج عيون الضفة الغربية .

ج ـ المياه الجوفية :

تقدر كمية المياه الجوفية في الضفة الغربية بـ ٨٥٠ ـ ٩٠٠ مليون م^3، يمكن استخدام ما بين ٦٠٠ و ٦٥٠ مليون م^3 سنوياً . وهي موزعة على الشكل التالي :

الأحواض الشرقية ويقدر حجمها بـ ١٢٥ مليون م^{٣} .

الأحواض الغربية ويقدر حجمها بـ ٣٣٥ مليون م^{٣} وهي تؤثر على المياه الجوفية في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ ، وبشكل خاص منابع نهري العوجا والزرقاء ، الأحواض الشمالية الشرقية ، ويقدر حجمها بـ ١٤٠ مليون م^{٣} . وهو يؤثر على المياه الجوفية في منطقة بيسان .

وتعتمد الضفة الغربية في مجال الشرب والزراعة ، إلى حد كبير جداً ، على الآبار الارتوازية ، وهذه الآبار موزعة حسب المناطق على النحو التالي :

الأغوار : ٩٦ بئراً .

وادي الفارعة ٢٣ بئراً .

السفوح الغربية ١٨٥ بئراً .

المناطق الجنوبية الجبلية ١٠ آبار .

وتقدر كمية المياه المستخرجة بـ ٣٧,٩٣٨ مليون م^{٣} سنوياً

وتتميز هذه الآبار بأنها قليلة العمق ١٢٠ ـ ١٥٠م ، وهي قديمة وقد حفرت بدون دراسة مسبقة .

انظر الجدول رقم (٥) .

وبالاضافة إلى هذه الآبار قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بحفر عدد من الآبار في الضفة الغربية ، وتتميز هذه الآبار بعمقها وكمية المياه الكبيرة المستخرجة منها :

انظر الجدول رقم (٦) .

وتتميز هذه الآبار بأنها عميقة ، ٨٠٠ م تقريباً ، وقد حفرت بعد

دراسات مفصلة .

جدول رقم (٥) لتوزيع الآبار في الضفة الغربية حسب المناطق[1] :

اسم المنطقة	عدد الآبار العاملة	كمية المياه المستخرجة مقدرة بآلاف م٣	نسبتها لمجموع المياه الجوفية
١ - الأغوار		٩٩٣٢,٧	٢٦,٢
أريحا	٤٠	٣٤٦٤,٥	٩,١
العوجا فصايل	١١	١٠٧٧٨	٢,٨
الجفتلك	٢٩	٢٦٥٦,١	٧,١
مرج نعجة	٨	٨٧٩,٥	٢,٤
بدولة	٨	١٨٥٤,٨	٤,٩
٢ ـ وادي الفارعة	٢٣	٢٧٦٧,٣	٧,٣

(١) انظر بشير البرغوثي ، المطامع الاسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة . دار الجليل ، عمان ، ١٩٨٦ ، ص ٧٩ . ولقد وردت هذه المعلوت والاحصائيات ايضاً في مجلة العودة بتاريخ ١٩٨٥/٤/١١ . وقد تبين لنا أنها مأخوذة عن :

Annual Report of the Department of the West Bank Hydrollogy, 1978. Taken From Israels policy on the West Balnk Water Resources, by Uri Davis, Journal of palestine Studies, No. 34 Winter 1980. pp. 3 - 32.

٣ ـ السفوح الغربية	٢٠٢٠٤٨	٥٣,٢
جنين عرابة قباطية ٥٦	٣٢٧٧,٨	٨,٦
طولكرم ٥٩	١٠١٢٨,٨	٢٦,٧
قلقيلية ٧٠	٦٧٩٨,٢	١٧,٩
٤ ـ المناطق الجنوبية		
الجبلية	٥٠٣٣,٦	١٣,٣
رام الله ٢	٨٩١,٦	٢,٤
بيت لحم ٢	٣٦٥٣,٠	٩,٦
الخليل ٦	٤٨٩,٠٠	١,٣
المجموع ٣١٤	٣٧٩٣٨,٤	٪١٠٠

جدول رقم (٦) الآبار الاسرائيلية في الضفة الغربية[1]

اسم البئر	كمية المياة بآلاف الأمتار المكعبة
١ ـ جتيث	٢٧,٣
٢ ـ مرج نعجة ١٤	٢٤٦,٧
٣ ـ مرج نعجة ٢٩	٣١٠
٤ ـ فارعة ٥	١,١

(١) دافار ١٩٨٤/٤/٢٢ .

٥ ـ آرييه	١٦٢,٦
٦ ـ مسواه	١١٧٩,٨
٧ ـ فصايل ٢	١١٤٦,٤
٨ ـ فصايل ٣	١١٥٤,٩
٩ ـ فصايل ٤	٨٥٢,٤
١٠ ـ أريحا ١	١٢٢٦,٨
١١ ـ العوجا ١	٢٧٧,٣
١٢ ـ العوجا ٢	٨٣٠,٧
١٣ ـ عطارة ١	١٧٠٥,٥
١٤ ـ بقيعة	٧٣٤,٥
١٥ ـ برولة ١	٣٩٠١
١٦ ـ برولة ٢	٢٦,٢
١٧ ـ جنيث ٣	١٩٧,٦
١٨ ـ تسيئيل ٦	٤٠٠ م^{3} /سا .

وفي عام ١٩٨٧ حاولت السلطات الاسرائيلية سرقة مياه بيت لحم الجوفية وذلك من خلال مشروع آبار الفرديس (هيرديون) قرب مدينة بيت لحم . تقدر مساحة الحوض المائي في المنطقة المذكورة بـ ٥٩٠ كم^{2} ، وكمية التزويد السنوي من المياه تصل إلى ٤٠ مليون م^{3} ، وتتغذى على هذه المياه الجوفية عدة ينابيع يصل تصريفها السنوي إلى ٦,٥ مليون م^{3} .

ولاستخراج ما يساوي ١٨ مليون م٣ سنوياً ، كما هو مقرر في الخطة الاسرائيلية وضعت سلطات المياه الاسرائيلية مخططاً يقوم على حفر عدة آبار وربطها بنفق ، أو حفر بئر عميقة ٩٠٠ ـ ١٢٠٠م الأمر الذي سيؤدي إلى جفاف كل الينابيع والآبار في المنطقة .

ويسبب اعتراض أبناء المدينة وتهديد القوى والشخصيات الوطنية بعرض قضية آبار الفرديس أمام مجلس الأمن ، تراجعت سلطات المياه الاسرائيلية مؤقتاً عن تنفيذ المشروع .[1]

واعتبر الكاتب الاسرائيلي ، ميخائيل غراتي ، من جهة اخرى مشروع ضخ المياه ، يسد احتمالات السلام «وبرر ميخال غراتي رأيه بقوله «الداعون لاستغلال المياه هم أنفسهم الداعون لضم المناطق»[2] أما عكيفا الدار، وهو كاتب اسرائيلي آخر في صحيفة هآرتس فيقول وبشكل لا يحتمل التأويل أن حفر آبار المياه في الضفة الغربية يعني استمرار سياسة الضم الزاحف للأراضي لأن المواطنين والحكومة سيعتبرون ضم المناطق خطوة تمهيدية لربطها بشبكة المياه القطرية[3] .

---

(١) انظر هآرتس مقال بقلم ميخال غراتي « مشروع المياه الاسرائيلي يسد الطريق امام احتمالات السلام» مأخوذة عن الدستور ١٩٨٧/٩/٤ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) هآرتس . مقال بقلم عكيفا الدار مأخوذة عن الدستور ١٩٨٧/٨/٢٦ .

٢ - قطاع غزة : يبلغ طول الخزان المائي الجوفي في القطاع ٥٠ كم ويتراوح ما بين ٨,١٢ كم . وبسبب انعدام وجود المياه السطحية تقريباً يكون الاعتماد شبه كلي على المياه الجوفية لأغراض الري والشرب والأغراض المنزلية وتساعد وتساهم الأمطار المياه الجوفية في منطقة الخليل في تغذية المياه الجوفية في قطاع غزة ، خصوصاً منطقة خان يونس [1] .

إن السمة الأساسية للمياه الجوفية في القطاع هي انها مياه سطحية مجددة بشكل عام بطبيعة النـزاز الحاملة للمياه . وهي ليست من المياه الجوفية العميقة المختزنة في الطبقات العميقة الحاملة للمياه . ويبلغ عدد الآبار الجوفية في القطاع ١٨٠٠ بئراً منها نحو ١٨٥ بئر في خان يونس ، ٥٠٠ بئر في مدينة غزة ١٨٠ بئر في دير البلح و ١٣٠ بئر في رفح .

ويعاني قطاع غزة بشكل عام من أزمة مياه ، إذ أن استهلاك المياه يصل الى ١٢٠ مليون م^{٣} .

وتعود أسباب أزمة المياه في قطاع غزة الى :

١ - تزايد أعداد السكان ، الذي أدى إلى ارتفاع الطلب على المياه بشكل مستمر . إذ ارتفعت رخص المياه من ٨٠٠ رخصة عام ١٩٧٧ إلى ١٢ الف رخصة عام ١٩٨٦ [2] .

---

(١) مهندسون استشاريون - مخطط عام لشبكات المياه المجاري لبلدية غزة . قصة مدينة ، بئر السبع ، ص٢٣ - ٢٥ - ٢٦ .

(٢) حسن صالح حرب المياه بين العرب واسرائيل . مجلة شؤون عربية . العدد ٥٥ ، أيلول ١٩٨٨ . ص٦٤ - ٦٥ .

٢ ـ المستوطنات التي أقيمت في القطاع . إذ يقوم المستوطنون بحفر آبار أكثر عمقاً من الآبار العربية .

وبرغم الضائقة المائية في قطاع غزة ، أقامت شركة مكوروت مشروعين لترشيح المياه وتجميعها لاستخدامها في المستوطنات . الأول في منطقة رمال السميري الواقعة بين دير البلح وخان يونس والثاني في منطقة ام كلاب بين خان يونس ورفح [٣] .

مياه الضفة الغربية وقطاع غزة غنائم حرب :

يقول الباحث الأمريكي توماس ستوفر في مداخلة القاها في الندوة الدولية حول «اسرائيل والمياه العربية» تحت عنوان «غنائم حرب يقول :

«إن أطماع اسرائيل في المياه العربية هي جزء من مفهوم اسرائيلي متكامل لسياسة الموارد التي تشتمل على النفط والمعادن والسباق التجاري والحصول على ايدي عاملة رخيصة وموارد اقتصادية أخرى بالاضافة إلى المياه . ولابد من النظر إلى الأطماع الاسرائيلية من هذه الزاوية . إن تخلي اسرائيل عن الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ يعني تخليها عن غنائم الحرب» .

ومضى الباحث الأمريكي توماس ستوفر قائلاً إن المياه التي تحصل عليها

(٣) علهمشمار ١٤/١١/١٩٨٦

اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، لاتعمل فقط على سد احتياجاتها المائية المتزايدة بل وتخفف الانفاق الاسرائيلي لايجاد مصادر مياه بديلة ويقدر ذلك بـ ٢ مليار دولار سنوياً .

وبينما طالبت القوى الصهيونية «المتطرفة» بضم الضفة الغربية وقطاع غزة اسوة بالقدس الشرقية والجولان السورية ، أعلن مناحيم بيغن رئيس وزراء اسرائيل الأسبق - في حديث له اثناء اجتماع في مركز حزب حيروت ، أثناء مناقشة قضية المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة : «لن يمر خط الحدود في اسرائيل الغربية ، ان الخط الأخضر لا يوجد الا في الخيال لدى بعض الناس ، أما في الواقع فهو لم يعد موجوداً ؛ لقد انتهى .

ويقول ارئيل شارون ، وزير الزراعة الاسرائيلي آنذاك ، «ان الحكومة الاسرائيلية تمنح العرب كل الحقوق الموجودة في أرض اسرائيل ولكنها لن تمنحهم حقاً على أرض اسرائيل » .

واستناداً إلى هذا المنطق الصهيوني الفريد من نوعه في العالم بأسره ، أطلقت اسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة اسم «مناطق مداره» ومارست سيادتها وسلطتها على الأرض وما تحتها ، وقطعت بذلك كل علاقة لسكان تلك المناطق بأرضهم . وإذا كان قادة العدو الاسرائيلي العسكريون ، رأوا في المناطق المحتلة مزيداً من «العمق الاستراتيجي» الاسرائيلي ، وأبعاداً للمناطق المأهولة في السكان في الشريط الساحلي عن «خطوط القتال» فقد اعتبر المسؤولون عن المياه في اسرائيل الضفة الغربية مورداً دائماً للمياه لا يستغنى عنه .

وهكذا قامت سلطات الاحتلال بنسف عدد من الآبار العربية في مدينة أريحا ، ورحلت أعداداً كبيرة من السكان في المنطقة المحيطة بالمدينة ، ومعظم هؤلاء من لاجئي عام ١٩٤٨ وقد تمت عمليات الترحيل باشراف مباشر من بنحاس سابير نائب رئيس الوزراء ووزير المالية الاسرائيلية ، وقام بتنفيذها كل من عوزي نركيس شلومو لاهط ، وكانا جنرالين في الجيش الاسرائيلي العامل في الضفة الغربية ابان حرب ١٩٦٧ .

وأصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي عدداً من الأوامر العسكرية التي «تغل» أيدي السكان العرب فيما يتعلق باستعمال المياه ، وتبيح للسلطات الاسرائيلية السيطرة المطلقة عليها .

هذا وقد صدر أول امر عسكري بشأن المياه واستغلالها في المناطق العربية المحتلة ، بتاريخ ١٩٦٧/٦/٧ ، أي قبل انتهاء العمليات العسكرية لحرب حزيران ، ١٩٦٧ ، وتلت هذا الأمر عدة أوامر عسكرية أخرى ، وبشكل خاص الأمر العسكري رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٦٧/٨/١٥ والأمر العسكري رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٣٠ . وبموجب هذا الأمر الغيت كل تراخيص المياه السابقة ، وأصبحت سلطة منح تراخيص جديدة منوطة بالحاكم العسكري* الأمر الذي ضيق الخناق على حرية المواطنين الفلسطينيين

---

* تقول الفقرة أ من المادة الرابعة من القانون :
«لايسمح لاي شخص إقامة أو امتلاك أو تشغيل منشأة مائية بدون الحصول على ترخيص حاكم المنطقة». وينطبق هذا الأمر على الآبار الموجودة قبل عام

في استهلاك مياههم واستغلالها . وفي حال موافقة الحاكم العسكري على أي مشروع عربي للمياه ، كأن يشترط ، أي الحاكم العسكري ، أن يتم ذلك عبر شركة مكوروت ، المسؤولة عن المياه في اسرائيل.

كما أصدرت سلطات الاحتلال عدداً من القوانين لضرب الزراعة العربية ومن ثم تجهير الفلاحين العرب عن أراضيهم . ومن بين هذه القوانين القانون رقم ١٠١٥ لعام ١٩٨٢ والقانون رقم ١٠٣٩ لعام ١٩٨٢ والقانون ١٠٠٢ لعام ١٩٨٣ والقانون رقم ٥٠ لعام ١٩٨٤ .

بعض الأوامر العسكرية الاسرائيلية بشأن المياه في الضفة والقطاع وأهم فقراتها

١ - الأمر رقم ٩٢ بشأن صلاحيات لمقتضى احكام المياه صادر في ١٥/٨/١٩٦٧ .

تعريف :

١ - في هذا الأمر : اليوم المحدد (بالكسر) ٢٨ أيار ٥٧٢٧ (٧ حزيران ١٩٦٧) .

. ١٩٦٧

وقد علق تقرير صادر عن الأمم المتحدة على هذا القانون : «ان حقوق الملكية فيما يتعلق بالمياه والتي كانت سائدة قبل الاحتلال قد تعرضه للاختزال» .

See Teffrey D. Dillman, Water Rights in the Occupied Territories Ibid .

أحكام المياه : جميع الأحكام وتشمل القوانين ، والأنظمة ، والأوامر ، المراسيم ، المناشير والتعليمات التي كانت سارية المفعول في المنطقة ، في اليوم المحدد و المتعلقة بالمياه ، نقلها ، استخراجها ، توريدها ، استهلاكها ، بيعها ، توزيعها ، مراقبة استعمال المياه ، تقنين المياه وتحديد حصص المياه ، انشاء مشاريع مياه ، قياس المياه ، منع تلوث المياه ، اجراء دراسات وفحوص في كل ما يتعلق بشؤون المياه ، حفر آبار ، سماع اعتراضات ومعارضات ، وجميع الاجراءات المتعلقة بذلك ، تحديد مناطق لأعمال ومؤسسات وهيئات مختلفة للمياه ، اعطاء الرخص والتراخيص المطلوبة والتي تطلب في نطاق الأحكام الأنفة الذكر ، تحديد واستيفاء الرسوم والضرائب والعوائد ، فيما يتعلق بالمعطيات موضوع البحث في الاحكام المذكورة اعلاه ، وكل امر آخر لم يذكر صراحة ويبحث بأية صورة كانت في مواضيع المياه .

المنطقة : منطقة الضفة الغربية .

المسؤول : من أعينه من حين لآخر لمقتضى هذا الأمر .

الحكومة الأردنية : حكومة المملكة الأردنية الهاشمية .

صلاحيات المسؤول :

٢ ـ تناط بالمسؤول فور نشر أمر تعيينه جميع الصلاحيات المخولة بموجب احكام المياه لأي شخص كان أو لشاغل وظيفة ايا كانت .

صلاحيات :

٣ ـ يجوز للمسؤول ان يعمل بحكم تعيينه لما ذكر ويجوز له ان يخول

آخرين في حكمه وصلاحياته ، سواء بشكل دائم أو مؤقت ، وسواء بشروط أم بدون شروط ، الكل حسب ما يستنسبه المسؤول .

تعيينات :

٤ - يجوز للمسؤول أن يعين أي شخص في حدود المنطقة للقيام بأي مهمة من المهام المبينة في أحكام المياه أو النابعة منها .

انشاء وتشغيل هيئات المياه :

٥ - يجوز للمسؤول أن يعطي مفعولاً لاستمرار عمل أية هيئة ، منظمة ، هيئة حكومية أو مؤسسة تعمل أو مجازة بالعمل بحكم أحكام المياه (فيما يلي هيئات مياه) وأن يأمر بوقف أعمال هيئات مياه ، وأن ينشىء من جديد هيئات مياه سواء أعملت قبل اليوم المحدد ام لم تعمل وان يجدد تشكيلها ويعين مديريها بمن في ذلك نفسه .

الغاء تعيينات وصلاحيات

٦ - يلغى بهذا كل تعيين أو صلاحية في التعيينات والاصلاحات المبينة اعلاه التي كانت قائمة بحكم احكام المياه الا اذا اعطى مفعول جديد من قبل المسؤول بحكم الصلاحيات المبينة في هذا الأمر .

سريان :

٧ - تسري احكام هذا الأمر ايضاً على كل تعديل يطرأ على احكام المياه .

دوام الاستمرار :

٨ - كل عملية من العمليات المذكورة اعلاه ، المشمولة في احكام المياه ،

التي نفذت في الفترة الواقعة بين اليوم المحدد وبين بدء مفعول هذا الأمر تعتبر وكأنها نفذت بموجب احكام هذا الأمر .

بدء سريان :

٩ ـ يبدأ سريان هذا الأمر اعتباراً من ١٦ آب ٢٧ ٥٧٢٧ (٢٢ آب ١٩٦٧)[1]

٢ ـ بعض مواد الأمـر رقم ١٥٨ ، لتعـديل قانون الاشراف على المياه الصادر في ١٩٦٧/١٠/٣٠ المادة رقم ٥ :

أ ـ ان انشاء وحيازة مؤسسة مياه ، بما في ذلك استخراج وتوريد المياه منها تتم وفقاً لاحكام هذه المادة .

ب ـ لا يجوز لأي شخص ان ينشيء أو ان يركب أو ان يسير مياه إلا بموجب رخصة من المسؤول وفقاً لشروط الرخصة (فيما يلي رخصة مؤسسة) .

هـ ـ يجوز للمسؤول ان يمتنع عن اعطاء رخصة مؤسسة بدون ابداء أسباب .

و ـ يجوز للمسؤول ، في كل حين أن يلغي رخصة المؤسسة ، يغيرها ، يعتبرها بشروط ، أو أن يغير كل واحد من الشروط المقررة فيها . كذلك يحق

---

(١) أخذت نصوص الأمر ، رقم ٩٢ ، عن كتاب الأطماع الأسرائيلية في مياه الضفة الغربية . عمان ، دار ابن رشد ، ١٩٨٧ ، سلسلة دراسات دائرة شؤون الوطن المحتل . ص ١٦ ـ ١٨ .

للمسؤول في كل حين ان يأمر صاحب الرخصة بأي أمر يراه مناسباً فيما يتعلق باستخراج المياه في المؤسسة وتوريد المياه منها ، ويعتبر هذا الأمر وكأنه شرط من شروط الرخصة .

ط - من يخالف هذه المادة يعاقب بالحبس لمدة ستة أشهر أو بغرامة مقدارها ٥٠٠٠ ليرة اسرائيلية أو بكلتا العقوبتين وبغرامة اضافة مقدارها ٢٠٠ ليرة اسرائيلية عن كل يوم تأخير .

ي - يجوز للمسؤول أن يستولي على كل مؤسسة مياه لم تصدر بصددها رخصة مؤسسة أو خولفت شروط الرخصة والتصرف بمؤسسة المياه تلك حسبما يراه مناسباً . . .

ولا تكون قرارات المسؤول بموجب هذه المادة قابلة للاستئناف[1] .

٣ - بعض مواد الأمر رقم ٤٩٨ . بشأن المياه (قطاع غزة) الصادر في ١٩٧٤/١١/١٤ :[2]

عملاً بالصلاحيات المخولة الي بصفتي قائد المنطقة ، وحيث ان ثمة خطراً يخشى معه شح المياه في المنطقة وحماية مصادر المياه المستغلة منها وغير المستغلة لما فيه منفعة الجمهور ، فإني آمر بما يلي :

الباب الثاني :

الفقرة رقم أ : يجوز للسلطة المختصة دخول أي مكان في جميع الأوقات

---

(١) الأطماع الاسرائيلية في مياه الضفة الغربية ، مصدر سابق ، ص ١٨ .
(٢) المصدر السابق، ص ١٨ - ٢٧ .

لتنفيذ وممارسة صلاحياتها بموجب هذا الأمر أو للتحقق من تنفيذ أحكامه والقيام بكل ما تراه مناسباً هاماً وحيوياً في أعمال تتعلق بهذا الأمر .

الفقرة رقم ٦ : إذا كلف شخص بتنفيذ أي عمل بمقتضى هذا الأمر أو أي نظام صادر بموجبه أم بمقتضى التعليمات التي أصدرتها السلطة المختصة حسب الأصول وتخلف عن تنفيذها أو لم ينفذه بصورة كاملة كما ينبغي جاز للسلطة المختصة تنفيذه بعد توجيه إنذار خطي له .

الفقرة رقم ٧ : لدى قيام السلطة المختصة بتنفيذ العمل حسب الوجه المذكور تستوفي من الشخص المكلف جميع ما أنفقته من نفقات لهذا الغرض دون أن يعفى من المسؤولية الجزائية . . .

صيانة المياه :

الباب الأول : الفقرة أ :

يجوز للسلطة المختصة بنظام تصدره ان تعين طرق استعمال المياه بنجاعة ، بما في ذلك استعمال المضخات والمنشآت لضمان الاقتصاد في المياه واستعمالها .

الفقرة ب :

إذا صدر النظام المذكور فلا يجوز لأحد استخراج المياه أو توريدها أو استهلاكها إلا بعد مراعاة التعليمات الواجب مراعاتها بموجب النظام المذكور .

الباب الثالث : قياس المياه :

الفقرة أ :

يجوز للسلطة المختصة ان تصدر تعليمات بشأن مصدر مياه معين ، أو منطقة معينة تحظر بها على أي شخص أو على اية سلطة محلية أو قرية أخرى استخراج المياه أو استهلاكها أو توريدها الا بقياسها بواسطة عداد مياه يركب حسب أحكام هذا الأمر .

توريد المياه

الترخيص

١٦ :أ ـ يجوز للسلطة ان تصدر تعلميات بشأن مصدر مياه معين أم منطقة معينة ، تقضي بعدم جواز استخراج المياه أو توريدها أو استهلاكها الا بمقتضى رخصة صادرة عنها ووفقاً للشروط المقررة في تلك الرخصة . . . ويكون استخراج المياه وتوريدها واستهلاكها وكمية المياه المستخرجة او الموردة او المستهلكة مسموحاً بها بموجب تلك الرخصة فقط .

١٧ :أ : يجوز للسلطة المختصة أن تفرض على السلطة المحلية اصدار نظام يرمي إلى تنظيم اصول وتوزيع المياه على سكان منطقتها وتحدد فيما يلي مقدار الرسوم المختلفة وأصول استيفائها .

الآبار والمؤسسات :

٢٤ :آ : لايجوز لأحد حفر بئر أو إقامة مؤسسة إلا بترخيص من السلطة المحلية ووفقاً لاحكام هذا الأمر .

ي : يجوز للسلطة المختصة تطبيق احكام هذا الباب ، كلا أو جزءاً على

الآبار أو المؤسسات التى حفرت أو شرع في حفرها قبل نشر هذا الأمر .

٢٨ : إن منح الترخيص بحفر بئر بإقامة مؤسسة لا يعفي صاحبه من واجب الحصول على الرخص أو التراخيص والتصريفات اللازمة بمقتضى هذا الأمــر وبمـــوجب كل تشريع أو في كل ما يتعلق باستخــراج المياه واستهلاكها وتوريدها من البئر .

٢٩ ـ إذا حفرت بئر أو استخرجت مياه منها خلافاً لاحكام هذا الأمر أو التعلميات الصادرة بموجبه بشكل ترى معه السلطة المختصة انه يؤثر على مصادر المياه في منطقة تلك البئر فيجوز ان تأمر من حفر البئر أو من استخرج المياه كما ذكر بردم تلك البئر .

دفع مبالغ خاصة

٣٠ ـ يجوز للسلطة المختصة ان تفرض مبالغ خاصة على المستخرج أو المورد أو المستهلك إذا قام بما يخالف أو لا يتفق ورخصة الاستخراج .

٣١ ـ تحدد السلطة المختصة المبالغ الخاصة في نظام تصدره ويجوز لها ات تجعلها تصاعدية .

٣٢ ـ تستوفى المبالغ الخاصة بالطريقة التي تستوفى بها الغرامة التي تفرضها المحكمة

ومن جهة أخرى ، أصدرت سلطات الحكم العسكرية عدداً من الأوامر العسكرية . التي تستهدف حد استهلاك المياه في الزراعة في الأراضي العربية المحتلة . ولا يشمل هذا الحد سوى الفلاحين العرب . ومن هذه الأوامر

والقوانين :

ـ القانون العسكري رقم ١٠١٥ تاريخ ١٩٨٢/٧/٢٧ . وقد نص هذا القـانون على ضرورة حصول الفلاحين العرب على تراخيص قبل قيامهم بزراعـة اراضيهم باشتـال البنـدورة والباذنجان . ويغرم المخالف للقانون بـ ١٥ الف شيكل أو السجن لمدة سنتين . وطالب القانون الفلاحين العرب باقتلاع اشتالهم ، وتعادل مساحة الأرض المزروعة بندورة في منطقة الغور ١٠٪ من الأراضي المزروعة في الضفة الغربية .

ـ القانون رقم ١٠٣٩ ، وهو تعديل لقانون رقم ١٠١٥ وقد صدر هذا التعـديل بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٥ . وبموجب هذا القانون الزم الفلاحون العرب بتحديد مساحة مزارعهم على الا تتجاوز ١٠٠ دونم وأصبح من غير المسمـوح للفلاح العربي تطعيم أية شجرة بدون الحصول على رخصة من سلطات الحكم العسكري .

ـ القانون رقم ١٠٠٢ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٨ والمعدل للقانون رقم ٢٠ لعام ١٩٥٨ ، وقد طلب هذا القانون من الفلاحين العرب تخفيض انتاجهم من الخضار والفواكه بنسبة ٥٠٪[١] .

ـ القانون رقم ٥٠ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٦ الذي طالب المزارعين العرب أبعاد مزارعهم بمسافة ٦٠ ـ ١٥٠ م عن نهر الأردن ، وهو يعني في المحصلة النهائية انهاء هذه المزارع لأن معظمها لا يزيد عمقه عن ١٥٠ متراً[٢] .

---

(١) انظر الطليعة المقدسية . ١٩٨٤/١/١٩ .

(٢) انظر مجلة الحرية ١٩٨٤/٧/١ .

القانون الدولي وسرقة المياه

تعتبر سرقة المياه من الخصائص الأساسية المميزة للمشروع الصهيوني في فلسطين المحتلة ، الذي يعتبر الأرض وما تحتها من مصادر مائية ملكاً له يجوز له التصرف بها كيفما يشاء بغض النظر عما يلحق بأصحاب الأرض الأصليين من ضرر جراء تلك الممارسات الاسرائيلية التي تتناقض تناقضاً صارخاً مع كل المواثيق والشرائع والمعاهدات الدولية والتي يفترض ان تكون اسرائيل ملزمة بتطبيقها أو مراعاتها .

لقد أعلنت المحكمة العليا الاسرائيلية عن موافقتها والتزامها باتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ رغم ان اسرائيل لم توقع عليها . وقد أكدت سلطات الاحتلال القوانين المطبقة قبل الاحتلال وطالبت هذه الاتفاقية سلطات الاحتلال احترام الملكية الخاصة وعدم السماح بمصادرتها ، واعتبرت ان أي تدخل لا مبرر له في الملكية الخاصة يعادل مصادرتها بدون وجه قانوني ، ويعتبر المشرعون ان المياه تندرج ضمن «الملكية الخاصة» الواردة في هذا البند .

وتحدثت المادة ٥٢ من الاتفاقية عن امكانية جيش الاحتلال مصادرة الاراضي شريطة ان يكون ذلك مرتبطاً بحاجاته ، وعلى سلطات الجيش ان تدفع ثمناً للأرض المصادرة ، ولاحظ المشرعون «ان اسرائيل لم تلتزم بهذه المادة ايضاً ، وتستخدم المياه في الضفة الغربية لما يخدم مصلحة المستوطنين ، وما يخدم مصلحة اسرائيل ، متجاهلة مصالح السكان المحليين .

ورغم ان اسرائيل كانت من بين الدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، وهي لذلك ملزمة بتطبيقها من الناحية الأدبية والأخلاقية ، لكن السلطات الاسرائيلية تدعي ان هذه الاتفاقية لا تنطبق على الأراضي المحتلة ، علماً أن هذه المزاعم مرفوضة لدى كل الهيئات والمنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة .

جاء في المادة ٤٦ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ضرورة الغاء كل الاجراءات التي من شأنها التأثير على الممتلكات بعد انتهاء الأعمال العدائية .

ومنعت المادة ٥٣ تدمير الممتلكات الفردية والجماعية أو أملاك الدولة أو املاك الهيئات العامة . ويتناقض استيلاء اسرائيل على مياه الضفة الغربية وقطاع غزة مع هذه المادة ، ويمكن على اساس ذلك اعتبار كل القوانين الاسرائيلية للسيطرة على المياه لا شرعية .

أما المادة ٥٥ فقد طالبت الدولة المحتلة بضرورة تأمين الغذاء والدواء للسكان ، وحظرت على الدول المحتلة مصادرة المواد الغذائية .

وحرصت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تأكيد حق الشعوب في السيطرة والسيادة على مواردها الطبيعية ، وجاء الاعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٤ ليؤكد هذه الحقيقة ويؤكد الاعلان عن حق الأمم والشعوب في السيادة الدائمة على مصادرها الطبيعية يجب ان يطبق بما يخدم مصلحة التطور القومي ورفاهية الشعب في الدولة المعنية . ان خرق هذا الحق يخالف روح ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة ويعيق

تطور التعاون الدولي والحفاظ على السلام . ومن الواضح تماماً ان سرقة اسرائيل للمناطق انما هي خرق واضح لهذا الاعلان .

ومن الجدير بالذكر ان الأمم المتحدة قد أصدرت عدداً من القرارات التي تدين سرقة اسرائيل لمياه المناطق العربية المحتلة ، وتؤكد حق سكان تلك المناطق في السيادة والسيطرة على ثرواتهم ومصادرهم الطبيعية . ومن هذه القرارات .

قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٠٥ الذي أكد حق سكان المناطق المحتلة في السيادة على ثرواتهم الطبيعية .

قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٣٦ «ان السيادة على المناطق المحتلة من حق الشعب الفلسطيني ويعتبر استغلال اسرائيل للثروات الطبيعية والبشرية غير شرعي .

قرار الجمعية العامة رقم ٣٢/١٦١ الذي طالب اسرائيل بالتوقف عن استغلال المصادر البشرية والطبيعية في المناطق المحتلة ، وقد أكد القرار ان هذه المصادر هي ملك للدول العربية والشعوب التي احتلت اسرائيل أراضيها .

نتائج الاجراءات الاسرائيلية
وانعكاساتها على سكان المناطق المحتلة :

لايمكن فصل الاجراءات والتشريعات الاسرائيلية بصدد المياه واستخدامها في المناطق العربية المحتلة عن أهداف الاحتلال الاسرائيلي من وراء سياسة الدمج الاقتصادي للمناطق المحلتة في الاقتصاد الاسرائيلي وزيادة تبعيتها الاقتصادية في شتى المجالات، وذلك ضمن النموذج الاستعماري التقليدي المعروف المركز والمحيط The Core and Periphery pattern وبذلك تحولت المناطق المحتلة إلى سوق اقتصادي للبضائع الاسرائيلية ومصدر للأيدي العاملة الرخيصة، ونشأت صناعات أو ورشات صناعية على هيئة متعاقد جزئي Subcontractor مرتبط بعجلة الصناعة الاسرائيلية.

وكان للاجراءات الاسرائيلية تأثيرها المدمر على الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ تدنت مساحة الأراضي المزروعة، وانخفضت مساهمة الزراعة في الدخل القومي لسكان المناطق المحتلة، وتراجعت تربية المواشي، وانحسرت مساحات الأراضي المشجرة بالأشجار المثمرة، نتيجة للاجراءات الاسرائيلية المشددة في تحديد كمية المياه وتقليصها بشكل مستمر، من جهة، والاجراءات القمعية الاسرائيلية من جهة اخرى، فقد ذكر تقرير أعده خبيران دوليان أن اسرائيل اقتلعت عام ١٩٨٧ نحو ١٨ ألف شجرة مثمرة،

وفي عام ١٩٨٨ وصل الرقم إلى ١٠٠ ألف شجرة[١]

وجاء في تحقيق أجرته شبكة التلفزيون البريطاني المستقلة، في تموز ١٩٨١ ان اسرائيل تقوم بقطع المياه المستخدمة للزراعة عن السكان العرب أهالي الضفة الغربية بهدف تعطيش السكان. وذكر مسؤولون في السلطات العسكرية الاسرائيلية في الضفة الغربية أثناء التحقيق الذي أجرته الشبكة، ان هؤلاء لايمنحون السكان العرب تراخيص بحفر آبار جديدة للحصول على المياه الجوفية[٢]

وفي قطاع غزة، فرضت سلطات الاحتلال اجراءات مشابهة ومارست سياسة التعطيش ذاتها ضد سكان القطاع. إذ قامت باغلاق ٢٥ بئراً ارتوازياً في منطقة مواصي الزوايدة في منطقة خان يونس بحجة عدم حصول أصحابها على تصاريح، وفي عام ١٩٨٣ طلبت سلطات الاحتلال من أصحاب ٢٤ بئراً في رفح اغلاقها تحت طائلة تقديمهم للمحاكمة أمام محكمة عسكرية، علماً أن هذه الآبار المذكورة ينطبق عليها قرار دائرة الزراعة في قطاع غزة لعام ١٩٨٢، والذي يسمح بحفر هذه الآبار دون الحصول على تراخيص مسبقة

---

(١) See Document Prepared by Mrs. Lolanda Jacquement, historian and Journalist in the Journal de Ceneva and Mr. Stephane Jacquement, alawyer. the document is publihed in 1989.

(٢) انظر هآرتس ١٩٨١/٧/٩.

إذا كانت لاتبعد عن الشاطىء أكثر من ٥٠٠ م.

وفرضت سلطات الاحتلال على المزارعين العرب الأنماط الزراعية التي تريدها للحد من زراعة المحاصيل الأكثر استهلاكاً للمياه، تحددت كمية المياه للدونم الواحد من الحمضيات بـ ١٠٠٠ م٣ وللزيتون ٤٠٠ م٣ وللفواكه ٤٠٠ ـ ١٠٠٠ م٣، وللخضار ٧٠٠م٣ وأصدرت سلطات الاحتلال أمراً بنص على أن كل من يستهلك أكثر من الكمية المخصص بها بنسبة تتراوح ما بين ١١ و ٢٥٪ يغرم بـ ٣٠ ٣٠ أغورة لكل م٣ واحد، وإذا وصلت الزيادة ٢٦ إلى ٥٠٪ ترتفع الغرامة إلى ٨٠ أغورة. اما إذا تجاوزت الزيادة نسبة ١٠٠٪ تصل الغرامة إلى ١,٦ شكل لكل م٣ [1]

ولدى دراسة أوضاع الآبار العربية في المناطق المحتلة نجد أنها :

ـ بلغ عددها حتى عام ١٩٧٨ ٣١٤ بئراً، تنتج نحو ٣٣ مليون م٣ سنوياً. وهي قليلة العمق ١٢٠ ـ ١٤٠ م٣ وقد حفرت بدون دراسة مسبقة.

ومن المعلوم ان سلطات الاحتلال أصدرت الأمر العسكري رقم ٩٢ وفرضت بموجبه القيود على استقلال المياه. ولم تسمح خلال ٢٢ سنة إلا بحفر عدد قليل جداً من الآبار وصادرت الأبار التي يعيش أصحابها في الخارج لأي سبب كان. كما قامت سلطات الاحتلال في أواخر عام ١٩٦٧ بنسف ١٤٠ مضخة مياه كانت مقامة على نهر الأردن وتستخدم لري

---

(١) انظر بشير شريف البرغوثي . المطامع الاسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة ، مصدر سابق . ص ٨٩ ـ ٩٢ .

البيارات الموجودة في منطقة الأزوار، وفي قطاع سهلي محاذي لضفة النهر مباشرة[1].

ومن جهة أخرى، أقامت سلطات الاحتلال ١٩ بئراً في الضفة الغربية، يصل عمقها ما بين ٤٠٠ ـ ٦٠٠م وأحياناً يصل إلى ٩٠٠ م. وتتم بضخ مابين ١٥ ـ ١٧ مليون م٣ وركبت على هذه الآبار مضخات قوية، الأمر الذي أدى إلى جفاف الآبار العربية، ورفضت السلطات الاسرائيلية في الوقت نفسه السماح للمزارعين العرب بحفر آبار جديدة أو تركيب مضخات جديدة، بل وحتى شراء قطع غيار لبعض مضخاتهم. الأمر الذي يعطي كل المصداقية للتقرير الذي وضعته لجنة من الخبراء الفلسطينيين والأجانب والذي جاء فيه: «إن عملية الاستيلاء على الأراضي قد اشتملت أيضاً ما تحتها، بحفر آبار عميقة في جوف الأرض وتركيب مضخات قوية، خصوصاً في وادي الأردن، وضخ تلك المياه إلى المستوطنات الاسرائيلية الزراعية التي تعتمد كلياً على المياه العربية لاغراضها الزراعية والحياتية الداخلية»[2].

ونتيجة لحفر الآبار الارتوازية الاسرائيلية تعرضت عدد من المناطق للجفاف. وسنتحدث في هذا المجال عن مثالين اثنين أصبحا معروفين جداً وهما البردلة والعوجا.

---

(١) راجع دافار ١٩٨٧/١١/٢٦ ، أيضاً راجع أطماع اسرائيل في المياه العربية، مصدر سابق ص ٣٧ ـ ٤٤ .

(٢) راجع مجلة المستقبل، بتاريخ ١٩٧٩/٦/٩ .

قضيـة البردلة : تقع البردلة على بعد ٣ كم من الحدود الشمالية لوادي الأردن. وتوجد فيها ٨ آبار ارتوازية و ١١ ينبوعاً. وفي عام ١٩٦٨ أقامت سلطات الاحتـلال مستـوطنـة محولا، وحفـرت لها بئـراً بقـطر ٢٤ بوصة وباستطاعة ١٦٠٠ م٣/ سا، بينما لاتزيد استطاعة البئر الرئيسي للبردلة عن ٢٢٠ م٣/ سا. ونتيجة لكثرة الضخ من البئر الاسرائيلي، جفت ستة آبار و ١١ ينبـوعـاً. وبعـد مداولات مع سلطات الاحتـلال، قررت سلطات الاحتلال تزويد الفلاحين من خلال شركة مكوروت الاسرائيلية التي قامت بحفر بئر قدرته ٧٠٠ م٣/ سا وقررت تزويد العرب بـ ٢٥٪ من انتاج البئر أي ما يعادل ٩٥٠ ألف م٣ سنوياً أما الباقي فهو للمستوطنين.

قضية العوجا : تقع بلدة العوجا على بعد ١٠ كم شمال أريحا. وهي من أهم مناطق انتاج الموز والحمضيات والخضراوات والحبوب. ويحصل السكان على المياه من نبع العوجا والآبار الارتوازية. ويعتبر نبع العوجا من أكبر ينابيع الضفة الغربية ويصل تصريفه إلى ٥,٧ م٣ سنوياً. بعدما حفرت سلطات الاحتلال ٣ آبار ارتوازية قرب النبع، جف النبع تماماً عام ١٩٧٩ مما أدى إلى تقلص ٨٠٪ من الأراضي المزروعة بالموز و٦٠٪ من الأراضي المزروعة خضراوات. وبينما كانت المستوطنات المجاورة تنعم بمياه البرك والسباحة. رفضت سلطات الاحتلال السماح للعرب بحفر آبار جديدة لذلك تناقص عدد السكان في القرية من ٨ آلاف نسمة قبل الاحتلال إلى ٢٠٠٠ نسمة

عام ١٩٧٩، ومن ثم انخفض عدد السكان إلى ٥٠٠ نسمة فقط لاغير.[1]

أما فيما يتعلق بمياه الشرب. فقد تعرضت العديد من المدن والقرى العربية للعطش والتعطيش نتيجة سياسة الاحتلال التي ربط موافقتها على السماح للعرب بحفر آبار جديدة، بامداد المستوطنات الاسرائيلية بجزء من هذه المياه.

ومن هذه المناطق:

ـ رام الله التي اشترطت سلطات الاحتلال امداد المستوطنات المجاورة بالمياه لقاء السماح للأهالي بحفر بئر جديدة.

ـ مدينة بيت لحم التي تحصل على المياه من آبار بطن الغول ١ ـ ٢ ـ ٣ ـ التي تصل طاقتها ٦٢٥ ـ ٨٠٠ م^{3}/ سا وبئر بيت الفجار الذي تصل استطاعته إلى ١٠٠ ـ ١٢٠م^{3}/ سا. وبسبب ممارسات سلطات الاحتلال لاتزيد كمية المياه التي تحصل عليها بيت لحم عن ٧٠ م^{3}/ سا من أصل ٩٦٠ م^{3}/ سا هي طاقة انتاج المستوطنات أما الباقي فيذهب للمستوطنات.

ـ تعرضت مدينة جنين والقرى المحيطة بها لأزمة مياه خانقة بسبب تناقص المياه الجوفية الأمر الذي اضطر السكان لشراء المياه من الصهاريج. وتعود الأزمة التي تعاني منها جنين ويعبد وقباطية وعرابة لسياسة توزيع مياه بئر عرابة

---

(١) اخذت المعلومات من تقرير لبعثة مجلس الأمن الدولي صدر بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٥، وقد نشر في كتاب الأطماع الصهيونية في مياه فلسطين، اصدار حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح.

التي تفرضها سلطات الاحتلال على مياه بئر عرابة وترفض هذه السلطات زيادة مخصصات القرى والمدن العربية.[1]

- تعاني مدينة الخليل من أزمة مياه خانقة، ومع ذلك قام رئيس البلدية المعين بمد خط أنابيب مياه من الخليل إلى كريات أربع دون وضع عدادات وهكذا بدأ المستوطنون يبيعون المياه للعرب بسعر ٢,٥ دينار اردني للمتر المكعب الواحد. وينطبق الوضع نفسه على السموع والظاهرية ويطا. وفي قرية أبيت أولا يعاني سكان القرية من العطش ونزح عدد من السكان خارج القرية.[2]

تعطيش العرب :

تجمع كل المصادر على أن سلطات الاحتلال الاسرائيلية تمارس، وبشكل متعمد سياسة تعطيش تجاه السكان العرب في المناطق المحتلة، لكن هذه المصادر تختلف في تقدير كميات المياه التي يستهلكها كل من العرب واليهود.

عام ١٩٨٤ قدر استهلاك الفلسطينيين من المياه على النحو التالي:

٢٦ مليون م٣ للري.

٣٢ مليون م٣ للشرب وأغراض اخرى. (يلاحظ أن هذه الكمية قليلة جداً ولاينطبق مع ما تذكره معظم المصادر التي درست مياه الضفة الغربية).

كان نصيب الفرد العربي من المياه ١٤٥ م٣ سنوياً أما الاسرائيلي يبلغ

---

(١) القدس ١٩٧٩/٨/٢٨ .

(٢) الأتحاد الحيفاوية، ١٩٨٤/٧/٣١ .

نصيبه ٥٧٣ م^3 سنوياً.[١]

فيما يقدر التقرير الذي وضعته السيدة لولندا جاكومنت وزوجها استهلاك العرب للمياه بـ ١١٠ ـ ١١٥ مليون م^3 ويتوقع أن يرتفع الاستهلا إلى ١٣٥ مليون م^3 سنوياً. وبرأينا هذا التقرير هو الأكثر دقة من الرأي السابق.[٢] ولقد كانت تقديرات الدكتور جاد اسحق، التي وردت في المحاضرة التي ألقاها في قاعة وكلاء الكنيسة في بيت ساحور تحت عنوان «مصادر المياه في الضفة الغربية». ان استهلاك المياه سنوياً يصل إلى ١٢٠ مليون م^3 [٣].

ويذكر جيفري د. ديلمان، الذي يعمل مستشاراً قانونياً لدى مركز الاستشارات القانونية في واشنطن، مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين، يذكر جيفري ديلمان أن استهلاك المياه على النحو التالي حسب حصة الفرد:[٤]

الفلسطينيون في المناطق المحتلة: ١٠٦ ـ ١٠٧ م^3 سنوياً.

الاسرائيليون في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ ٣٧٥ م^3 سنوياً.

المستوطنون في الضفة الغربية ٦٤٠ ـ ١٤٨٠ م^3 سنوياً.

---

(١) قصة مدينة، بيت لحم، الدكتور وليد مصطفى، سلسلة المدن الفلسطينية، رقم ٩، ص٨٦.

(٢) Document prepared by Mrs. Lolanda Jacquement. opp. Cited.

(٣) الوطن الكويتية ١٩٨٧/٦/٧.

(٤) Jeffery D. Dilman. Water Rights in the Occupied Territories, opp Cited. pp 2-3.

وفي قطاع غزة، لايزيد استهلاك العرب من المياه عن ٤٠ م³ سنوياً للفرد الواحد، بينما يصل نصيب المستوطن إلى ١٠٠ م³ سنوياً[١]

ومن جهة اخرى، يدفع العرب ضعف المبلغ الذي يدفعه الاسرائيليون ثمناً للمياه، هذا ما يقوله الباحث الاسرائيلي كاهان، أما الباحث الفلسطيني عورتاني فيقول ان المبلغ الذي يدفعه العرب يصل إلى خمسة أضعاف المبلغ الذي يدفعه الاسرائيليون.[٢]

المياه والتسوية:

مياه المناطق المحتلة في مشاريع التسوية الاسرائيلية:

لقد استهدفت الحملة الدعائية المستمرة التي تشنها السلطات الاسرائيلية من خلال الحديث عن ازمة المياه في اسرائيل والمبالغة في تلك الأزمة، استهدفت ايجاد مبرر أو ذريعة تستند إليها سلطات الاحتلال الاسرائيلي لتبرير اطماعها في مياه المناطق المحتلة، وبالتالي العمل لتكريس احتلالها لهذه المناطق والسيطرة على أراضيها ومصادرها الطبيعية، ولهذا أعلن المتحدث باسم شركة مكوروت، شركة المياه الاسرائيلية «ان التخلي عن مياه الضفة الغربية معناه خنق اسرائيل والعودة إلى عهد آبار الجمع».[٣] وذكرت صحيفة

---

(١) حسن صالح، شؤون عربية، مصدر سابق، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(٢) Document paaparedly Iolanda Jacquement, Opp. Cites.

(٣) هآرتس ١٩/١٢/١٩٨٢.

هارتس انه ومنذ بدء مفاوضات كامب ديفيد، أثارت اسرائيل مشكلة المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة. «ان القضايات الثلاث التي أثارتها اللجنة المكلفة بتحديد مواقف اسرائيل من مسألة الحكم الذاتي هي:

ا ـ ملكية الأراضي في مناطق الحكم الذاتي.

ب ـ ملكية مصادر المياه.

جـ ـ اقامة علاقة رسمية بين المستوطنات في الضفة الغربية واسرائيل.

وقـررت اللجنـة أن تبقى السيطرة على أراضي أملاك الدولة في الضفة الغربية تحت وصاية الدولة.

أما بالنسبة لقضية المياه ومصادرها، فقد تقرر أن تبقى السيطرة على هذه المصادر بيد الدولة، وذلك بسبب المخاطر داخل الخط الأخضر، ولأنه لن يكون بالامكان اقامة مستوطنات جديدة بدون الاشراف على تلك المصادر». [1]

وجـاء في صحيفـة عل همشـمار ان خبراء المياه شرحـوا أمـام الأوساط السياسية، في تلك الفترة انه خلال الحكم الذاتي في اتفاقيات كامب ديفيد، قد تفقد اسرائيل السيطرة على مصادر المياه. ولقد حذر هؤلاء من انه يتوجب على اسرائيل أن تضع شروطاً تحول دون ظهور فقدان اسرائيل السيطرة على

(١) هآرتس ٢٧/١١/١٩٧٨، مأخوذة عن:

The Journal of patestine studies, No. 34 Winter 1980. pp 3 - 32.

An essay written by Uri Davis, Andonia E. L. MaKs and John Richardson.

مصـادر المياه في الضفـة الغـربية، وان تضـع الخطط لمواجهة احتمال قيام «عناصر محلية» بمساعدة خارجية بضخ المياه الجوفية من الضفة الغربية.[1]

وكتب عمير شابيرا تحت عنوان «خبراء المياه يحذرون من الحكم الذاتي في الضفـة الغـربية قد يعرض اسرائيل لخطر خسارة احتياطها المائي» يقول شابيرا «إن الأوساط السياسية التي تحدث معها لم تخف اعتقادها انه ليس من الصعب القيام بعمليات حفر عميقة على سفوح السامرة، الأمر الذي قد يؤدي إلى الحاق ضرر كبير بمصادر المياه الاسرائيلية. ولن يكون من العسير على سكـان الحكم الذاتي جمع الأموال اللازمة لهذه القضية. وقد يضفي هؤلاء على هذا المشروع طابعاً انسانياً بنقل المياه إلى الشرق بهدف توطين اللاجئين المكثف. إن هذه القضية تقلق الأوساط القيادية وتدفعها لادخال تغييرات في خطة الحكم الذاتي.

ويرى هؤلاء ان ضخ المياه بهذا الشكل سيعتبر أحد ذرائع الحرب، لأنه بالمقارنة مع الأوضاع داخل المناطق، لاتوجد بدائل أخرى»[2].

وإبان المفاوضات الامريكية ـ الاسرائيلية حول برنامج الحكم الذاتي، اثار الجانب الاسرائيلي موضوع «مياه الأرض ـ الطبقة الصخرية المائية على

---

(١) انظر علهمشمار ١٩٧٨/٦/٢٥ مقال بقلم عمير شابيرا ، تحت عنوان « خبراء المياه يحذرون من ان الحكم الذاتي في الضفة الغربية قد يعرض اسرائيل لخطر خسارة احتياطها المائي» .

(٢) المصدر السابق .

طول المنحدرات الغربية للضفة الغربية ـ ودرجة أهميتها بالنسبة لاسرائيل».
وتقول الصحف الاسرائيلية ان الولايات المتحدة اقتنعت بوجهة النظر الاسرائيلية ووافقت على أن تكون المستوطنات الاسرائيلية هي حدود اسرائيل.[1]

وقام وفد من شركة تاهل الاسرائيلية المسؤولة عن تخطيط مصادر المياه وتنميتها باجراء مفاوضات سرية مع المسؤولين الامريكيين في واشنطن وطرح هؤلاء «الأخطار المتوقعة بالنسبة لاسرائيل إذا قام العرب باستخدام المياه في مناطق الحكم الذاتي».[2]

وكتب يهوداليطاني في صحيفة هارتس ان اسرائيل شكلت لجنة من الخبراء لتحديد موقف الحكومة الاسرائيلية بشأن الحكم الذاتي. وتوصل هؤلاء الخبراء إلى استنتاج مفاده انه على اسرائيل ان تواصل الاحتفاظ بالسيطرة على مصادر المياه في المناطق المحتلة. وذلك بسبب ازمة المياه داخل الخط الأخضر، وكذلك لأنه سيكون من المستحيل اقامة مستوطنات جديدة

---

(١) علهمشمار ١٩٨١/٦/٢٥ .

(٢) هآرتس ١٩٧٨/١١/٣٠ .

هذه المعلومات أخذت من تقرير الامم المتحدة الصادر عام ١٩٨٠ تحت عنوان :

Israel's policy On the west Bank Water Resources. The United Nations, New york, 1980 .

في المناطق بدون السيطرة على مصادر المياه.[1]

وجاء في المذكرة التي قدمتها اللجنة المائية «إن مصادر المياه في اسرائيل تنبع من الضفة الغربية وان الضخ غير الصحيح للمياه سوف يؤدي إلى زيادة ملوحة المياه في اسرائيل».

ولقد أثارت هذه المذكرة اهتمام يهودا ليطاني الذي تساءل: «هل كان ضخ المياه في الضفة الغربية يتم بشكل غير صحيح خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦٧ ؟

ماذا فعلت اسرائيل لمواجهة هذه الأزمة ؟.

هل قامت حرب ١٩٦٧ لمواجهة هذه القضية ؟».[2]

وتحدث ميخائيل غريبتي، وهو من المطلعين على أحوال المياه في اسرائيل عن نفس الموضوع قائلاً: «إن القضية السياسية التي يتوجب على الحكومة أن تعالجها ابان مفاوضات الحكم الذاتي هي: «هل تبقى اسرائيل تحتفظ بامتياز الحصول على مياه ؟ هل يمكن التوصل إلى اتفاقية بهذا الصدد مع ادارة الحكم الذاتي أم انه سيتوجب على اسرائيل الاحتفاظ ببعض السيطرة على مصادر المياه، الأمر الذي يعني جهازاً عسكرياً خاصاً. ؟!»[3]

---

(١) هآرتس ١٩٧٨/١١/٢٧ . مقال بقلم يهودا اليطاني .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) هآرتس ١٩٧٨/١١/٣٠ ، مقال بقلم ميخائل غريتي . بعنوان «ملوحة المياه والخط الأخضر» .

وقال موشي دايان، وزير الخارجية الاسرائيلية اثناء مفاوضات كامب ديفيد، للصحفيين في مطار بن غوربون في النصف الثاني من نيسان ١٩٧٩ :

«إن اسرائيل سوف تستمر في السيطرة على مياه يهودا والسامرة التي تشكل المورد الأول للسهل الساحلي. ولن يحصل العرب في يهودا والسامرة من المياه أكثر من الكمية التي يحصلون عليها». ويقول الصحفي الاسرائيلي ابشالوم جيات انه بعد حديث دايان هذا ثم تشكيل لجنة المياه للسيطرة على مياه الضفة الغربية». ومما يجب أن نتذكره أن النقاش بدأ على الشكل التالي: هل الحكم الذاتي للسكان أم للأرض؟!

والذين صاغوا فكرة الحكم الذاتي للسكان يفترضون انه سيكون بمقدار اسرائيل الاشراف على استهلاك الضفة الغربية للمياه واصدار الأوامر للسكان متى وأين يمكنهم ان يحفروا .

ولم تقتصر مسألة مياه الضفة الغربية وقطاع غزة ومعارضة استخدام العرب لها على مؤيدي الحكم الذاتي ، بل شملت هؤلاء الذين يدعون انهم يؤيدون اقامة دولة فلسطينية ، والمثال على ذلك الباحث مارك هيللر من مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب ، وهو معروف بتأييده لقيام دولة فلسطينية لكنه «يصر على ضرورة منع الدولة الفلسطينية من سحب المياه الجوفية كي لا تهدد الكثير من المزارع الاسرائيلية بالفناء» .

ويبرر مارك هيللر موقفه الغريب هذا بأن اسرائيل تسحب حوالي ٣٠٠ مليون م^{٣} سنوياً أي ما يساوي ١٨٪ من مجموع استهلاكها من حوض العوجا

الزرقاء (اليركون ـ تنينم) دون أن يؤثر ذلك على احتياجات الضفة الغربية ويهدد احتياطها على حد زعمه ، ذلك لأن متطلبات الضفة الغربية الآن قليلة جداً بحدود بـ ١٢٠ مليون م٣ سنوياً لري ٨٥ الف دونم . لكن حكومة فلسطينية ملتزمة بالتطوير الزراعي سوف تحاول العثور على ١٠٠ الف دونم اخرى تصلح للري ، ويقع معظم هذه الأراضي غربي الحافة الجبلية ، مما يتطلب ١٠٠ مليون م٣ سنوياً ، وسيأتي معظمها من الضفة الغربية مهدداً الاحتياطيات الاسرائيلية»[1]

وعن الحديث عن مسألة المناطق المحتلة وآفاق حلها في سياق عدد من الخيارات تبتدأ من استمرار الوضع الراهن ، وتضم ضم المناطق إلى اسرائيل ، اقامة حكم ذاتي محدود أو شامل ، قيام دولة فلسطينية ، قيام اتحاد فيدرالي بين الأردن والمناطق المحتلة ، أو الانسحاب من قطاع غزة من طرف واحد أكد تقرير معهد جافي للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب الصادر عام ١٩٨٩ على ضرورة معالجة ازمة المياه واخذ النتائج المترتبة على التسوية في الحسبان» «وإذا كانت التسوية تسمح بوجود تكامل اقتصادي ، أو تكون التسوية مقبولة لدى الأردن ومصر ، يمكن ان تحصل اسرائيل على كميات من المياه من مصادر خارجية سواء كانت هذه المصادر طبيعية أم اصطناعية ، وإذا لم توافق الدولة العربية على التعاون الكامل مع اسرائيل فانه سينتج عن حل مشكلة المياه في المناطق المحتلة تقليص كميات

---

(١) هآرتس ١٩/١٢/١٩٨٢ .

المياه التي تأخذها اسرائيل من الضفة الغربية ، الأمر الذي قد يستوجب إحداث تغيير في بنية الزراعة الاسرائيلية . لأن أثر تقليص المياه سيكون له انعكـاسات اقتصادية تفوق سعر هذه المياه . أما اذا وافقت اسرائيل على امداد الضفة الغربية بالمياه ؟ ! ! فإنه يتوجب عليها ان تحصل على كميات اضافية من المياه من مصادر خارجية مثل الليطاني أو نهر النيل»[1] .

---

(١) The West Bank and Gaza, Israels Options For Peace. Reportof the Jaffee-center for Strategic Studies, Tel Aviv University, 1989. PP. 216 - 220.

الفصل الثالث

الفرات والنيل في خطر

مدخـــل :

يعتبر نهرا الفرات والنيل ، أكبر الأنهار العربية وأكثرها غزارة واهمية بالنسبة لحياة سكان المنطقة وتطورها واقتصادها وارتباطت بهذين النهرين معظم الحضارات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط .

يبلغ طول نهر الفرات ٢٧٣٦ كم منها ٩٠٠ كم داخل الأراضي التركية وأكثر من ٤٠٠كم داخل الأراضي السورية والباقي داخل الأراضي العراقية وتبلغ مساحة حوض الفرات ٦٤١٠٠ كم٢ . ويبلغ تصريف نهر الفرات عند دخوله الحدود السورية ـ التركية ٢٣ مليار م٣ سنوياً لكن هذه الكمية انخفضت بشكل مستمر بينما وصل تصريف النهر عند مصبه في شط العرب الى ٨٣٪ م٣/ثا . هذا يعود بالدرجة الأساسية إلى تبخر جزء من مياه النهر بسبب ارتفاع الحرارة صيفاً ، واستغلال جزء آخر من مياهه في مشاريع الزراعة والشرب ولاتوجد حتى الآن اتفاقيات لتقاسم مياه النهرين بين الدول الثلاث .

أما نهر النيل ، فيصل طوله إلى ٦٦٩٥ كم ، وهو يمر بالدول التالية :٠ مصر ـ السودان ، أثيوبية ، أوغنده ، راوندا ، بوروندي ، كينية . ويقدر تصريف النيل سنوياً بـ ٩٢ مليار م٣ . تستغل مصر منها سنوياً نحو ٥٥

مليار م³ ولذا ارتبطت مصر حضارياً وبشرياً بنهر النيل ، ولديها سجل كامل لمنسوب مياه النيل منذ أكثر من خمسين قرناً ، ويستدل من هذه السجلات ان القرون الحادي عشر والثالث عشر والعشرون كانت هي الأكثر سوءاً فيما يتعلق بمقدار تصريف النهر .

ولاستغلال مياه النيل، عقدت الاتفاقيات التالية

- اتفاقية عام ١٨٩١ الموقعة بين بريطانيا وايطاليا .
- اتفاقية عام ١٩٠٢ الموقعة بين بريطانيا وأثيوبية .
- معاهدة ١٩٠٦ الموقعة بين بريطانيا والكونغو .
- معاهدة ١٩٢٩ بين السودان أوغندا وكينية وتنزانية .
- اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان .

المياه كسلاح سياسي

لم تكن عملية قطع تركية لمجرى نهر الفرات لمدة شهر كامل من ١٣ كانون الثاني ١٩٩٠ ولغاية ١٣ شباط ١٩٩٠ لملء خزان أتاتورك بما يقارب بـ٣ مليار م³ ، على حساب السكان في كل من سورية والعراق ، ولا المساعي الأثيوبية بالتعاون مع اسرائيل لاقامة جملة من السدود على نهر النيل الأزرق بشكل يتعارض مع كل الاتفاقيات الموقعة بين الأطراف المختلفة في حوض النيل ، لم تكن هذه هي أول مرة يجري استخدام المياه كسلاح سياسي للضغط على الدول العربية ، كما ان هذه الأعمال لا يمكن فصلها عن التطورات

السياسية في منطقة الشرق الأوسط والمخططات الامبريالية العدوانية ضد شعوبنا العربية ، وقد استغلت هاتان الدولتان ، تركية وأثيوبية أكثر من مرة للضغط المباشر على الدول العربية . سواء ما جرى على الحدود التركية ـ السورية عام ١٩٥٧ ، أو الدور الأثيوبي في احداث جنوب السودان ، هذا الدور القديم الجديد .

لكن هاتين الدولتين ، من جهة اخرى . مرتبطتان بحلف سياسي استراتيجي مع اسرائيل منذ أواسط الخمسينات وقعه ديفيد بن غوريون رئيس وزراء اسرائيل حينئذ ، وقد عرف باسم حلف معاهدة الحزام المحيط .

قصة الحلف الاسرائيلي مع تركية وأثيوبية

يقول ميخائيل بار زوهر ، مؤلف كتاب «النبي المسلح» وهو عبارة عن قصة حياة ديفيد بن غوريون إن اسرائيل بعد قيامها في عام ١٩٤٨ ، واعلان الدول الامبريالية الثلاث : الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ضمان حدود اسرائيل عام ١٩٥٠ حاولت في عام ١٩٥١ ان تقيم تحالفاً عسكرياً مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا مجتمعات أو منفردات ، وحاولت الدخول كعضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو) وفي تلك السنة سعت اسرائيل ايضاً لايجاد رابطة دفاعية بينها وبين حليفات الامبريالية الأمريكية الثلاث في

المنطقة : أثيوبيا ، ايران ، وتركيا[1] . ولقد برر بن غوريون مرتكزات هذا التحالف على الشكل التالي :

- أثيوبيا ستصاب بالذعر بشكل متزايد من سياسة عبد الناصر «التوسعية»
- تركيا تخاف من العدو العربي في جبهتها الجنوبية .
- ايران تشتبك في صراع اقليمي[2]

وبعد مفاوضات بين موشي دايان والجنرال مونتغمري في أيار ١٩٥٨ ومراسلات بين بن غوريون والجنرال ديغول ولد الحلف بين اسرائيل وهذه الدول الثلاث في آب ١٩٥٨ تحت اسم حلف معاهدة الحزام المحيط :

THE PERIPHERAL PACT TREATY

وقد كتب بن غوريون رسالة الى الرئيس الأمريكي ايزنهاور يقول فيها : «تلقى المراحل الأولى من المخطط النجاح ، لكن ثمة شيئان يعتمدان على الدعم والمساندة الأمريكية : المساعدة المالية والسياسية والمعنوية وتوفير الشعور لدى كل من تركيا وأثيوبيا وايران ، بأن مساعينا تحظى بالدعم الأمريكي»[3]

---

(١) Bar Zohar. the Armed prophet, London, 1964 pp. 261 - 262

(٢) Bar Zohar, Ibid, p. 264 - 2 70

(٣) G. H. Jansen, Zionism, Israel and Asian Nationlism the institute for palestine studies. Beirut. 1971. pp 241 - 255

ولم يكن هذا التحالف بين اسرائيل ، وهذه الدول الثلاث مجرد وسيلة لاخراج اسرائيل من عزلتها ، ولتخفيف آثار المقاطعة العربية فقط ، بل كان احدى وسائل الضغط السياسي والعسكري والاقتصادي ، واستغلال الأنهار العربية التي تنبع من اراضي كل من أثيوبية وتركية ، وخلق مشكلة شط العرب بين العراق وايران .

المشاريع التركية والأثيوبية لاستغلال مياه الفرات والنيل

آ ـ المشاريع التركية :

مقدمة :

تتزايد باستمرار الأهمية الاستراتيجية لتركية في سياسة الولايات المتحدة ومخططاتها في المنطقة ، خصوصاً بعد انهيار حلف بغداد عام ١٩٥٨ ، وقيام الثورة في ايران عام ١٩٧٩ ، وقرب تركية من منابع النفط في منطقة الخليج العربي . لذلك اصبحت تركية هي النافذة التي يطل منها حلف الأطلسي على منطقة الشرق الأوسط ، وهي الركيزة الثانية للسياسة الأمريكية في المنطقة بعد اسرائيل . وبعد فشل محاولة الانقلاب التي دبرتها الولايات المتحدة في سورية في آب ١٩٥٧ لجأت الولايات المتحدة إلى الحكومة التركية بزعامة عدنان مندريس ، الذي وضع خطة بالتعاون مع المبعوث الأمريكي

هنـدرسـون ، الخبـير بتنـظيم المؤامـرات ، وحشدت تركية قوات مسلحة ضخمـة معـروفة باسم «مجموعة قوات هاتاي المتحركة» وأرسل الأسطول السادس الى شرق البحر الأبيض المتوسط .[1] .

مخططات تركية للعب دور اقليمي في المنطقة :

لقد استفادت تركية كثيراً من الخلاف السوري ـ العراقي ، واضطرار العـراق الى مد خط انـابيب نفط داخل الأراضي التركية ، بدلاً من خط الأنـابيب الـذي كان يمـر داخل الأراضي السورية وسينتهي العمل بهذا المشروع في نهاية عام ١٩٩٠ وتقدر طاقته بـ ٣ مليون برميل نفط يومياً ، أي ما يعادل نحو ٣٠٪ من صادرات الشرق الأوسط من النفط [2] .

وسعت تركية ، أيضاً لاستغلال الحرب العراقية ـ الايرانية ، للعب دور اقليمي في المنطقة وتوصلت الى توقيع عدد من الاتفاقات الأمنية مع دول مجلس التعاون الخليجي وقد ساعد تركية في ذلك ضعف الدور الذي كانت تلعبه باكستان في تأمين قوات عـسكرية في بعض أرجاء الجزيرة العربية .

---

(١) William B. Quandt. U.S. Policy in the Middle East, California, 1970. Also see. G. H. Jansen, Zionism, Israel and Asian Nationalism, Institute For palestine Stuties, Beierut 1971, P. 246.

(٢) السفير ١٨/١/١٩٩٠ ، مشروع حرب قادمة : مياه الفرات .

ومن جهة أخرى ، بدأت تركية محاولة الظهور كدولة اقليمية في المجال الاقتصادي ، وبعد فشل السودان في أن يكون سلة غذاء الشرق الأوسط والوطن العربي ، بسبب أوضاعه الداخلية وموجات الجفاف المتلاحقة ، بدأت تركية تخطط للقيام بهذه المهمة ، أي تأمين المواد الغذائية للوطن العربي الذي تقدر وارداته في هذا المجال بـ ٥٠ مليار دولار سنوياً .

وكشف أحد مستشاري تورغوت أوزال ، رئيس الجمهورية التركي ، «ان انفتاح تركية على الشرق الأوسط ذو نمط اقتصادي . . . فالشرق الأوسط هو سوقنا الطبيعي .

مشروع أنابيب السلام :

أصبحت المياه تستغل باعتبارها أحد الأسلحة في الاستراتيجية التركية للعب دور اقليمي في المنطقة . . ومن المشاريع التي طرحت في هذا المجال ، مشروع انابيب السلام ، الذي طرحه رئيس الوزراء التركي ، تورغوت أوزال عام ١٩٨٦ ، لارواء ثمان دول عربية هي سورية والأردن والسعودية والعراق والكويت ، قطر ، البحرين ، الأمارات العربية المتحدة ، عمان .

معلومات أساسية حول المشروع[١] :

طول خط الأنابيب ٢٠٠٠ كم

---

(١) السفير ١١/١/١٩٩٠ .

التكلفة	٢٠ ـ ٢٤ مليار دولار .
التدفق	٣٤ مليار

م^٣^ يومياً .

تكلفة الغالون الواحد	١,٤ دولار

مصادر المياه : من نهري سيحان وجيحان

ولقد كشف وزير المياه في دولة الامارات العربية المتحدة ، حميد بن ناصر العويس ، أن خط أنابيب مياه السلام غير قابل للتنفيذ اقتصادياً ، لأن ثمن مد هذه الأنابيب سيكون اكثر ارتفاعاً من تكلفة انشاء محطات تحلية مياه البحر ، كما ان تكلفة الغالون الواحد من مياه البحر بعد تحليتها تصل الى ٠,٨ دولار بينما تصل تكلفة الغالون الواحد من المياه التركية الواردة عبر الأنابيب الى ١,٤ دولار .

المشاريع التركية على نهر الفرات :

تحاول تركية دائماً تخزين الحد الممكن من مياه نهر الفرات متجاوزة كل الاتفاقيات والمعاهدات والأعراف الدولية التي تحدد كيفية تقاسم مياه الأنهار الدولية ، فقد انخفض معدل تصريف النهر عند دخوله الحدود السورية من ٢٣ مليار م^٣^ سنوياً الى ١٩,٧ مليار م^٣^ ، وبموجب اتفاقية عام ١٩٨٧ الموقعة بين سورية وتركية ، انخفضت الكمية الى ١٥,٧٥ مليار م^٣^ ، وبعد تنفيذ السدود التركية على نهر الفرات لن يزيد معدل تدفق النهر عن ١٣ مليار

م^3 علماً ان احتياجات سورية لوحدها تصل إلى ٧ مليار م^3 سنوياً[٢] .

أهم المشاريع التركية على الفرات :

١ ـ مشروع الفرات الأسفل : سد اتاتورك ، ومحطته الكهربائية وانفاق شانلي أورفه .

٢ ـ مشروع قره تايا : ويضم سداً ومحطة كهرومائية .

٣ ـ مشروع الفرات الحدودي : ويضم سداً ومحطة كهرومائية .

٤ ـ مشروع سروح يازبكي : مشروع ري .

٥ ـ مشروع ادي يامان ـ كاهنا : ويضم بناء اربعة سدود وخمس محطات كهربائية .

٦ ـ مشروع آي يامان ـ غوك ـ صو ـ أرايان : مشروع ري .

٧ ـ مشروع غازي غتب : اقامة ثلاثة سدود ومشاريع ري .

٨ ـ مشروع دجلة قرال قيزي : اقامة سد ومحطتين كهرومائيتين .

٩ ـ مشروع باطمان ـ سيلوان : مشروع ارواء واقامة محطة كهرومائية .

١٠ ـ مشروع عارزاه : مشروع ارواء ومحطة كهرومائية .

١١ ـ مشروع آلى صو : انشاء محطة كهرومائية .

١٢ ـ مشروع جزر : مشروع ري واقامة محطة كهرومائية .

---

(٢) القبس ١٩٨٩/١١/٢٦ .

وبعد انجاز مشاريع الري التركية على نهر الفرات ، ستأخذ تركيا اربعة أضعاف حصتها المقررة من نهر الفرات ، الأمر الذي سيسبب تفاقم ازمة المياه في سورية والعراق بشكل حاد ، علماً ان سورية تعاني الآن عجزاً مائياً بشكل مستمر مما يشكل صعوبة في توفير مياه الشرب والزراعة والصناعة . ويتوقع ان يصل عجز المياه في سورية حتى حلول عام ٢٠٠٠ الى ١٠٠٠ مليون م٣ سنوياً ، ولا يختلف الأمر كثيراً فيما يتعلق بالعراق .

مشروع جنوب شرق الأناضول :

يتألف المشروع في ٢١ سداً و ١٧ محطة توليد كهرباء ، وتبلغ التكلفة الاجمالية للمشروع ١٨ مليار دولار يتوقع ان ينتهي العمل بهذا المشروع في مطلع القرن القادم . ويعتبر سد اتاتورك أكبر السدود في هذا المشروع وهو تاسع اكبر سد في العالم .

طول السد ٢ كم موقع السد ٥٤٠ كمن جنوب شرق أنقرة
ارتفاع السد ١٦٦ م بعده عن الحدود السورية ٦٠كم
التكلفة ١١ مليار دولار
مساحة بحيرة السد ٨١٧ كم٢
سعة البحيرة ٤٨ مليار م٣

وفي الفترة ما بين ١٣ كانون الثاني ١٩٩٠ و ١٣/٢/١٩٩٠ قامت تركية بقطع مياه النهر لرفع مخزون سد اتاتورك من ٦٠٠ مليون م٣ الى ٣ مليار م٣ وقد جاء التصرف التركي ليشكل سابقة ليس لها مثيل في العلاقات الدولية ،

وقد حاولت تركية من خلال هذا الاجراء ممارسة ضغط مباشر على كل من العراق وسورية لمنع تسلل الأكراد المعادين للنظام التركي ومن تواجد الأكراد على أراضيهما . وقد نقلت صحيفة دير شبيغل عن ناطق رسمي تركي قوله ؛ «إنه يأمل أن تعود الجارتان سورية والعراق إلى الصواب . وانه كلما أسرعت الدولتان في انهاء هذا التواجد بسرعة كان الحال أفضل بالنسبة لهما»

ونقلت صحيفة THE TURKISH DAILY NEWS عن ناطق رسمي تهديداً واضحاً لكل من سورية والعراق جاء فيه «ان الحظر التام الذي تفرضه تركية على تدفق مياه نهر الفرات يمكن تخفيفه ، ويمكن إذا دعت الضرورة ، تحمديد اغلاق النهر لمدة أطول من المدة المقررة وهي أربعة أسابيع .

وذكر مراسل صحيفة فايننشال تايمز في المنطقة ، جيم بودجنر ان قطع المياه جاء بديلاً للاجراء الذي طلبه بعض قادة الجيش التركي بعد الهجوم الذي قامت به عناصر كردية بتاريخ ٢٤/١١/١٩٨٩ ، ويشمل طلب قيادة الجيش التركي شن غارات انتقامية على قوات حزب العمال الكردي في الأراضي السورية وفي البقاع ، وعلى غرار الغارة الاسرائيلية[1] .

انعكاسات المشاريع التركية على سورية والعراق :

حاولت الحكومة التركية اقناع الرأي العام العربي والعالمي بأن مشاريعها

---

(١) لوموند ، مقال بقلم فرانسوا شيبو ، مأخوذة عن القبس ١٨/١/١٩٩٠ .

المائية على نهر الفرات لن تؤثر على جارتيها سورية والعراق . فقد نقلت الصحف التركية عن الرئيس التركي تورغوت أوزال قوله : «ان ترويج الشائعات حول ان المياه ستكون دافعاً للصراع بين تركيا وجاراتها هو وهم كاذب . ان تشبيه سد اتاتورك بالجلاد والرابض فوق رقاب سورية والعراق تشويه للصورة الحقيقية[١] .

وأرسلت تركية وفوداً إلى بعض الدول العربية لشرح وجهة نظرها وترأس الوفد السيد نجاتي أوتكان . مدير عام الشؤون الاقتصادية في وزارة الخارجية ، الذي عقد عدة مؤتمرات صحفية خلال جولته هذه «نفى خلالها وجود أزمة بين بلاده وسورية والعراق» وادعى ان مشاريع المياه التركية ليس لها أهداف سياسية ضد سورية والعراق[٢] . إنها اجراءات فنية تهدف إلى توفير المياه لتركية دون ترك أي أثر سلبي على كمية المياه المتدفقة من تركية لكل من سورية والعراق[٣]»

ولو نظرنا إلى الانعكاسات الاقتصادية للمشاريع التركية على نهر الفرات التي قد تهدد تدفق المياه المستخدمة لأغراض الشرب والصناعة والزراعة في حلب والرقة والطبقة ودير الزور والحسكة ، ويروي الفرات $\frac{٢}{٣}$ من مجموع

---

(١) السفير ١٩/١/١٩٩٠ .
(٢) القبس ١٧/١/١٩٩٠ .
(٣) الوطن ١١/١/١٩٩٠ .

الأراضي المروية في سورية وتعتبر مياهه مصدراً اساسياً لزراعة القطن ، الشمندر السكري ، والحبوب .

وبسبب قطع مياه نهر الفرات من ١٣/١/١٩٩٠ الى ١٣/٢/١٩٩٠ لحقت خسارة كبيرة بالاقتصاد السوري خصوصاً في مجال توليد الكهرباء . اذ بقيت عنفة واحدة من أصل ثمان عنفات قادرة على العمل في الفرات ـ الأمر الذي الحق ضرراً بصناعة النفط في مصفاة حمص وصناعة الأسمدة في حمص ، ومعامل النسيج في مختلف ارجاء سورية[1] .

ومن جهة أخرى يزيد تقليص تركية لمياه الفرات المتدفقة إلى الأراضي السورية من أزمة المياه التي أخذت بالظهور في سورية في السنوات الأخيرة بسبب موجات الجفاف وتزايد الطلب على المياه لأغراض الصناعة والزراعة والشرب . ويتوقع أن يصل العجز المائي في سورية إلى ١٠٠٠ مليون م^3 سنوياً في نهاية هذا القرن .

وتقدر واردات المياه في سورية حسب مصادرها على النحو التالي :[2] :

ـ ميله أمطار ٤٥٨٢٥ مليون م^3

ـ مياه الأنهار ٣٣٠٠٥ مليون م^3 بينما تقدرها مصادر اخرى بـ ٢٢٤٢٠ مليون م^3[3]

---

(١) تقرير اذاعته راديو لندن يوم ١٢/٢/١٩٩٠ حول اثر قطع المياه على سورية .

(٢) مجلة صباح الخير اللبنانية ١٥/١٢/١٩٨٩ . مقال بعنوان « تعطيش سورية » .

(٣) انظر تشرين السورية ٩/١٢/١٩٨٩ .

- الينابيع ٣٨١٨ مليون م³ .

- مياه جوفية ٢٠٦٩ مليون م³

وتتوزع المياه الجوفية في سورية على الأحواض التالية[1](انظر المصور رقم ١٤)

حوض دمشق ، مساحته ٦٨٥٠ كم² ، معدل أمطاره ١٨٢ ملم ، واجمالي موارده ١٠٢٦٥ مليون م³

حوض العاصي : مساحته ١٦٢٠ كم² ، متوسط أمطاره ٢٨٠ ملم .

حوض الساحل : مساحته ٥١٠٠ كم² ، ومتوسط أمطاره ٩٥٠ ملم .

حوض حلب : مساحته ٢١٠٥٠ كم² معدل أمطاره ٢٧٦ ملم ، وإجمالي موارده ١١٩١ مليون م² .

حوض اليرموك : مساحة ٥٧٠٠ كم² معدل أمطاره ٢٦٣ ملم ، واجمالي موارده ٤٤٥ مليون م³ .

حوض البادية : مساحة ٧٠ ألف كم² ومتوسط أمطاره ١٢٥ ملم . واجمالي الموارد المائية ٦٠٠ مليون م³ .

أما بالنسبة لانعكاسات قطع المياه على الاقتصاد العراقي فقد كان الضرر الذي لحق بالاقتصاد العراقي ، وبشكل أدق الذي سيلحق بالاقتصاد العراقي خلال شهور قادمة ، كبيراً ، لأن نهر الفرات يمتد أكثر من ١٠٠٠

---

(١) مجلة صباح الخير اللبنانية ١٥/١٢/١٩٨٩ .

كم قبل وصوله إلى الأراضي العراقية[1] .

ولقد أثر الإجراء التركي على ١,٥ مليون مزارع عراقي ، ونحو ٥,٥ مليون انسان يعيشون على ضفاف الفرات في العراق ، ويؤدي قطع المياه إلى تدمير محاصيل الأرز والقمح في العراق[2] .

وإزاء رفض تركية الاستجابة لمطالب العراق لتخفيض مدة قطع مياه الفرات من أربعة أسابيع إلى أسبوعين ، اضطرت السلطات العراقية إلى دفع كميات من مياه سد الحبانية إلى نهر الفرات للحيلولة دون انقطاع المياه نهائياً في مجرى النهر[3] .

ومن المعروف ان العراق يعتمد إلى حد كبير جداً على نهري الفرات ودجلة في مجال الري والصناعة والاسكان . ومن أهم المشاريع المائية المقامة على نهري الفرات ودجلة في العراق :.

١ ـ سد الهندية .

٢ ـ سد الرمادي ، وتحول المياه الفائضة إلى بحيرة الحبانية (٣ مليار م^3) وهورابي ديس ٢٦ مليار م^3 .

٣ ـ سد سامراء على نهر دجلة ويخزن ٨٥ مليار م^3 .

٤ ـ خزان دوكان على الزاب الأصغر ويمكن أن يخزن ٦ مليار م^3

---

(١) القبس ١٩٩٠/١/١٧ .

(٢) السفير ١٩٩٠/١/١٥ .

(٣) دير شبيغل . مأخوذة عن القبس ١٩٩٠/١/٧ .

٥ ـ خزان دربندر خان على نهر ديالي : ويخزن ٣ مليار م^3 .

ب ـ المشاريع الأثيوبية على نهر النيل :

رغم النفي المستمر من قبل السلطات الأثيوبية لوجود تعاون مع اسرائيل لاستثمار النيل فقد أعلنته شركة تاهل الاسرائيلية المسؤولة عن تطوير وتخطيط المصادر المائية في اسرائيل انها تقوم بمشاريع وأعمال في اثيوبية لحساب البنك الدولي وانها تقوم بأعمال انشائية في أوغادين في الطرف الآخر من أثيوبية على حدود الصومال[1] . . وكشفت الصحف أن خبراء اسرائيليين قاموا بعمليات مسح لمجرى النيل والمناطق المحيطة به . . وذلك لتقديم الاقتراحات حول امكانية اقامة عدد من السدود على نهر النيل الأزرق [2] .

ويهدف التعاون الأسرائيلي ـ الأثيوبي لتنفيذ المشاريع المائية التي سبق وأعلنت اثيوبية عزمها على تنفيذها ، والتي يصل عددها إلى أربعين مشروعاً مائياً على نهر النيل الأزرق لتنمية الأراضي الواقعة على الحدود السودانية الأثيوبية وتشمل هذه المشاريع إنشاء ٢٦ سداً على نهر النيل الأزرق لري ٤٠٠ الف هكتار وانتاج ٣٨ مليار كيلوواط[3] وتعتمد المخططات الاسرائيلية لتنفيذ المشاريع في اثيوبية على مخططات وضعتها الولايات المتحدة لبناء سدود

---

(١) رصد اذاعة اسرائيل مأخوذة عن النهار البيروتية ١٩٩٠/١/١٠ .
(٢) القبس ١٩٩٠/١/٣ .
(٣) السفير ١٩٩٠/١/٢٧ .

على نهر النيل في اثيوبية في النصف الأول من الستينات وذلك بقصد الضغط على الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر . وقد نشرت الدراسات الأمريكية والمخططات اللازمة لاقامة السدود في ١٧ مجلداً[٤] وتقدر كمية المياه اللازمة لخدمة مشاريع الري الأثيوبية المقترحة ٨٠ مليار م٣ وذلك حتى نهاية القرن العشرين وهذه الكمية ستأتي على حساب مصر والسودان .

ويأتي هذا التعاون بين اسرائيل وأثيوبية تتويجاً لتعاون سري بين الطرفين ، قدمت اسرائيل من جانبها القنابل العنقودية وطائرات الكفير للجيش الأثيوبي ، فيما سمحت السلطات الأثيوبية باستئناف تهجير يهود الفلاشا إلى اسرائيل . . وتسعى اسرائيل من وراء هذا التعاون إلى زيادة نشاطها في منطقة القرن الأفريقي وتوطيد أقدامها في المنطقة لتعزيز دورها في أحداث جنوب السودان ، والعودة إلى مدخل باب المندب من خلال إقامة منشآت عسكرية في منطقة جزيرة دهلق .

استراتيجية اسرائيل تجاه اثيوبيه :

تقول الدكتوره سوازن جنلسن ، استاذه الدراسات الافريقية في الجامعة العبرية عن العلاقات بين اسرائيل واثيوبيه « الحبشة » كما كانت تعرف إبان حكم الامبراطور هيلاسلامي : « إن للبلدين هدفاً استراتيجياً

---

(٤) المصدر السابق .

واحداً وهو إبعاد الاتحاد السوفياتي عن البحر الأحمر ، وكلا البلدين متفهم لمشـاكـل البلد الآخـر مع جيرانه ، مشاكل اسرائيل مع الدول العربية ، ومشاكل اثيوبية مع الصومال والسودان وجبهة التحرير الأريترية » . وحول المـوضـوع نفســه قال الياهـو سلفسـتر ، مبعوث صحيفة هآرتس : « إن التخـريب السـوفياتي يتم بواسـطة العرب ، لهذا السبب يهتم الأثيوبيون بالتغلغل الروسي في البحر الأحمر ، ويقلقهم ذلك ـ وفي هذا المجال لا تلتقي المصالح الأثيوبية مع المصالح الإسرائيلية فقط ، بل مع المصالح الأمريكية[1] » .

ولقد تعززت العلاقات الاسرائيلية ـ الاثيوبية بعد عدوان ١٩٥٦ ، وفي عام ١٩٥٧ طلب الأمـبراطـور هيلاسلاسي من بن غوريون ، رئيس وزراء اسرائيل آنذاك ، أن تتولى إسرائيل تدريب الجيش الأثيوبي ووافق بن غوريون على ذلــك[2] . وفي ١٤/٩/١٩٦٠ ساعــدت القــوات الجــوية الاسرائيلية الأمبرطور على العودة للحكم والإطاحة بالإنقلاب الذي حدث ضده أثناء وجوده في رحلة خارج البلاد . ومقابل ذلك حصلت اسرائيل على حق إقامة قاعدة جوية في مطار أسمره . وفي عام ١٩٦٣ اعترفت اثيوبية رسمياً دبلوماسياً باسرائيل[3] .

---

(١) صحيفة البعث السورية ، ١٢/٩/١٩٧٥ .
(٢) Jeune Afrique, 15 - 5 - 1978.
(٣) هآرتس ٢٣/١/١٩٧٨ .

إن الهدف الاسرائيلي الأساسي من وراء تعزيز العلاقات مع اثيوبية هو تأمين موطىء قدم لها على البحر الأحمر ، وقد تحدث عن هذه المسألة أباايبان ، وزير خارجية اسرائيل الأسبق فقال : « إن موطىء قدم لاسرائيل على البحر الأحمر يعوضها عن الحصار الاقليمي المفروض عليها ، وعن طريق ربط المحيطات الشرقية والغربية عبر قطاع ضيق من الأرض ، يمكن لاسرائيل أن تصبح الجسر الذي تعبره تجاره الشعوب في القارات جميعاً . وبذلك يمكن تحرير شعوب أسيا وأوروبا من الإعتماد على قناة السويس »[1] .

وبعد قيام الثورة في اليمن الشمالي ، ازداد خطر الحظر على حرية الملاحة الاسرائيلية في البحر الأحمر ، ولتلافي اغلاق الملاحة في البحر الأحمر في وجه اسرائيل ، عن طريق جزيرة ميون (بريم) نشطت الدبلوماسية الصهيونية للتعاون مع الاستعمار البريطاني ، والتقى ابا ايبان مع هارولد ولسون ، وجورج براون ، لبحث القضية ، وحاولت بريطانيا التشبث بالجزيرة المذكورة . إلا أنها اضطرت للخروج منها بفضل إصرار الثورة في اليمن الديمقراطي ، والتأييد العالمي الذي لقيته . لهذا السبب ازدادت أهمية اثيوبية في الاستراتيجية الاسرائيلية ، وتعزز التعاون فيما بينهما لكي لايتحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية وقال الجنرال حراكابي ، وكان بشغل منصب رئيس شعبه الإستخبارات العسكرية الاسرائيلية : « إن على

---

(١) Abba Eban. Voice of Israel, London, Faber and Faber, 1959 .

اسرائيل أن تمنـع بأي ثمن قيام ارتيرية مستقلة ، لأنها دولة تابعة للعرب ستحول البحر الأحمر إلى حوض عربي ، وستكون العاقبة وخيمة على إسرائيل؟ »[1] .

وفي عام ١٩٧٠ ، أستأجرت اسرائيل جزيرة حالب على بعد ٢٠ كم جنـوب شرق مينـاء عصب ، وتبلغ مساحتها ٤٠ كم وأقامت فيها قاعدة بحرية وجوية . ثم أقامت عدة قواعد في اريترية . قاعدة رواجيات ، قاعدة مهكـلاي ، وقاعدة للإستخبارات في أسمره . واستخدمت جزيرة دهلك لإنشـاء محطات رادار لمراقبة التحركات البحرية العربية والسوفياتية . وفي ١٢/٣/١٩٧٣ ، قامت وحـدات من الكـومـانـدوس الاسرائيلي يرتدون الملابس المـدنية باحتـلال مجمـوعـة من الجـزر الصغيرة بالقرب من باب المندب . وأنشأت اسرائيل قاعدة للاتصالات في جزيرة زطير . على بعد ٣٢ كم من ساحل جمهورية اليمن الجنوبي[2] .

وبعـد ، إن الاسـتراتيجية الاسرائيلية تجاه البحـر الأحمر لم تتغير . وحاجة اثيوبية لمساعدة اسرائيل في مجال تدريب الجيش الأثيوبي لقمع ثوار أرتيرية لازالت قائمة ، وهذا مايشكل قاعدة التعاون الاستراتيجي الجديد بن اثيوبية واسرائيل اثر استئناف العلاقات الرسمية بينهما .

---

(١) معريف ١٢/٢/١٩٧٥ .
(٢) معريف ٢٦/٤/١٩٧٤ .

محاولات مصر والسودان
للتوصل إلى اتفاق مع اثيوبية حول مياه النيل :

جرت محاولات كثيرة للتوصل إلى اتفاق بين الطرفين السودان ومصر من جهة ، واثيوبية من جهة أخرى . ومن ضمن هذه المحاولات[1] :

- اتفاقية عام ١٨٩٠ بين بريطانيا وايطاليا حول استخدام مياه النيل .
- اتفاقية عام ١٩٠٢ التي تنص على عدم اقامة أية منشآت مائية على النيل بدون التشاور مع الأطراف الأخرى .
- في عام ١٩٣٥ ، تم الاتفاق على إقامة مشروع تخزيني على نهر النيل الأزرق على بحيرة تانه ، لكن المشروع توقف بسبب الغزو الإيطالي لاثيوبية .
- عام ١٩٤٦ . رفضت اثيوبية الموافقة على الإتفاق المصري - السوداني حول زيادة طاقة التخزين لدى الدولتين .
- عام ١٩٥٧ أشارت أثيوبية إلى حقها الطبيعي في مياه النيل لدى بدء مصر التفكير ببناء السد العالي .
- عام ١٩٧٧ أعلنت اثيوبية أنها تريد أن تحول ٩٢ ألف هكتار في حوض النيل الأزرق و٢٨٤٠٠ هكتار في حوض نهر البارو إلى أراضي

---

(١) لمزيد من المعلومات راجع مانقلته صحيفة السفير اللبنانية ٢٧ / ١ / ١٩٩٠ عن كل من Financial Times & The Independent

مروية .

ـ عام ١٩٧٧ أعلنت اثيوبية عدم موافقتهـا على مشروع الـرئيس المصري أنور السادات لتحويل مياه النيل إلى اسرائيل . وقد رد السادات على ذلك مؤكداً إن مصر قد تخوض حرباً إذا تعرضت حصتها من المياه للتهديد .

ـ عام ١٩٨١ قدمت أثيوبية قائمـة بأربعين مشروعاً على نهر النيل الأزرق ونهر سوباط . وذلك أمام مؤتمر الأمم المتحدة للدول الأقل نمواً ، وأكد الأثيوبيون إنهم يحتفظون بحقهم في تنفيذ هذه المشاريع ، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مع الأطراف الأخرى .

ـ عام ١٩٨٣ حاولت مصر تشكيل منظمة دول حوض النيل ، لكن اثيوبية عارضت ذلك .

ـ تعارض اثيوبية مشروع ترعه السلام المصري الرامي إلى إنشاء ترعه عبر القنطرة من دمياط إلى سيناء ، تمر من أسفل قناة السويس لإستصلاح ٦٠٠ ألف فدان .

انعكاسات المشاريع الاثيوبية على كل من مصر والسودان

أ ـ مصر :

يبلغ إجمالي واردات مصر المائية ٩١,٥ مليارم[٣] ، يأتي منها ٥٥,٥ مليارم[٣] من مياه الـنيل . وبسبب تزايد أعـداد السكـان ، تخطط مصر

لاستصلاح ٢,٨ مليون فدان حتى عام ٢٠٠٠ ، وهي لذلك تحتاج إلى ١٧ مليار م³ من المياه ، أي أنها تعمل لزيادة حصتها من مياه النيل كي تصبح ٧٥ مليار م³ سنوياً . وتسعى مصر لتوفير ٤ مليار م³ من خلال قناة جونقلي . و٥,٧ مليار م³ من خزان البرت .

هذا وقد طرح مشروع قناة جونقلي لأول مرة عام ١٩٣٦ باسم مشروعات النيل الإستوائية . وفي عام ١٩٣٨ وافقت وزارة الأشغال العامة المصرية على المشروع . وفي عام ١٩٥٩ أصبح المشروع جزءاً لايتجزأ من الاتفاقية المصرية ـ السودانية . وبعد تجميد المشروع فترة من الزمن أعيد احياؤه عام ١٩٧٤ . وفي عام ١٩٧٤ جرت الموافقة عليه رسمياً من قبل الحكومتين المصرية والسودانية .

وأعلن عام ١٩٨٤ عن بدء العمل رسمياً في مشروع قناة جونقلي لكن المشروع أوقف اعتباراً من عام ١٩٨٧ بسبب أحداث الجنوب السوداني .

إن تنفيذ المشاريع الأثيوبية سيلحق ضرراً كبيراً بالحياة البشرية والاقتصادية بمصر ، وقد أعلن وزير الحربية المصري الأسبق أبو غزالة إن أي مساس بجريان النيل معناه الحرب وقال صلاح بسيوني سفير مصر السابق معلقاً على المشاريع الاثيوبية . « ان اثيوبية تقع في حزام الأمن الاستراتيجي لمصر ، إن قيام أية دولة من دول حوض النيل بعمل من شأنه تهديد حصة مصر من المياه سيفرض على العسكرية المصرية أن توسع تعريفها للأمن القومي المصري ، بحيث يشمل دولاً أخرى يمكنها من

خلال التأثير على مياه النيل ، التأثير على المصالح الحيوية والقومية لمصر»[1] .

المياه في السودان

يتضاعف الطلب على المياه في السودان ، وذلك بسبب تزايد اعداد السكان واتساع المساحات المروية وارتفاع مستوى المعيشة واستغلال المياه في الصناعة .

ففي عام ١٩٦٠ بلغت مساحة الأراضي المروية في السودان ٨٠٠,٠٠٠ هكتار ، وبلغ عدد السكان ١٢ مليون نسمة ، وفي عام ١٩٧٨ بلغت المساحة المروية من الأراضي السودانية ١,٩٠٠,٠٠٠ هكتار ، بينما وصل عدد السكان الى ١٧ مليون نسمة .

ويقدر استهلاك السودان الحالي من مصادر المياه . وذلك بعد تنفيذ مشاريع الري الحالية بـ١٩ مليار م^3 ، وسيحتاج السودان إلى ١١ مليار م^3 من المياه وذلك بعد تنفيذ مشاريع الري المقترحة . وإذا علمنا أن حصة السودان من وادي النيل ، بكافة فروعه وروافده هي ٢٠,٣٥ مليار م^3 ، ندرك أن السودان سيواجه أزمة مياه حادة ، لأنه سيحتاج إلى ١٠ مليار م^3 من المياه سنوياً .

وسوف تتعمق أزمة المياه في السودان وتزداد حدة ، إذا نجحت اثيوبيا ، بالتعاون مع إسرائيل ، في إقامة المنشآت على نهر النيل متجاوزة الإتفاقيات

---

(١) السفير ١٩٩٠/١/٢٧ .

التي حددت اقتسام مياه النيل بين دول حوض النيل[1] .

ونبين في الجدول التالي مصادر المياه في السودان واحتياجاته الحالية والمستقبلية على ضوء مشاريع التنمية المقترحة[1] .

جدول رقم ٧

مصدر المياه	المشاريع العاملة المساحة: الألف الهكتار	احتياجات المياه بملايين الأمتار المكعبة	مشاريع مياه مقترحة أو تحت التجربة ومساحتها	احتياجات المياه بملايين الأمتار المكعبة
النيل الأزرق	١٢٦٢	١٢٠٣٢	٥٩٦	٥٥٥١
النيل الأبيض	٢٨٥	٣٣٤٠	٤٢٠	٣٥٠٠
نهر عطبره	١٧٣	١٩٧٠	٢٦٠	٢٥٠٠
النيل	١٧٦	١٦٠٣	٤٢	٣٨٥
المياه الجوفية	-	١٢٥	٢٥٠	٢٠٠٠
الاجمالي	١٨٨٤	١٩٠٧٠	١٥٦٨	١٣٩٣٦

(١) Water Resources in Sudan, Nudan, National. Council For Research, Khartom, 1984.

مأخوذة عن البيان ٢١/١٠/١٩٨٩ .

ويبين في الجدول التالي مجالات استخدام المياه في السودان حالياً ومستقبلاً

جدول رقم ٨

نوع الاستخدام	كمية الاستهلاك حالياً مليار م^3	كمية الاستهلاك مستقبلاً مليار^3
الري	١٩,٨	٢٣,٨
الصناعة	-	١٢,٨
الاستخدام المنزلي	٠,٤	٢

الفصل الرابع

أزمة المياه
في الوطن العربي

أزمة المياه في الوطن العربي
حجمها، آفاقها، وامكانيات مواجهتها

يقع الوطن العربي بين خطي الطول ٦٠° شرق غرينتش و١٧° غرب غرينتش على امتداد ٨٠٠٠ كم من موريتانيا حتى عمان، وبين خطي العرض ٣,٥° و٣٧° شمال خط الإستواء، على امتداد وسطي ٤٠٠٠ كم هي المسافة بين حدود الصومال الجنوبية حتى جبال طوروس، وتبلغ مساحة الوطن العربي ١٤ مليون كم٢ .

ويعاني الوطن العربي وكسائر بلدان العالم الثالث، من تزايد عدد السكان بوتائر عالية جداً، تتراوح مابين ٢,٨٪ و٣,١٪ و٣,٥٪ سنوياً، الأمر الذي يخلق ضغوطاً شديدة جداً على الموارد الاقتصادية المحدودة. بينما لم تستطع وتائر التنمية حتى الآن مواكبة زيادة عدد السكان، ولا تزيد وتائرها في أحسن الأحوال، عن ٢,٧٪ سنوياً[١] .

---

(١) مأخوذة عن صحيفة البيان ١٩٨٩/١٢/١٤ . MEED, October, 1989.

ونتيجة للزيادة المضطردة في عدد السكان ، سيواجه الوطن العربي ، مايشبه الإنفجار السكاني ، فقد بلغ عدد السكان عام ١٩٨٣ نحو ١٨١ مليون نسمة ، وسيقفز عدد السكان عام ٢٠٠٠ الى ٢٨٤ مليون نسمة ، ويصل عام ٢٠٣٠ إلى ٥٢٦ مليون نسمة ، إذا افترضنا أن نسبة زيادة السكان كانت ٢,٧٪ سنوياً . أما إذا وصلت الزيادة سنوياً إلى ٣,٥٪ سيبلغ عدد سكان العالم العربي عام ٢٠٠٠ نحو ٣١٣ مليون نسمة ، وسيصل عام ٢٠٣٠ إلى ٧٤٥ مليون نسمة[1] ، (انظر الجدول رقم ٩) .

جدول رقم (٩)

عدد السكان في البلدان العربية عام ٢٠٠٠ ، اذا اعتبرنا إن الزيادة المتوقعة في عدد السكان هي ٢,٧٪ سنوياً .[2]

اسم القطر	المساحة كم٢	تقديران عدد السكان ١٩٨٣	الاعداد المتوقعة عام ٢٠٠٠
السودان	٥٠٥,٨١٣ ٢	١٩,٩٠٠,٠٠٠	٣١,٦٠٠,٦٠٠٠
الجزائر	٢,٣٨١,٧٤٥	٢٠,٩٠٠,٠٠٠	٣٢,٣٢٠,٠٠٠

(١) وردت هذه التوقعات في أوراق العمل التي قدمت في ندوة المركز العربي للدراسات في المناطق الجافة ، راجع تشرين السورية ٢١/١١/١٩٨٩ .

(٢) المصدر د. محمد على الفرا ، الوطن العربي ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ ، هدية مجلة العربي . تنفيذ مختبر قسم الجغرافية بجامعة الكويت . .

السعودية	٢,٢٥٠,٠٠٠	٩,٩٠٠,٠٠٠	١٥,٢١٠,٠٠٠
ليبيا	١,٧٥٩,٤٥٠	٣٠,٤٠٠,٠٠٠	٣,٢٠٠,٠٠٠
موريتانيا	١,١٠٠,٠٠٠	١,٧٨٠,٠٠٠	٣,٢٠٠,٠٠٠
مصر	١,٠٠١,٤٤٩	٤٥,٩٠٠,٠٠٠	٧٢,٦٨٠
الصومال	٦٣٧,١٤٠	٥,٣٤٠,٠٠٠	٨,٣١٠,٠٠٠
المغرب	٤٥٨٧٣٠	٢٢,١٠٠,٠٠٠	٣٦,٦٠٠,٠٠٠
العراق	٤٣٨,٤٤٦	١٤,٤٠٠,٠٠٠	٣٣,٦٠٠,٠٠٠(*)
اليمن الجنوبي	٢٣٢,٩٦٨	٢,١٦٠,٠٠٠	٤,٤٠٠,٩٠٠٠
عمان	٣٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٨٨٠,٠٠٠
اليمن الشمالي	١٩٥,٠٠٠	٧,٥٠٠,٠٠٠	١١,٢٠٠,٠٠٠
سورية	١٨٥,٦٨٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١١,٤٥٠,٠٠٠(**)
تونس	١٦٤,١٥٠	٦,٩٠٠,٠٠٠	٥,٧٢٠,٠٠٠(***)

* الأرقام المعلقة بالعراق غير دقيقة . الرقم الصحيح ٢٤ مليوناً وليس ١٤ مليوناً كما ورد .

** العدد المتوقع لسورية عام ٢٠٠٠ أقل بكثير من الحقيقي . . إذا بلغ عدد سكان سورية عام ١٩٨٨ نحو ١٢ مليون نسمة .

*** الأرقام المتعلقة بتونس غير دقيقة ، بالنسبة للتوقع عام ٢٠٠٠ ، يتوقع أن يكون العدد نحو ١٠,٥٠ مليون نسمة .

الاردن	٩٧,٠٠٠	٣,٧٠٠,٠٠٠	٥,٧٢٠,٠٠(****)
فلسطين	٢٥,٠٠٠	٤,٦٧٥,٠٠٠	-

التنمية والمياه :

لقد ازدادت حاجة الإنسان للمياه للقيام بالعمليات التنموية لدرجة أنه أصبح الآن مستحيلاً تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدون المياه . إن انتاج طن واحد من البلاستيك يحتاج الى مابين ١٠٠٠ ـ و٣٠٠٠ طن من المياه ، وزراعة طن من الحبوب في منطقة جافة يحتاج إلى ١٥٠٠ و٣٠٠٠ طن من المياه . لهذا السبب ازداد ، على النطاق العالمي ، العمل للتحكم بالمياه . وكلما تزايدت عمليات التحكم بالمياه . أي تزايدت نسبة الصرف المستقر Total Stable runoff إلى الصرف الكلي Total runoff ، أصبحت* موارد المياه تشكل قيداً على التنمية .

هذا بشكل عام ، ولكن بالنسبة للوطن العربي ، تبدو الأزمة أكثر تفاقماً ، وذلك بسبب تزايد الحاجة للتنمية ومحدودية مصادر المياه :

**** لم يرد في الجدول أي احصاء عن عدد الفلسطينيين . ولذلك أخذنا المعلومات عن آخر تقدير لعدد الفلسطينيين ، كما أورده معهد جافي للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب ، وذلك في تقرير المنشور في نيسان ١٩٨٩ .

المياه في الوطن العربي :

تقدر الموارد المائية في الوطن العربي على النحو التالي[1] :

١ ـ مياه سطحية (مليار م^3) .

أمطار ٢١١٣ مليار م^3 سنوياً .

الإنسياب السطحي ١٥٣,١٥ ، وهي تمثل ٤,٦ من مياه الأمطار .

مياه سطحية متاحة ١٦٤,١٥ مليار م^3 تمثل ٧٪ من مياه الأمطار وهي من مياه الأنهار .

مياه سطحية مستغلة حالياً : ١٣٥ مليار م^3* .

مياه سطحية يمكن تأمينها ٢٥٠ م^3 .

٢ ـ مياه جوفية :

الخزان الجوفي ١٥,٣٠٠ مليار م^3** .

---

(١) مستخلص في دراسة برامج الأمن الغذائي ، الموارد الطبيعية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم، آب ، ١٩٨٠ مأخوذة عن د. سعيد محمد أبو سعده . تنمية وتعبئة مصادر المياه المياه في الوطن العربي ، قبرص ١٩٨٧ ، ص١٣٠ .

* تقدر بعض المصادر كمية المياه السطحية المستقلة بـ ١٤٠ مليار م^3 .

** تقدر بعض المصادر كمية المياه الجوفية المستغلة ٢٠ مليار م^3 . لمزيد من المعلومات راجع مثلاً د. جان خوري وآخرون « الموارد المائية في الوطن العربي وآفاقها المستقبلية»، ورقة قدمت إلى ندوة مصادر المياه استخداماتها في الوطن العربي ، الكويت ، ١٧ ـ ٢٠ شباط ١٩٨٧ .

مياه جوفية مستغلة ١٢ مليار م^{3} منها ٢١٪ في سورية و١٥٪ في السعودية .

٣ ـ مياه الصرف الصحي بعد معالجته :

مستخدم حالياً ٤,٥ مليار م^{3} في مصر .

يتوقع أن تستخدم ١٢ مليار م^{3} في مصر .

٤ ـ تحلية مياه البحر[١] :

المملكة العربية السعودية ١,٠٨٧ مليون م^{3} .

الإمارات العربية المتحدة ٣٩٩ ألف م^{3} .

الكويت ٣٧٠ ألف م^{3} .

ليبيا ١٩٥ ألف م^{3} .

قطر ١١١ ألف م^{3} .

البحرين ٩٥ ألف م^{3} .

الجزائر ٦١ ألف م^{3} .

عمان ١٣٧ ألف م^{3} .

العراق ٣٤ ألف م^{3} .

مصر ١٢ ألف م^{3} .

---

(١) WagnickK.K. Desalting plants Jnventory' Reports, No. 8. February, 1985 IDA. Mus, US.A. 1985. pp. 3- 18

انظر د. سعيد محمد أبو سعده . تنمية وتعبئة مصادر المياه في الوطن العربي . مصدر سابق . ص ١٢٧ .

ولو جمعنا مصادر المياه التي تستثمر حالياً في الوطن العربي ، لوجدنا أنها لاتزيد في أفضل الأحوال عن ١٧٠ مليار م٣ ، وهذا دليل واضح على فقر الوطن العربي بمصادر المياه . لكن توزيع المياه يختلف من بلد لآخر . وفي كثير من الأحيان داخل البلد الواحد ، من مكان لآخر، انظر الجدول رقم ١٠

ولو درسنا استخدامات المياه حالياً لوجدناها :

٨٣٪ في الزراعة .

١١,٥٪ صناعة .

٥,٥٪ مياه شرب واسكان .

جدول رقم (١٠)

الموارد المائية الحالية في الدول العربية موزعة حسب مصادرها

اسم القطر	كمية الأمطار مليار م٣	المياه السطحية المتاحة مليار م٣	المياه الجوفية المتاحة مليار م٣	المستثمرة مليار م٣
ليبيا	٤٨,٩٦٨	-	٢,٠٦	١,٧٣٥
تونس	٣٩١,٧٧٦	١٠٦٧	١,٥٠	٠,٢٠
الجزائر	١٩٢,٤٧٦	٣,٥٠	٢,٠٠٠	١,٧٠

المصدر: المنظمة العربي للتنمية الزراعية ، برنامج الأمن الغذائي ، الجزء الثاني ، الموارد الطبيعية ، الخرطوم ، آب . ١٩٨٠ ، مأخوذة عن د. سعيد محمد أبو سعده . مصدر سابق، ص١١١ .

المغرب	٨٢,٣٥٢	١٦,٠٠٠	٧,٥٠	٢,٥٠
موريتانيا	١٥٧,٢٠٨	-	-	-
العراق	٩٩,٨٦٥	٤٢,٦٠	٢٠ـ	١,٢٠
سورية	٥٢,٧٤٠	٩,٣٥	٣	٢,٥٢٨
الاردن	٦,٧٢٦	٠,٧١٥	٠,٥	٠,٢٥٧
لبنان	٦,٨٣٥	٣٠,٨٠	١,٠٠٠	٠,٥٠٠
فلسطين	٨,٠٢١	-	-	-
مصر	١٥,٢٥٥	٥٥,٥٠٠	٣,٦٧٤	٠,٧٦٠
السودان	١٠٩٤,٣٥٨	١٨,٢٠٠	-	٠,١٨٣
الصومال	١٩٠,٣٥٨	٨,٢٠٠	-	-
جيبوتي	٣,٩٩٧	-	-	-
السعودية	١٢٦,٧٨٦	-	-	-
الكويت	٢,٢٧٧	-	-	-
الأمارات	٢,٤٧٦	٢,٩٣٣	٤,٦٨٣	٣,٨٣٠
البحرين	٠,٠٠٦	-	-	-
قطر	١,٨٨	-	-	-
عمان	١٤,٦٦٦	-	-	-
اليمن الشمالي	٤٦,٨٥	-	-	-
اليمن الجنوبي	٢١,٠٧٦	-	-	-
الاجمالي	٢٢١٣	١٦٣,٧٦٨	٢٨,٩١٧	١٥,٢٨٣

ويتعرض قسم كبير من المصادر المائية المستمرة للهدر وذلك بسبب التبخر الناجم عن طبيعة المنطقة التي يقع بها الوطن العربي ، حيث تصل درجة الحرارة في بعض الأماكن في الصيف إلى ٤٩ درجة مئوية . مثلاً في العراق والسودان ، وقد ترتفع أكثر من ذلك في بعض الأحيان ، بينما تبقى في بقية المناطق طوال أشهر الصيف تتراوح بين ٣٥ إلى ٤٠ درجة مئوية . العامل الآخر والهام الذي يساعد على هدر المياه هو أنظمة الري غير المتطورة التي لازالت تعتمد في كثير من الأحيان على الغمر بالمياه ، الأمر الذي يتطلب كميات كبيرة من المياه .

العجز المائي المتوقع :

لمواجهة أزمة المياه الحالية ، واستعداداً لمعالجة آثارها المستقبلية . عقدت عدة ندوات في أماكن مختلفة من الوطن العربي ، وقد صدرت عن هذه لندوات مجموعة توصيات يمكن تلخيصها[1] :

١ ـ تكثيف استعمال مياه الصرف الصحي بعد معالجتها .

٢ ـ التوسع في سحب المياه الجوفية من الخزانات المائية الجوفية بمعدلات لاتزيد عن معدل التغذية السنوية للحيلولة دون حدوث تأثيرات

---

(١) يمكن مراجعة التوصيات الصادرة عن ندوة المركز العربي للدراسات المائية في المناطق الجافة . خصوصاً ورقة العمل التي أعدها الباحثان نبيل روفائل وشوقي ابراهيم سعد ، تشرين السورية ٢١/١١/١٩٨٩ .

سلبية في النظام المائي .

٣ ـ التوسع في التنمية للموارد المائية السطحية والجوفية ، واستخدام حصاد المياه ، أي التغذية الإصطناعية للمياه الجوفية .

٤ ـ الاستخدام الأمثل للموارد المائية السطحية : الأنهار دائمة الجريان ، والوديان الموسمية .

٥ ـ التوسع في تنمية الموارد المائية غير التقليدية مثل تحلية مياه البحر واستمطار الغيوم .

٦ ـ ترشيد مكثف لجميع استخدامات المياه .

٧ ـ تجميع الخبرات المائية على مستوى الوطن العربي ، وتنفيذ المشاريع المائية العربية المشتركة ، واستخدام أحدث التقنيات الصناعية وإجراء البحوث التطبيقية .

ونتيجة لزيادة عدد السكان ، ومايرتبط به من تزايد في الطلب على المياه ، يتوقع ان يعاني الوطن العربي في عجز في موارده المائية قد يصل عام ٢٠٠٠ الى ٩٧ مليار م^{٣} وقد يصل عام ٢٠٣٠ إلى ١٢٧ مليار م^{٣} .

في الجدول التالي (رقم ١١) تبين تزايد الطلب على المياه ومقدار العجز المتوقع في المياه حتى عام ٢٠٣٠[١]

---

(١) لقد اعتمدنا في الارقام والجدول على ماجاء في نشرة MEED ، شهر تشرين الأول ٩٨٩ وقامت صحيفة البيان بلتخيص أهم ماجاء فيها [البيان ١٤/١٢/١٩٨٩] .

الجدول رقم ١١

البيان		إذا كانت الزيادة السكانية عام ٢٠٣٠ هي ٢٩٧٪ بالنسبة لعام ١٩٨٥ بمعدل استهلاك الفرد ١٥٠ ليتر		إذا كانت الزيادة السكانية عام ٢٠٣٠ هي ٢٧٥٪ وكان معدل استهلاك استهلاك الفرد ١٠٣ ليتر	
	الكمية المطلوبة عام ١٩٨٥	الكمية المطلوبة عام ٢٠٠٠	الكمية المكطلوبة عام ٢٠٣٠	الكمية المطلوبة عام ٢٠٠٠	الكمية المطلوبة عام ٢٠٣٠
مياه الشرب	٧ر٢ مليار م^3	٢٠ مليار م^3	٦٠ مليار م^3	١٣ر٥ مليار م^3	٣٥ر٥ مليار م^3
لأغراض الصناعة	١ر٣ مليار م^3	٤ر٥ مليار م^3	٢٢ر٥ مليار م^3	٧ر٤ مليار م^3	٢٧ر٦ مليار م^3
لأغراض الزراعة	—	٣٢٠ مليار م^3	٤١٩ مليار م^3	٣٠٠ مليار م^3	٣٧٨ مليار م^3
حجم الطلب على المياه	١٧٣ مليار م^3	٣٤٧ر٥ مليار م^3	٥٠٨ر٥ مليار م^3	٣١٨ مليار م^3	٤٣٥ مليار م^3
مقدار العجز في المياه	—	٩٧ مليار م^3	١٢٧ مليار م^3	—	١٠٠ مليار م^3
عدد السكان المتوقع في الوطن العربي	١٩٨٥ ١٨٠ مليون نسمة	٢٠٠٠ ٣١٣ مليون نسمة	٢٠٣٠ ٧٤٥ مليون نسمة	٢٠٠٠ ٢٨٤ مليون نسمة	٢٠٣٠ ٥٢٦ ميون نسمة

ولمعالجة مشكلة نقص الموارد المائية المتزايد في الوطن العربي . لابد من جهد عربي مشترك يتجاوز الحدود السياسية القائمة . ويتخطى الخصومات والنزاعات السياسية والحزبية والايديولوجية ، على أن لاتقتصر هذه الجهود في مجال المشاركة في الندوات العلمية وحلقات البحث ، بالرغم من الأهمية الفائقة لهذه الندوات وحلقات البحث . بل ان تمتد لتشمل المستوى السياسي العربي لوضع استراتيجية مائية ترتكز على النظرة التكاملية الشاملة ، سواء فيمايتعلق بتخطيط الاحتياجات المائية . وتطوير المصادر المائية المشتركة ، وتوحيد المواقف العربية إزاء المخاطر التي تتهدد مصادر المياه العربية .

إن وضع استراتيجية مياه تكاملية وشاملة تمكن من السيطرة شبه الكاملة على المسطحات المائية في الوطن العربي ، وإقامة سدود التخزين والسدود السطحية التي من شأنها تخفيف ضياع المياه ، سواء من الأمطار أم من الأنهار ، ضياع هذه المياه في البحار أو تدفقها إلى بحيرة طبرية أو نهر الأردن كي تبقى لقمة سائغة أمام الأطماع الإسرائيلية .

ويمكن لأي باحث أن يلاحظ أن هنالك « هجوماً » عربياً لإقامة السدود على الأنهار وان هذا « الهجوم » ازدادت حدته في الثمانينات ويتوقع له في التسعينات ومطلع القرن القادم ، أن يتسع بشكل كبير جداً . وفي هذا المجال لابد من أخذ الجدوى الإقتصادية بعين الإعتبار لدى تخطيط وتنفيذ سدود التخزين والسدود السطحية .

وبالنسبة للمياه الجوفية . تؤكد الندوات العلمية التي عقدت في عدة

عواصم عربية والدراسات التي نشرها باحثون مختصون في هذا المجال ، إنه لدى الوطن العربي احتياطات هائلة في هذا المجال ، وان هذه الاحتياطات لازال قسم كبير منها ، لم يكتشف بعد . ولقد تطورت كثيراً أساليب التحري عن المياه الجوفية . بفضل وجود صور الأقمار الصناعية ، واستخدام النظائر المشعة في البحث عن المياه الجوفية .

وتطورت أيضاً من جهة أخرى ، أساليب تطوير المياه الجوفية وصيانتها من التلوث ، وذلك من خلال أساليب متعددة من الحقن الإصطناعي .

وبهذا الشكل يمكن زيادة استخدام مخزونات المياه الجوفية ، بالحد الأقصى الممكن ، بشكل لايتعدى مقدار التجديد السنوي ، سواء كان هذا التجديد طبيعياً أم اصناعياً .

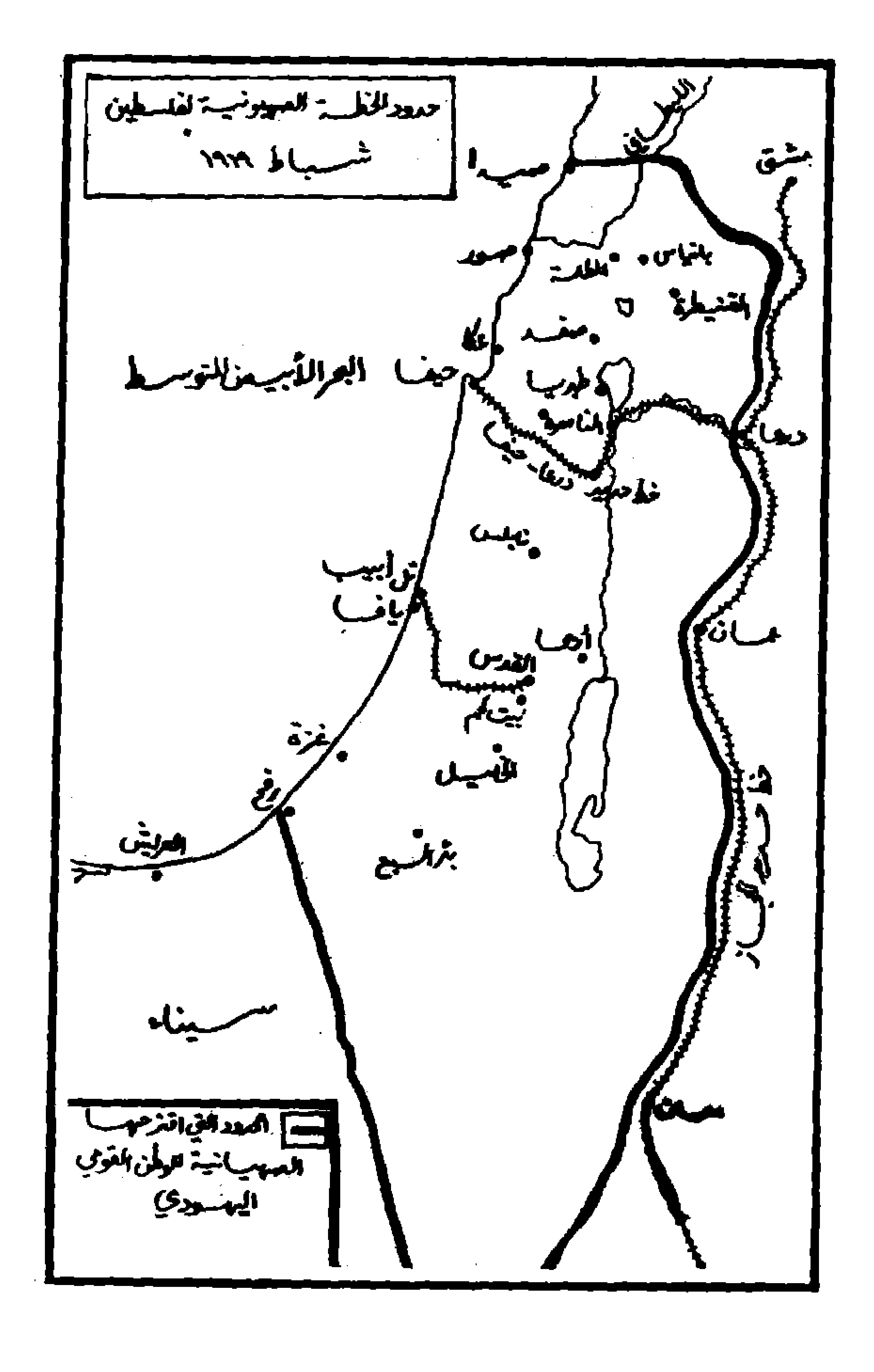
ويمكن أن تساهم تحلية مياه البحر بحل جزء يسير جداً من مشكلة المياه ، وخصوصاً مياه الشرب ، وتتحدث دول عربية كثيرة عن ضرورة توسيع محطات تحلية مياه البحر الموجودة لديها الآن .

أما فيما يتعلق بمياه الصرف الصحي فقد أصبحت ظاهرة معالجتها واستخدامها لأغراض الزراعة ، ظاهرة عالمية ، فهي من جهة تخلص هذه المياه من الملوثات التي تلحق الضرر بالزراعة والتربة والمياه الجوفية ، ومن ثم بالإنسان ، وهي من جهة أخرى يمكن أن تشكل مورداً كبيراً للمياه بالنسبة للدول التي تعاني نقصاً في هذا المجال .

مصور رقم (١)
حدود اسرائيل التوراتية

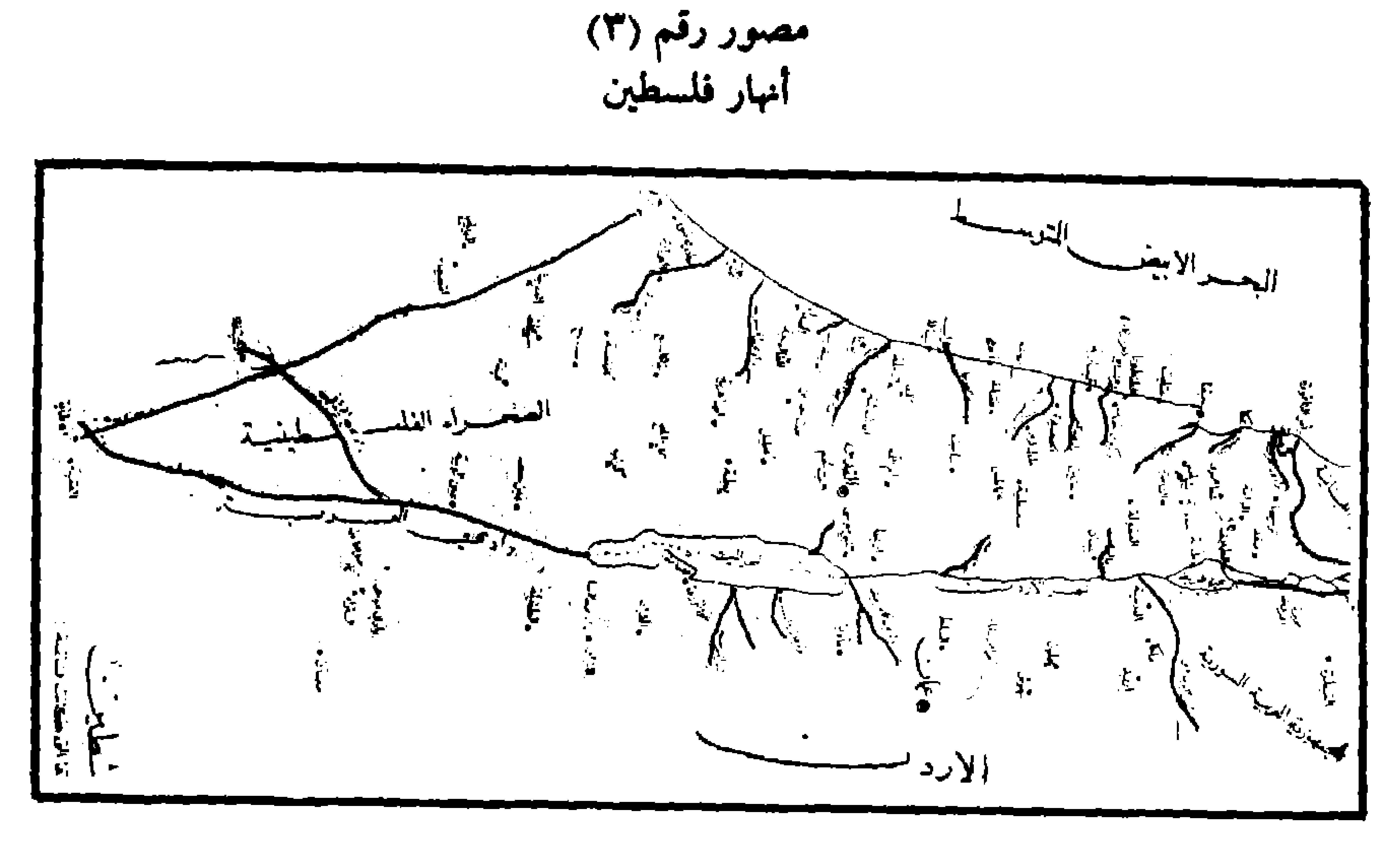
See Lseael, Life World Library, By Robert st. John and the editors of

Time Life Books, Time International, New york. p. 43.


حدود الخطة الصهيونية لفلسطين
شباط ١٩١٩
الليطاني
صيدا
دمشق
صور
بانياس
القنيطرة
صفد
عكا
حيفا
البحر الأبيض المتوسط
طبريا
الناصرة
درعا
خط حديد درعا - حيفا
نابلس
تل أبيب
يافا
أريحا
القدس
بيت لحم
الخليل
غزة
رفح
العريش
بئر السبع
عمان
سيناء
معان
الحدود التي اقترحتها
الصهيانية للوطن القومي
اليهودي

مصور رقم (٢)

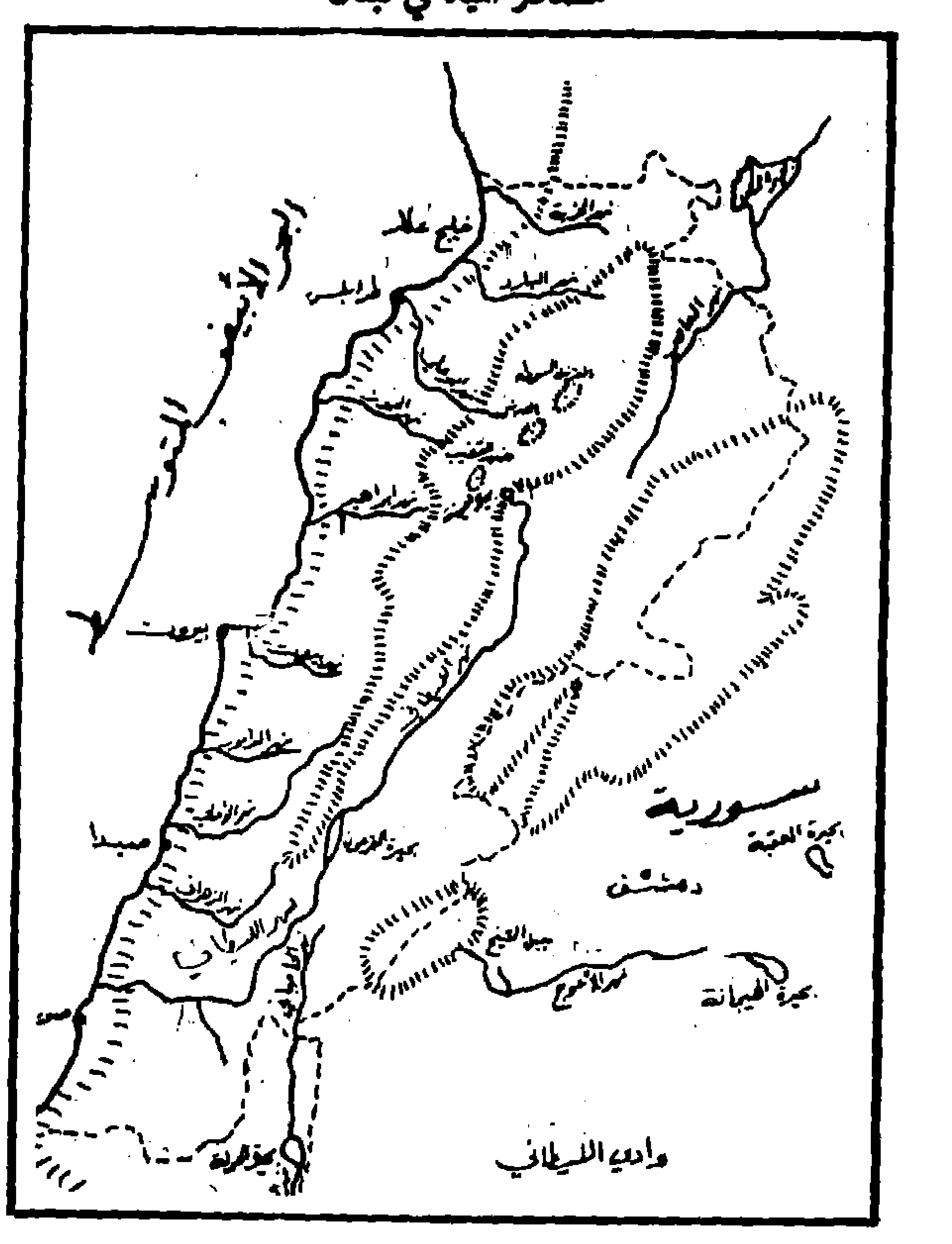
مصور رقم (٣)
أنهار فلسطين



المصدر مأخوذ عن مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين الجزء الأول، القسم الأول، ص ١٦.

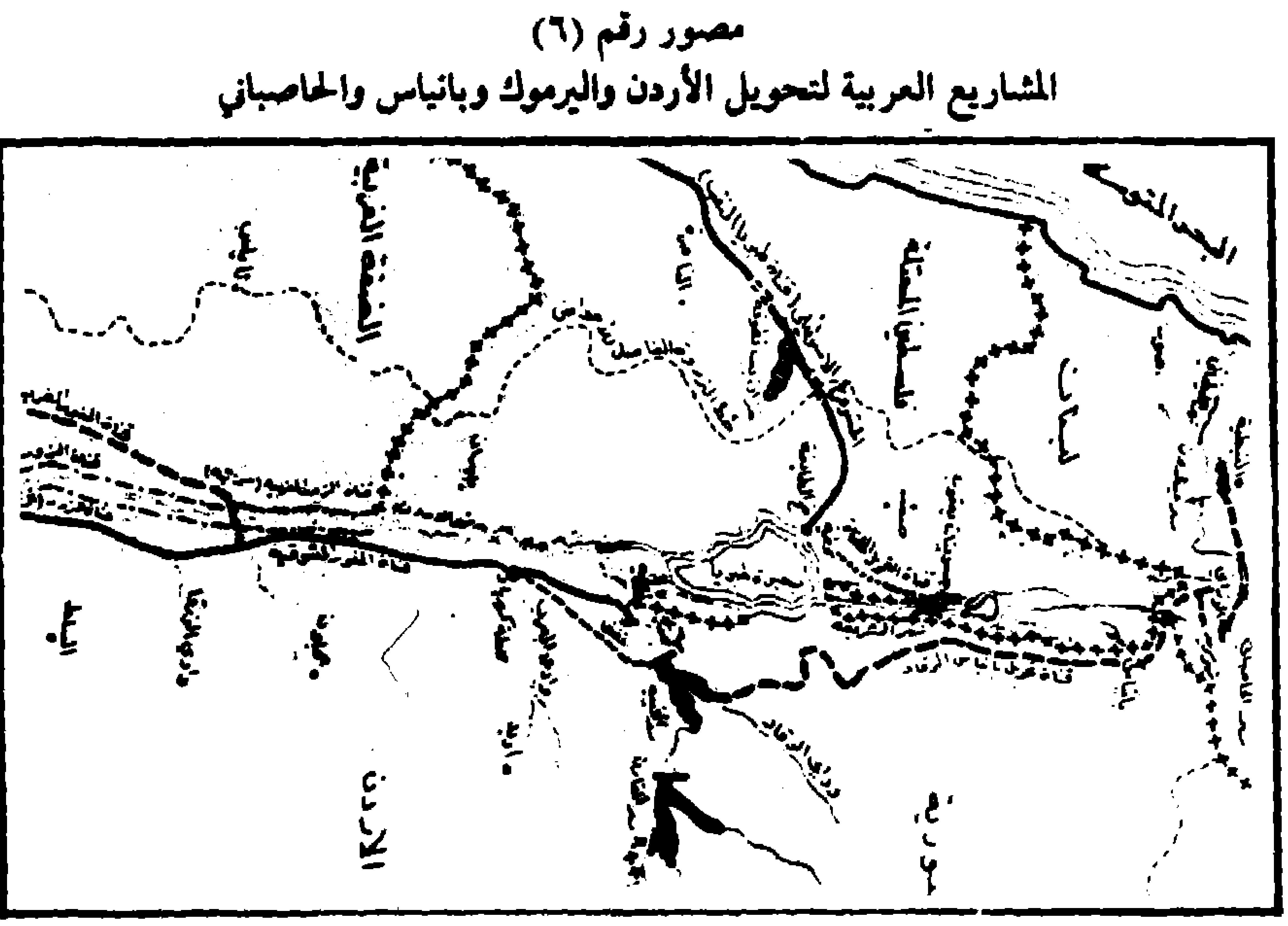
مصور رقم (٤)
نهر الأردن وروافده

مصور رقم (٥)
مصادر المياه في لبنان



مصور رقم (٦)

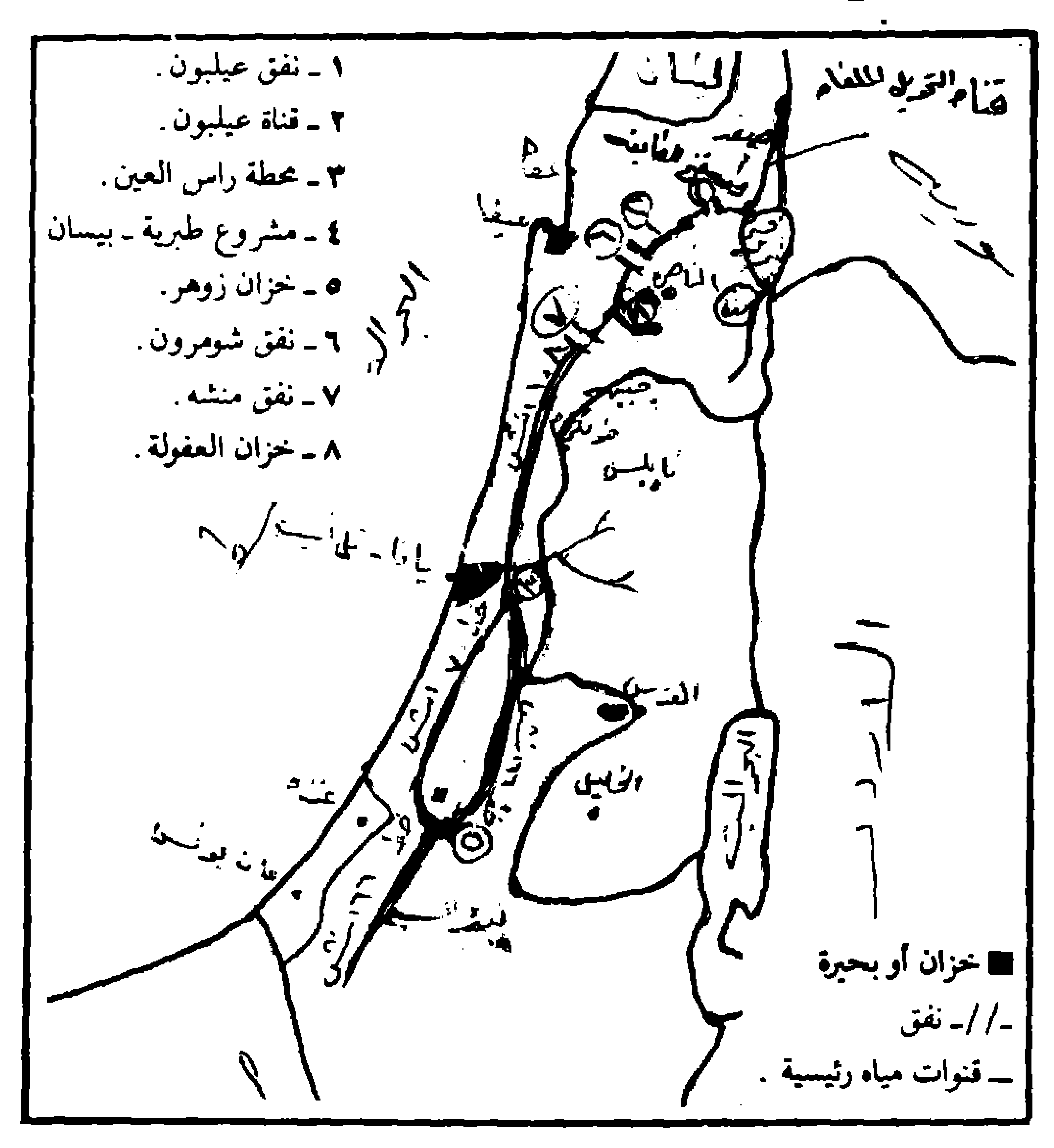
المشاريع العربية لتحويل الأردن واليرموك وبانياس والحاصباني



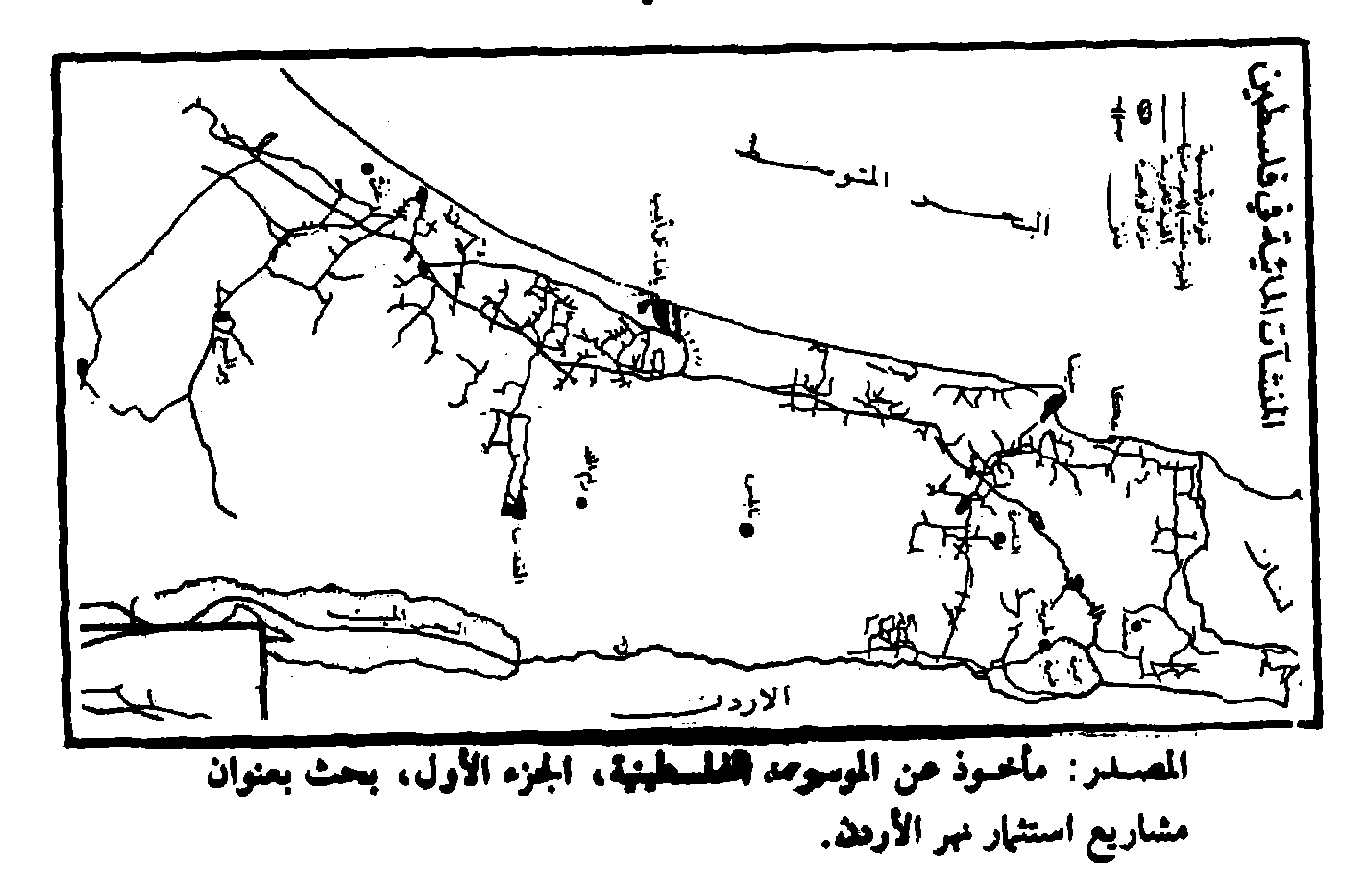
المصدر: جريدة تشرين السورية، ٣٠/ ١١/ ١٩٨٩، وهي بالأصل نقلتة عن المهندس صبحي كحالة ـ أزمة المياه في اسرائيل، أوراق مؤسسة

مصور رقم (٧)

مشروع الناقل القطري للمياه من بحيرة طبرية وحتى النقب



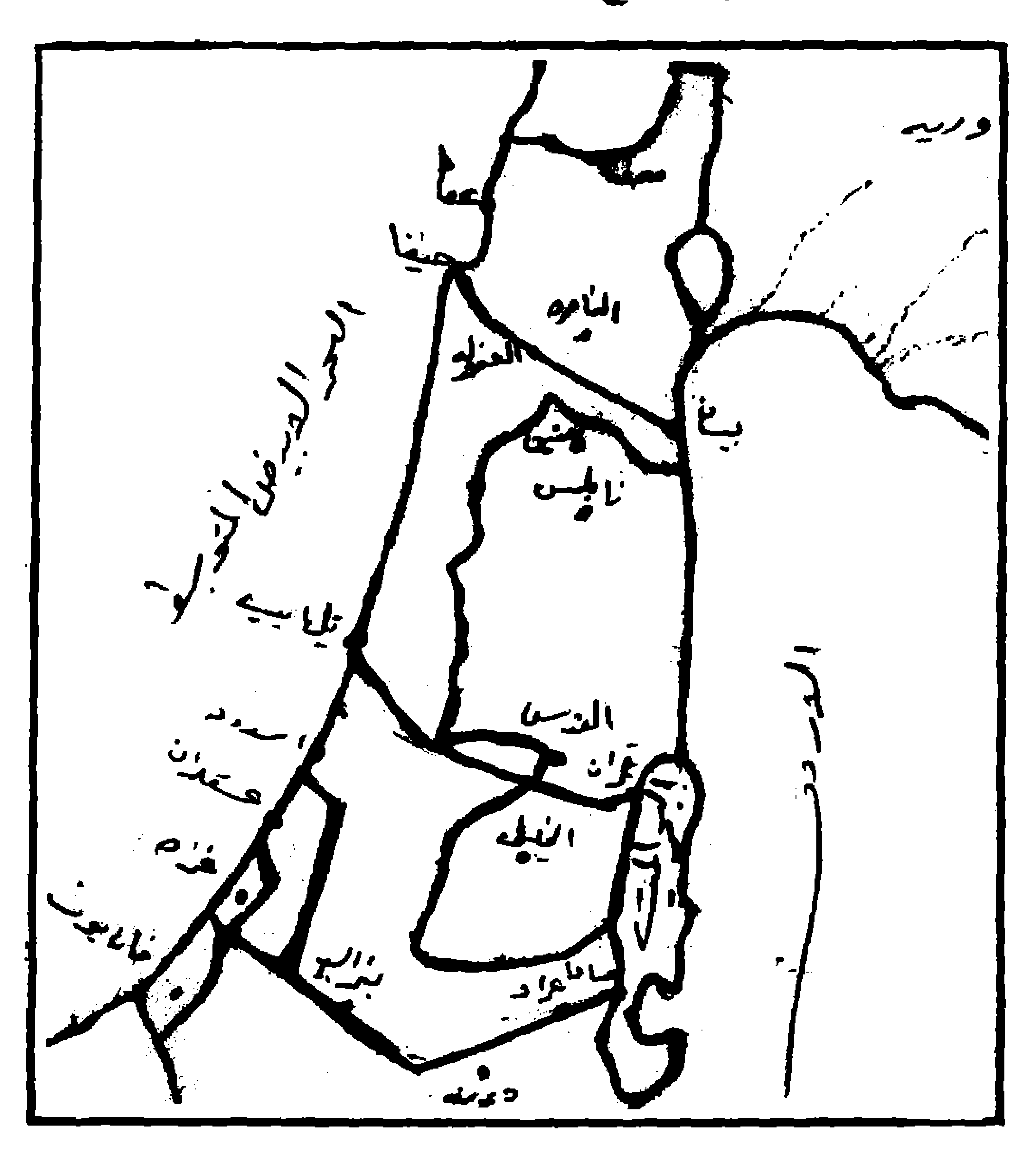
مصور رقم (٨)
المنشآت المائية في فلسطين



المصدر: مأخوذ من الموسوعة الفلسطينية، الجزء الأول، بحث بعنوان مشاريع استثمار نهر الأردن.

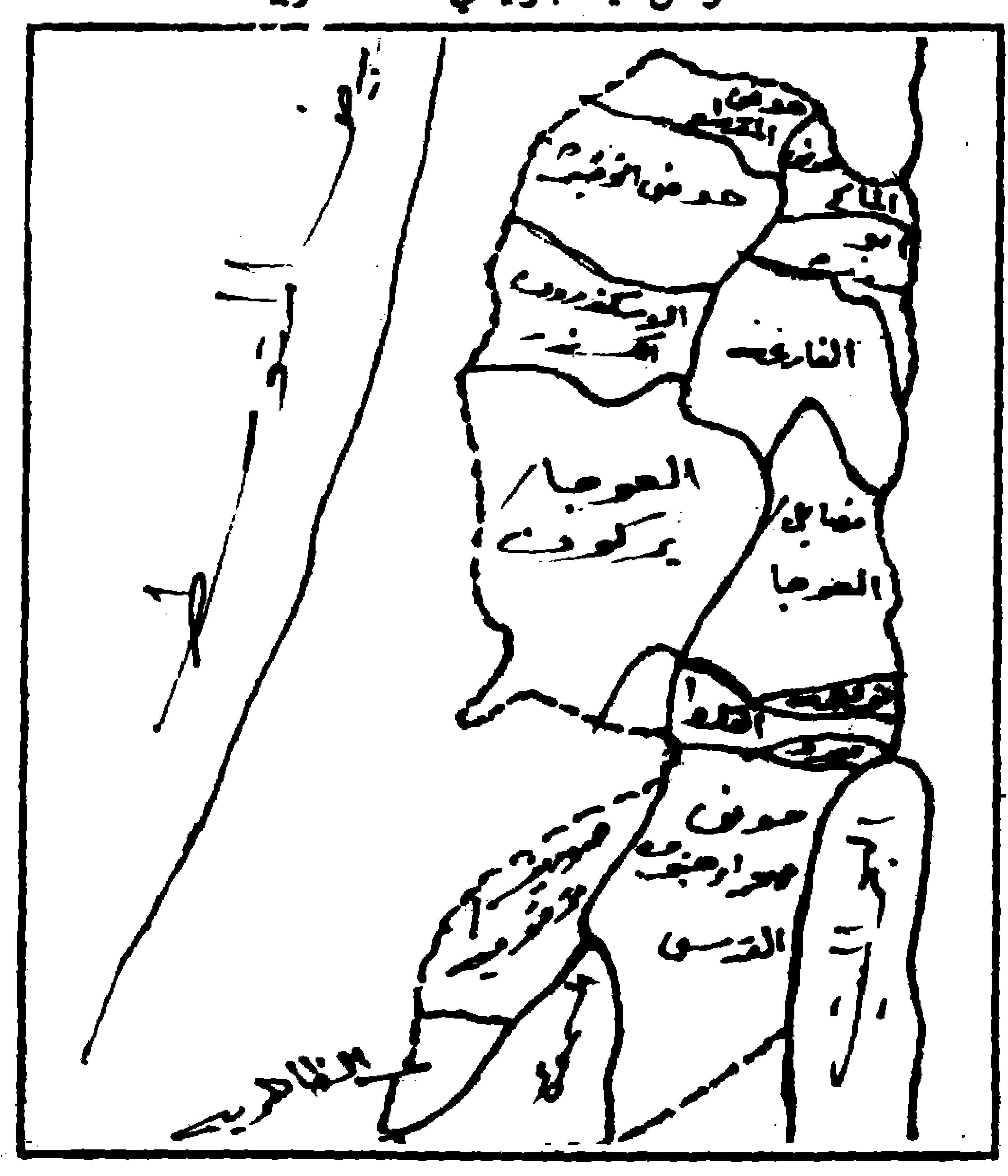
مصور رقم (٩)

بعض المشاريع المقترحة لانشاء قناة البحار

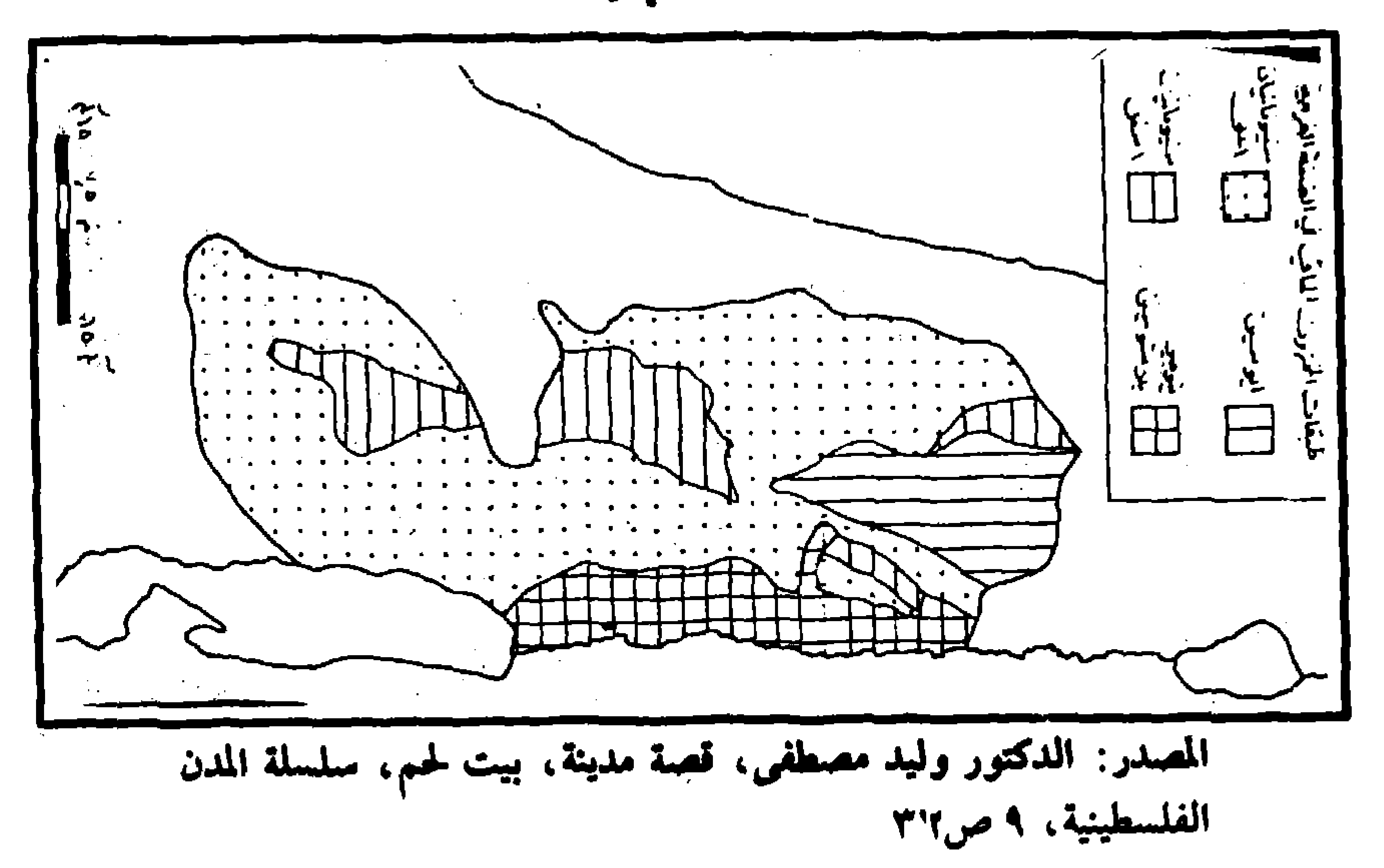


المصور رقم (١٠)

أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية



مصور رقم (١١)
طبقات المخزون المائي في الضفة الغربية



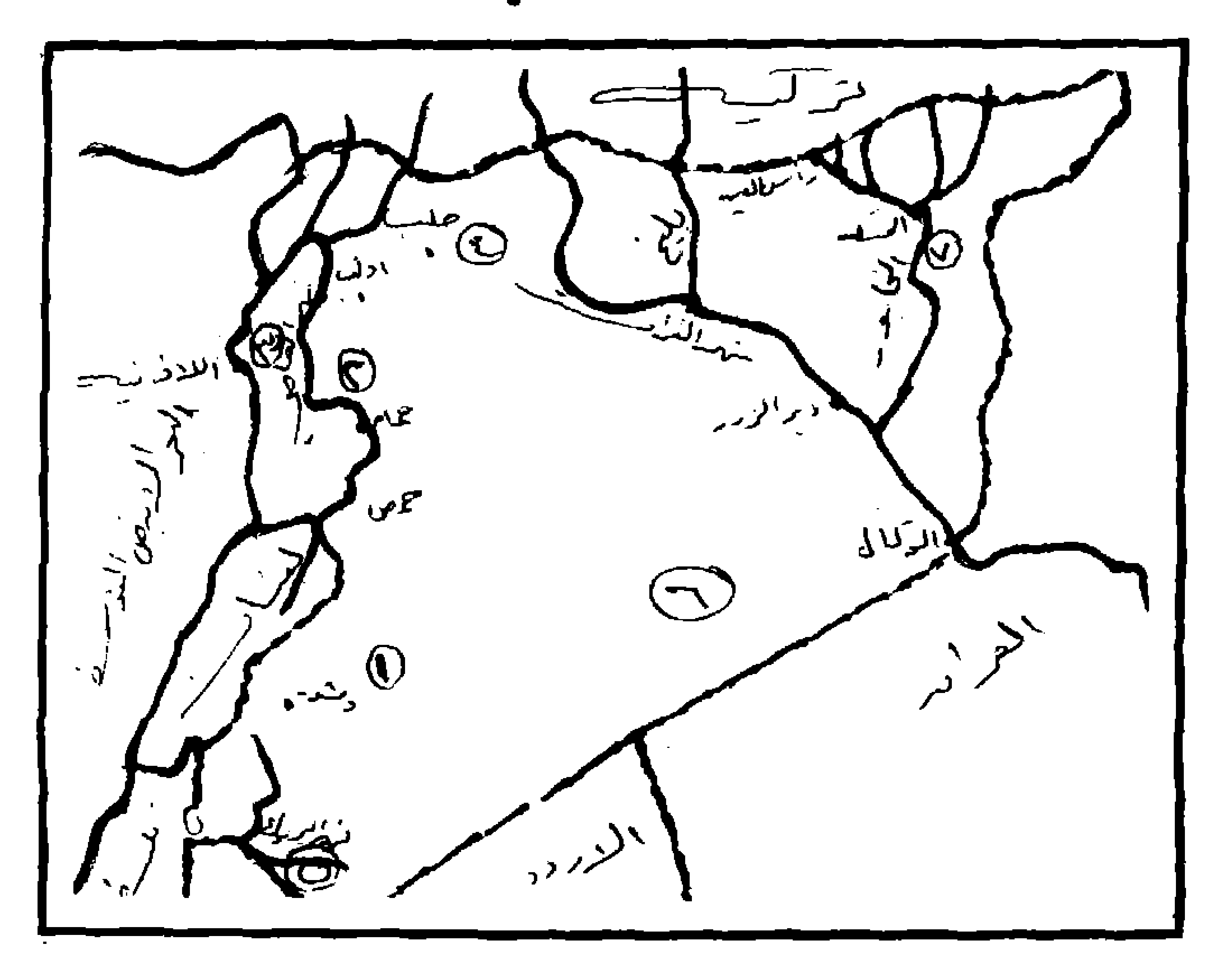
المصدر: الدكتور وليد مصطفى، قصة مدينة، بيت لحم، سلسلة المدن الفلسطينية، ٩ ص٣٢

مصور رقم (١٢)
حوضا الفرات ودجلة

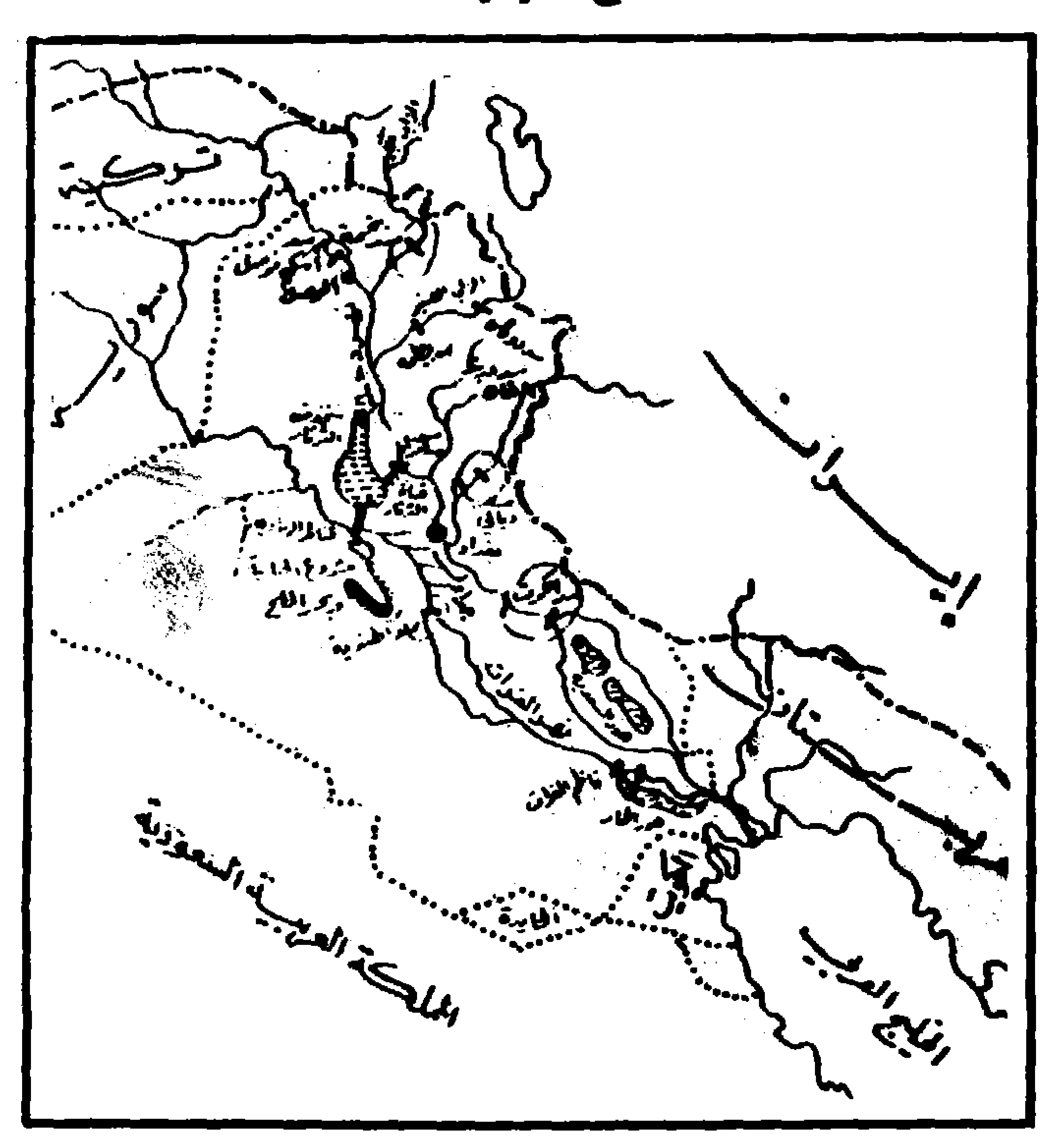


مصور رقم (١٣)
مناطق الري في حوض الفرات في سورية

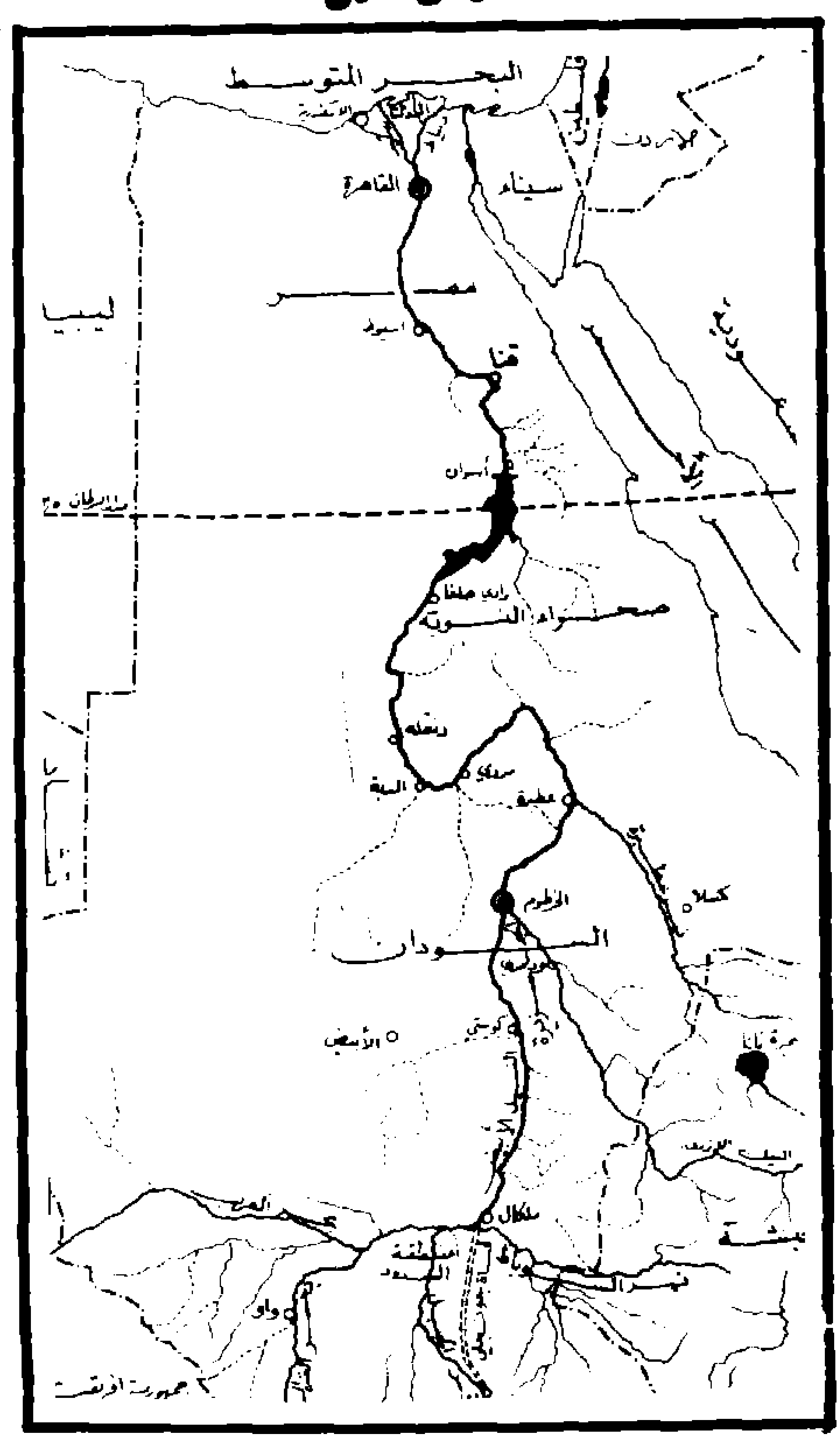
مصور رقم (١٤)
أحواض المياه الجوفية في سورية



مصور رقم (١٥)
مشاريع الري في العراق



مصور رقم (١٦)
حوض النيل



الفهرس

● الفصل الثاني :

الحرب الاسرائيلية على مياه المناطق المحتلة

● الفصل الثالث :

الفرات والنيل في خطر

صدر عن دار كنعان للدراسات والنشر:

١ ـ الشخصية والقيمة والأسلوب .... يوسف سامي اليوسف
(دراسة في أدب سميرة عزام).

٢ ـ احتجاز التطور .... عادل سمارة
(دراسة في اقتصاديات الضفة والقطاع).

٣ ـ الحماية الشعبية .... عادل سمارة
(دراسة في اقتصاديات الضفة والقطاع) عودة شحادة

صدر للكاتب:

* تقرير معهد جافي للدراسات الاستراتيجية لعام ١٩٨٩ : ترجمة

يصدر قريبا:

اسرائيل والمتغيرات الدولية.

هذه السلسلة:

«الثقافة للجميع» عنوان طموح يتجاوز كثيراً دار نشر أو مؤسسة ثقافية. فما تريد أن تكونه هذه السلسلة هو ثقافة من أجل الجميع، أي ثقافة ضرورية للجميع، تبدأ بأسئلة القارىء الحقيقية، وتحاول الابتعاد عن الهموم الشكلية والأسئلة الزائفة.

ولاتتحدّد هذه السلسلة بمعايير مدرسية أو بمقاييس مجردة تفصل بين الانسان وقضاياه الفعلية، بل تطمح أن تقترب من المسائل التي تهمّ الانسان الفعلي في حياته اليومية، سواء كانت تلك المسائل اقتصادية، سياسية، وطنية، ثقافية.. أي أن هدف هذه السلسلة هو ترجمة أسئلة القارىء العادي، الذي يتطلع الى حياة أفضل.

تسعى سلسلة «الثقافة للجميع» الى الاقتراب من القضايا التي تساعد القارىء على معرفة واقعه الاجتماعي والوطني، وتحرّضه على تأمل اليوم، والغد معاً، وتدفعه على التفكير بواقع تحقق فيه رغباته الانسانية وتطلعاته الوطنية ويقترب فيه من ضروراته المادية والمعنوية والأخلاقية. ولهذا فإن هذا الكتاب يبدأ بهجوم القارىء، ويتطلع إلى الحوار معه من أجل واقع مختلف. لأن الكتب لاتصنع الواقع المرغوب. فما يصنعه هو مجموعة الارادات الحرة.

